جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
– كلية الحقوق والعلوم السياسية-
قسم العلوم السياسية

النظريات الأمنية

محاضرات في مقياس النظريات الأمنية لطلبة الماستر 1 تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

من إعداد: د. بن صايم بونوار
السنة الجامعية: 2015-2016

مطبوعة محاضرات مقياس النظريات الأمنية لفائدة طلبة السداسيين الأول والثاني ماستر "الدراسات الإستراتيجية والأمنية".

مدخل عام

أ- تمهيد:

يشكلّ الأمن رافدا معرفيّا رئيسيّا لموضوعات علم السياسة والعلاقات الدولية، نسبة لارتباطه ببقاء الدولة واستمرارها، وكذا تعدّد مستويات تحليله وموضوعاته المرجعية؛ ولكونه أيضا أحد أهمّ محددات خيارات السياسات الخارجية كمسارات التكامل والاندماج الدولي أوبناء النظم الدولية أو تشكيل الأحلاف الدولية وحتى الحروب الدولية، حيث تزداد أهميته الأكاديمية والعملية باختلاف سمات السياسة الدولية وكذا اختلاف المناطق الجغرافية في العالم.

إن استهداف الأمن حماية الدولة من الداخل ودفع العدوان الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة متوفرة على شروط الرقي، جعل منه مصطلحا مرنا، متغيرا ومواكبا لمختلف أوضاع وحالات العلاقات الدولية وتطورات المجتمع الدولي؛[1] حيث شكّلت مسألة الأمن منذ القدم إحدى أهم الدوافع والمحددات المتحكمة في سلوك الأفراد والمجتمعات على السواء، ذلك أن البحث الدائم عن الأمن والسلام دافع عجل بتكوين الجماعات البشرية ومن تم نقل مسؤولية الأمن الخاص أو الفردي إلى أمن الجماعة.[2]

في حين يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أن الدوافع الأمنية لعبت الدور الأكبر والتأثير الأهم في المسعى الدولي لإقامة علاقات فيما بين الدول، إما بدافع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية، أو بدافع دحض العدوان.[3]

ينقسم مفهوم الأمن عند الكثيرين إلى شعور وإجراء: فأما الأمن كشعور، فهو ما يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية، واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده؛ وأما الأمن من حيث

---

[1] عدلي حسين، الأمن القومي و استراتيجية تحقيقه. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة،1977، ص.11.
[2] ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي و الأمن الجماعي. القاهرة: د.د.ن، 1985، ص.23.
[3] مفيد شهاب، المنظمات الدولية. القاهرة: المطابع المصرية، 1986، ص.6.

هو إجراء، فيتمثل في كل ما يصدر عن الفرد أو الجماعة لتحقيق الحاجات الداخلية الرئيسية أو لرد العدوان على سيادتها وكيانها.[4]

وإذا كان الأمن بالمفهوم الضيق غالبا ما يستعمل للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين حياة المواطنين وأملاكهم داخل الدولة ضد الأخطار الداخلية، فإنه قد عرف تطورا ملحوظا ليشمل الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة باقي الدول، بدءا من الإجراءات الوطنية الوقائية وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها.[5]

وقد عزّز انهيار التوازن النسبي في العلاقات الدولية في المراحل التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي وحالة اللاأمن التي أفرزها من أهمية دراسة المحدّدات الأمنية في السلوك الدولي وأنماط التحول والتكيف أو المواجهة التي باشرتها الدول والمنظمات الدولية على السواء؛ نتيجة بروز انشغالات أمنية جديدة، ومصادر وفواعل جديدة مهدّدة للأمن الوطني والدولي، والميل العام إلى توسيع مفهوم الأمن الذي ظل تقليديا قطاعا خاصا بالعسكريين.

أما من الجانب الأكاديمي، فقد شهدت بداية تسعينات القرن العشرين محاولات أكاديمية حثيثة لمواكبة التغيرات الطارئة على طبيعة الحروب والنزاعات الدولية، في ظل تلاشي قدرة المفاهيم التقليدية على التعاطي معها؛ كما تميزت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2011 بانتعاش ملحوظ في الدراسات الأمنية نتيجة التبعات الاستراتيجية التي خلفتها تلك الهجمات، وتنامي الظواهر المهددة للأمن والاستقرار العالمي وتشابك أبعادها، واختلاف الاستراتيجيات الدولية إزاءها، وهو ما دفع الكثير من الباحثين إلى الاهتمام بالعامل الأمني كعنصر محرك للعلاقات ما بين الدول؛ حيث أصبحت الدراسات الأمنية أحد أهم النقاشات القطاعية في العلاقات الدولية.

[4] عبد الكريم نافع، الأمن القومي. القاهرة: د.د.ن، 1975، ص.32.
[5] صادق عبد المجيد، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي. القاهرة: جامعة القاهرة، 1976، ص.7.

ب- النظريات الأمنية ونظريات العلاقات الدولية:

تنقسم الآراء حول وجود نظريات مستقلة خاصة بموضوع الأمن إلى اتجاهين رئيسيين: إتجاه أول يرى بأن نظريات الأمن توجد كمنظومة معرفية بالنظر إلى وجود نمط من التجانس بين الوسائل المختلفة للفكر السياسي الأمني وجهود التضمين المفاهيمي لمختلف الممارسات والخطابات الأمنية، بينما يرى اتجاه ثان أن النقاش الأمني في جميع الحالات ومهما تعددت فروعه يتضمن تحليل استخدامات القوة لإحلال الأمن والسلم، أي أنه يرتبط في المحصلة بدراسة الحرب والسلم؛ وهي المواضيع الرئيسية التي تتناولها نظريات العلاقات الدولية.

ويتعزز هذا الجدل أكثر إذا علمنا أن استحواذ العلاقات الدولية على المجال الدراسي للأمن حديث نسبيا، حيث برز عقب الحرب العالمية الأولى اهتمام أساتذة العلاقات الدولية بالمواضيع الرئيسية للأمن التي كانت من اختصاص الإستراتيجيين العسكريين والمتعلقة أساسا بالرقابة على العنف، ما أعطى الإنطباع بوجود مجال معرفي خاص بالدراسات الأمنية تحاول العلاقات الدولية ترويضه وضمّه إلى مجالاتها البحثية.

أما من حيث مجالات البحث؛ فإن الدراسات الأمنية ترتبط ارتباطا وثيقا باجتهادات المدرسة الواقعية، باعتبار الأمن مقاربة إيجابية موضوعية تبحث في حلول المشاكل وتطبيقاتها العملية، وكذا ارتباطها ببقاء الدولة واستقرارها واستمرارها، وتركيزها على الوسائل العسكرية وسياسات الدفاع.

كما يبدو مجال الأمن مرتبطا بفكرة الهيمنة حين يرتبط بدراسات الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجيا كمجالات ملحقة به، والتي انتعشت بكثرة إبان الحرب الباردة ومع اتّساع النقاشات المتعلّقة بفكرة صدام الحضارات، كما تتجاذبه التيارات المثالية لا سيما في إطار ما يسمى بدراسات السلام بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتغذى النقاش حول علاقة نظريات الأمن بنظريات العلاقات الدولية باهتمام بعض أساتذة العلاقات الدولية منذ الثمانينات بالعقيدة والفكر الإستراتيجيين كعامل تأثير وكناتج أيضا للسياسة الدولية، حيث ساهم الإستراتيجيون في بلورة بعض المفاهيم في العلاقات الدولية لإثبات صدقية تحليلاتهم؛ ما جعل الدراسات الأمنية تتأرجح بين المجال المنفصل والمجال الخاضع للعلاقات الدولية.

ت- التطور التاريخي للدراسات الأمنية:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تقسيم المراحل التاريخية التي مر بها التنظير في الدراسات الأمنية؛ ولعل أبرز الاجتهادات في هذا المجال كانت لستيفن والت Stephen WALT وبيل ماك سويني Bill Mac SWEENEY ، حيث يقسمها والت إلى ثلاثة مراحل[6]:

المرحلة الأولى: العصر الذهبي (مرحلة الخمسينات):

كانت الدراسات الأمنية قبل الحرب العالمية الثانية حكرا على المختصين العسكريين والاستراتيجيين الذين اهتموا بالتاريخ الدبلوماسي والعسكري، وبسبب فظاعة مخلفات الحرب العالمية الأولى ومساهمة المدنيين في الحرب العالمية الثانية برز اتجاه من السياسيين (يتزعّمه كليمونصو Georges Benjamin Clemenceau) يرفض ترك الحرب كمجال حصري للعسكريين، في مسعى لتطوير الدراسات الأمنية؛ إضافة إلى المخاوف التي أثارها العامل النووي والتي فتحت النقاش حول مخاطر استعمال السلاح النووي، وأنتجت عددا من الدراسات حول الردع، الرقابة على التسلح، القوات التعاقدية...إلخ، وهي دراسات ذات طابع متعدد الاختصاصات رغم ارتباطها الوثيق بعلم السياسة.

لكن شح المعلومات الأمنية وعلاقات الباحثين بالمؤسسات العسكرية، جعلت هذه الدراسات تأخذ الطابع العسكري المحض، مما جعلها تعتبر لدى العديد من الباحثين فاقدة للعلمية والأسس

[6] Stephen WALT, « The Renaissance of Security Studies », *International Studies Quarterly*. Vol 35, №2, June 1991, PP.211-239.

التجريبية، حيث طوّر الباحثون أساليب استنباطية كنظرية المباريات، أو استعانوا بالتجارب التاريخية المبنية أساسا على مبدأ توازن القوى ووجود عدو.

المرحلة الثانية: نهاية العصر الذهبي (مرحلة الستينات):

رغم تواصل اهتمام بعض الدارسين بمجال تطبيقات نظرية التنظيم على الأمن القومي، خاصة في مجال مسار صناعة القرار والتسلح؛ إلا أن هذه المرحلة شهدت تراجع الدراسات الأمنية مع منتصف الستينات لجملة أسباب أهمها:

- تراجع الاهتمام بالانشغالات الأمنية الكبرى نتيجة طغيان المنظور العقلاني للردع.
- عدم الاهتمام بالتجديد المفاهيمي وتوفير أدوات تحليلية للدراسة الأكاديمية رغم انتعاش الجدل حول البرامج والمذاهب العسكرية؛ حيث توجه أغلب الأكاديميين الأمريكيين مثل وولستيتر Wohlstetter وكوفمان Kaufmann إلى المجال العملي كمستشارين للحكومة الأمريكية أو باحثين في "علب الأفكار" Think Tanks المقربة من دوائر صنع القرار.
- تداعيات حرب الفيتنام على مصداقية البحوث الأمنية الأمريكية؛ والحاجز النفسي الذي أفرزته هذه الحرب لدى أغلب الأكاديميين.
- انتقال الاهتمام الأكاديمي إلى مجالات جديدة أفرزتها مرحلة الانفراج الدولي وتراجع المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، كالاعتماد المتبادل والاقتصاد السياسي العالمي.

المرحلة الثالثة: عصر النهضة (مرحلة السبعينات):

فسحت نهاية حرب الفيتنام المجال أمام عودة الاهتمام بالدراسات الأمنية في المؤسسات الجامعية وبروز المجلات العلمية المتخصصة الشيء الذي سهّل انتشار نتائج بحوث الأكاديميين.[7]

[7] حيث برزت الأبحاث الأمنية الجامعية في هارفارد Harvard ومعهد ماساشوست للتكنولوجيا MIT وستانفورد Standford...الخ ؛ ومجلات أكاديمية كمجلة الأمن الدولي International Security ومجلة الدراسات الاستراتيجية Journal of Strategic Studies وأيضا Survical.

كما تميزت هذه المرحلة بسهولة الوصول إلى المعلومة خاصة مع تطور وسائل الاتصال والشفافية التي فرضتها فضيحة ووتر غايت Watergate وسهولة الاطلاع على الأرشيف، وانخراط الكونغرس الأمريكي في مسائل الأمن والدفاع؛ وكانت هذه التطورات نتاج إفرازات نهاية مرحلة الانفراج الدولي سيما تدهور العلاقات الأمريكية السوفيتية، والنزاعات مع إيران ونيكاراغوا، ومعاهدة سالت 2، والتدخل السوفيتي في أفغانستان...الخ؛ كما ظهرت في هذه المرحلة مجالات بحثية جديدة كالحروب الفجائية والحروب التقليدية وأهمية الردع التقليدي؛ وهي مجالات بنيت على نقد مفاهيم التوازن الاستراتيجي وحقيقة التهديد الذي تشكله الترسانة النووية السوفيتية، ما شكل نقلة نوعية في آفاق الدراسات الأمنية التي بدأت تتجاوز المفاهيم الإستراتيجية.

ثم فتحت نهاية مرحلة الحرب الباردة آفاقا جديدة للدراسات الأمنية، تجلّت بشكل خاص عبر عودة الحروب بشكلها التقليدي على إثر حرب الخليج؛ مما سمح بهيكلة الدراسات الأمنية في المؤسسات الجامعية، وسنح أيضا ببروز اهتمامات وإشكالات جديدة، لعل أبرزها:

- دور السياسة الداخلية في تحديد سياسة الأمن الوطني.
- عناصر تفسير ظواهر الاعتماد المتبادل.
- دور الأفكار السياسية في مجالات الأمن.
- انعكاسات نهاية الحرب الباردة، ودور القوى الإقليمية، وبروز القوة الأوربية...الخ.
- علاقة الاقتصاد بالأمن، والولوج إلى مصادر الطاقة.

ولم يكن هذا الانتعاش الملحوظ في الدراسات الأمنية بمعزل عن بعض الإشكالات البحثية؛ حيث لم تنتفي صعوبة الحصول على المعلومة الأمنية، كما خضعت مجموعة كبيرة من الدراسات للتسييس لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ إذ أدّى تنامي اهتمام الدوائر الإعلامية بالتحاليل العلمية في تفسير الإرهاب إلى ارتباط العديد من الأكاديميين الأمريكيين بأجندات سياسية.

أما ماك سويني فقد اعتبر أن تاريخ نظريات الأمن ارتبط بفكرتين مركزيتين هما:[8]

- الأمن وعلاقته بوجود الدولة وقدرتها على ممارسة السلطة، وهو الربط الذي سهّل بروز مفهوم الأمن القومي.
- الأمن كشرط لوجود المجتمع الدولي المشكل أساسا من الدول، والقائم على الاعتماد المتبادل والتعاون الدولي، وهي الفكرة التي ولّدت مفهوم الأمن الجماعي.

ويستند على هذين المتغيرين لتقسيمها إلى أربعة مراحل:[9]

المرحلة الأولى: تمتد من أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى منتصف الخمسينات، وترتبط بتيار التنظير المتعلق بالأمن الجماعي الذي وضع دراسة الأمن في إطار متعدد الاختصاصات، فتعددت بذلك ميادين البحث من القانون الدولي إلى المؤسسات الدولية إلى النظرية السياسية وسبل ترقية الديمقراطية وتعددية الأطراف ونزع السلاح، وبرع مارتن رايت M.WRIGHT وجون هيرز J.HERZ وأرنولد وولفرز A.WOLFERS في ربط المسائل الأمنية بالجوانب السياسية والنفسية والاقتصادية لظاهرة الحرب، إذ ارتبطت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة بميدان العلاقات الدولية إلى حد بعيد.

المرحلة الثانية: بدأت الدراسات الأمنية من منتصف الخمسينات إلى نهاية السبعينات نتيجة إفرازات الحرب الباردة تتشكل كفرع من علم السياسة، تبعا لبوادر استقلاليتها من الناحية المالية والمجلات العلمية والمناصب الأكاديمية المتخصصة التي أصبحت تزخر بها الجامعات.

تركزت الاهتمامات في هذه المرحلة حول محاولة إيجاد مقاربة علمية لدراسة التهديد واستعمال القوة دفاعا عن المصالح القومية وتثبيت الأمن؛ كما عرفت بروز مفاهيم جديدة كنظام الأمن والأمن الدولي

---

[8] أنظر:
Bill Mac SWEENEY, *Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations*. ambridge :Cambridge University Press,1999

[9] Barbara DELCOURT, *Théories De La Sécurité*, Dans Le Cite: http://guessoumiss.files.wordpress.com/2011/08/theories_de_la-securite_pdf.pdf.

كتعبير عن الاعتماد المتبادل بين الدول في مجال الأمن، وتمحورت أغلب البحوث في هذه المرحلة حول مفاهيم الدفاع والأمن القومي، محافظة على مركزية الدولة في الدراسات الأمنية.

المرحلة الثالثة: ظهرت مع بداية الثمانينات موجة إعادة النظر في أسس الاقترابات المهيمنة على دراسة نظريات العلاقات الدولية ومن ثمة امتداداتها إلى نظريات الأمن، حيث تميزت هذه المرحلة بنجاحات نظريات الاعتماد المتبادل واقترابات السياسة الاقتصادية الدولية مع اجتهادات جيبلن Giplin وكيوهان Keohane وغيرهما.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة لا تزال في بداياتها، تتماشى مع بعض الكتابات ما بعد الوضعية التي تعيد النظر في هيمنة الاقترابات التقليدية في العلوم السياسية؛ كتلك التي تحاول الاستعانة بالأطر التحليلية للعلاقات الدولية أو علم الاجتماع...الخ.

ث- تقسيم محاور المحاضرات:

تثار عادة إشكالية كبيرة في كيفية تناول موضوع الأمن ومختلف الإجتهادات المعرفية والتنظيرية المتعلقة به، لاسيما في ظل التجاذبات النظرية الكثيرة التي طغت على ميدان الدراسات الأمنية سواء من حيث الإتفاق حول دلالات المفهوم أو انعكاساتها في شكل سياسات للدولة، حيث نجد أن بوزان يقرّ بالطبيعة المعقدة والمتشابكة لمفهوم الأمن، ويشترط لتحليله الإحاطة بثلاثة محاور رئيسية على الأقل، وهي السياق السياسي للمفهوم، مرورا بأبعاده المختلفة، وانتهاءا بالغموض والاختلاف الذي يكتنف تطبيقاته في العلاقات الدولية،[10] وهو ما يفسر تقسيم المقرر منهجيا إلى ثلاثة محاور رئيسية: الدلالة الفكرية، فالنظرية ثمّ التطبيقية لمفهوم الأمن.

[10] Barry Buzan, « Is International Security Possible ? » in Ken Booth (ed), *New Thinking About Strategy and International Security*. London: Harper Collins Academic, 1991, pp 31-35.

المحور الأول: الصياغة الفكرية لمفهوم الأمن:

الفرع الأول: مفهوم الأمن:

رغم شيوع استخدامات مصطلح الأمن في العلاقات الدولية إلا أنه يفتقد إلى تعريف جامع أو إلى مفهوم دقيق وصريح، حيث يجري عادة الحديث عن أمن المواطن بيد أن المقصود به غالبا هو أمن الدولة، ذلك أن أمن المواطن لا معنى له بمعزل عن المجتمع، حيث لابد من سلطة تنظم شؤون المجتمع وتضمن للمواطن أمنه وأمن ممتلكاته.[11]

ويشرح لسان العرب (في الصفحة 140) كلمة أمن بصفة مستفيضة، ورد من ضمنها أن الأمن يعني الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق وضده التكذيب فيقال آمن به قوم وكذّب به قوم، وأمّا أمنته فضد أخفته.[12]

وورد أيضا أنّ الأمن هو الطمأنينة بمعنى العهد والحماية والذمّة كما هو السلم، فيقال أمن من الأسد أي سلم منه، وجاء أيضا أنّ معنى الأمن هو الوثوق، أمنه بمعنى وثق به، فيقال أمّن على ماله عند فلان تأمينا أي جعله في ضمانه.[13]

أما في الإسلام، فقد وردت المعاني اللغوية السابقة في عدّة مواضع من القرآن الكريم، فورد مثلا معنى الاطمئنان في قوله تعالى:" قَالَ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ ۖ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ"؛[14] وأيضا قوله تعالى: "الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ"؛[15] وكنقيض للخوف في قوله تعالى: "وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ

[11] ابراهيم مصطفى، المعجم الوسيط : معجم اللغة العربية. ج.1، القاهرة: د.د.ن، 1969، ص.27.
[12] محمد ياسر الأيوبي، النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،2007، ص.101.
[13] المنجد في اللغة. ط.20، بيروت: دار المشرق، 1969، ص.18.
[14] القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية: 64.
[15] القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية: 82.

أَمْناً"،[16] وكذا قوله: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ"؛[17] كما ورد معنى الاستئمان على الحياة في قوله تعالى: "وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ".[18]

وقد وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم للدلالة على عناصر متكاملة تشكّل مفهوم الأمن، يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن الأمن تعبير عن سنة الله في خلقه.
- أن الأمن في الإسلام حالة شعورية، تتجسد بوجود الإحساس به.
- أن طبيعة الأمن كإحساس ملازمة للكائنات الحية ككل.
- أن الأمن كشعور هو اطمئنان إلى عدم حدوث مكروه في المستقبل، أيّا كان مصدره وشكله.
- أن الأمن لا ينفصل عن المكان مثلما لا ينفصل عن الزمان، واستقرار الأمن في المجتمع الإسلامي يتحقق عن طريق التكافل الاجتماعي.[19]

أما من حيث الأصل اللاتيني، فيشير البناء الإيتيمولوجي لمصطلح الأمن إلى تناقض مثير بين جذعين: sin التي تعني بدون (أو غياب) و curra التي تعني عناية (أو علاج)، فيكون المصطلح المركب sincurra والذي يعني بدون عناية أو غياب علاج، ولكنه يشير إلى مضمون مختلف تماما.[20]

لقد ارتبط نقاش الفكر المسيحي لمفهوم الأمن بربطه بظاهرة الحرب، فقد أوضح القديس أوغسطين Saint Augustin في كتابه "مدينة الله" أنّ الحرب حالة عرضية ستزول حين يستطيع مجتمع الإيمان أن يقهر عبدة الشيطان ويحقق السلام الأبدي، كما جزم أنّ المدينة الدنيوية لا تعرف الأمن لأنها مدينة الأهواء و الشرور، ولا يمكن إيجاد الأمن والسلم إلا في مدينة الله المحكومة بالعناية

---

[16] القرآن الكريم، سورة النور، الآية: 55.
[17] القرآن الكريم، سورة قريش، الآيتين: 3و4.
[18] القرآن الكريم، سورة التين، الآية: 3.
[19] محمد الأمين البشري، الأمن العربي: المقومات والمعوقات. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000، ص.29.
[20] Thiery BALZACQ, "La Sécurité: Définitions, Secteurs Et Niveaux D'analyse", *Fédéralisme Régionalisme*, vol.4, 2003-2004, régions et sécurité; voir : http://popus.ulg.ac.be/fédéralisme/document. php? id=216.

الإلهية والعدل والخير والفضيلة؛ ومدينة الله التي يتحقق فيها الأمن عند أوغسطين هي المدينة التي يعمل فيها بشريعة الله ويحاكي مجتمعها مجتمع الملائكة.[21]

طوّرت بعد ذلك الفلسفة الدينية المسيحية مفهوم الحرب العادلة والضرورية لتفسير مفهوم الأمن، فقد رأى شيشرون Cicéron أنّ الأمن يعني غياب كل المخاطر التي تهدّد الحياة السعيدة.[22]

ويجد مفهوم الحرب العادلة تبريراته في نصوص الإنجيل، حيث يقول المسيح: "فوصية محبة الأعداء لا تلغى، حتّى في الحرب لا ينبغي لمقاتلينا أن يموتوا واللعنة على شفاههم، إنّ زمن المزامير قد ولّى إلى غير رجعة بمجيء الإنجيل، القوة الأنقى والأغنى والأشد هي المحبّة... لنجعل من المحبة لا من الكراهية روحا للحرب".[23]

ثمّ تطوّر مفهوم الحرب العادلة على يد توماس الإكويني Thomas Aquinas استجابة لمطالب السياسيين في روما على إثر الغزوات الوندالية، إذ اعتبر الحروب الدفاعية مبرّرة لكونها دفاعا شرعيا عن النفس، بينما لا تكون الحروب الهجومية عادلة إلاّ بتوفر أربعة شروط:[24]

- أن تقوم بها سلطة شرعية (عنوان عادل).
- أن تدار ضد خصم معتد (سبب عادل).
- أن تستعمل كآخر حل (خيار عادل).
- أن تدار باستقامة (احترام قواعد الحرب).

ويعزى المضمون الذي أضحى يعبّر عنه حاليا مصطلح الأمن إلى تطوّر الفلسفة الوضعية خلال القرن السابع عشر والتي ميّزت بين الأمن كشعور ذاتي والأمان كحالة موضوعية (sécurité/sûreté)،

---

[21] عبد القادر بوعرفة، "مفهوم السلام العالمي" في الموقع الإلكتروني: http:// bou 45200.maktoobblog.com، تاريخ الدخول:18 جويلية 2010.

[22] Idem

[23] نقلا عن عبد القادر بوعرفة، المرجع نفسه.

[24] Charles-Philippe DAVID et Jean-Jacques ROCHE, *Théories de la Sécurité*. Paris: Montchrestien, 2002, pp20-21.

حيث يرى فابر دو فوغلاس fabre de vauglas أنّ: "الأمن شيء مغاير عن الأمان، عن التأمين وعن الثقة، لكنه باعتقادي يقترب أكثر من الثقة، وأن الأمن يعني ثقة مضمونة، أو ثقة نعتقدها مضمونة، حتّى وإن لم تكن كذلك في الواقع"؛ كما يشير ديكارت (René Descartes) في كتابه آلام الروح (Les passions de l'âme) إلى المضمون ذاته: "لمّا يكون الرجاء قويا لدرجة طرد الخوف نهائيّا، يتغيّر معناه فيصبح أمنا".[25]

كما نجد هذا المضمون في قاموس المرادفات Dictionnaire de synonymes للكاتب لافاي B.Lafaye حيث أقام التمييز ذاته أثناء وصفه لجانب من الحروب البونيقية، إذ يقول:" تقدّم القرطاجيون بالفوضى التي تمنحها الثقة...وهنا أخطأوا، فبمجرّد دخولهم مخيّمهم، لم يتوقّعوا الهجوم عليهم، وأمنهم هذا، هو الذي جرّهم إلى الهزيمة"؛ ولأجل ذلك يرى كارلس Quarles أنّ الأمن هو مصدر هزائم الأفراد، ويرى أيضا بأنّ أفضل السبل المؤدية إلى الأمان هي عدم الشعور بالأمن.[26]

استمرّ هذا المدلول لكلمة "الأمن" إلى غاية أواسط القرن الثامن عشر، أين أعطاه ويبستر webster تحويرا هامّا ودلالة إيجابية حيث يقول:" الأسطول البحري (une flotte) يشكّل أمنا لبريطانيا العظمى"، حيث أضحى يشير إلى حالة واضحة وصلبة تعني سلامة الحياة والممتلكات؛ والتي يمكن أن تعني الممتلكات غير المادية كالادخار الذي هو أمن من مخاطر الحياة.[27]

أما على صعيد التضمين السياسي لمفهوم الأمن، فيمكن أن نستشفّ قطيعتين تعريفيتين، تمتدّ الأولى من النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى بدايات القرن الثامن عشر، وهي ترتبط بفكرة أن الأمن: "هدف مشترك للأفراد والجماعات والدول"؛ وبربط الأصناف الثلاثة توصل فريدريك لايبنيز Friedrich Leibniz إلى أن: "مفهوم الدولة...أو الجمهورية كما سماها الرومان، هي مجتمع هدفه المشترك هو الأمن"، وعلى ذلك لا تكون الدولة مرجعا للأمن أو الموضوع الوحيد للأمن كما لا تكون

[25] Idem.
[26] Idem.
[27] Idem.

هدفا لذاتها، بل تفهم على اعتبار أنها كيان يسعى إلى تحقيق الأمن المشترك، وهو ما جعل ماك سويني Mac Sweeney يرى بأن الدولة: "كانت وسيلة تحقيق تلك القيم ولم تكن موضوعها أو أساس معانيها".[28]

ثمّ شكلت الثورة الفرنسية قطيعة ثانية بجعلها الأمن موضوعا خاصّا بالدولة بقوّة الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وهو الطرح الذي دافع عنه آدم سميث Adam Smith وتوماس هوبز Thomas Hobbs، حيث رأى سميث أن الدولة هي الفاعل الرئيسي المكلّف بحماية المجتمع عبر جيشها من العنف والغزو الخارجي، وأن حرية الأفراد تخضع لأمن الدولة.

ومع تطوّر نظرية العقد الاجتماعي، أصبحت الدولة المحتكر الوحيد للفعل الأمني L'action sécuritaire، حيث يرى جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau أن: "الأمن أصبح المشكل الذي يجب على مؤسسات الدولة إيجاد حل له".[29]

ويتحدد الأمن بمفهومه العام في عنصرين أساسين:[30]

- تحقيق متطلبات التنمية الشاملة: الاجتماعية والاقتصادية.
- ضمان مقدرة وحرية الدولة في اتخاذ قرارها السياسي.

وهكذا كان الاتجاه إلى توسيع مفهوم الأمن نتيجة عدة عوامل، منها ما أفرزته الحرب العالمية الثانية، وكذا التطورات الدولية التي أعقبتها، وبالموازاة أيضا مع تطور وظيفة الدولة الحديثة، إذ يمكن إجمال هذه العوامل في ثلاث حقائق:

- تنامي حدة الصراع الدولي إبان الحرب الباردة وبروز ظاهرة الاستقطاب الدولي.

---

[28] Thiery BALZACQ, Op.cit.
[29] Idem.
[30] مصطفى العوجي، أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993، ص.23.

- التطور التكنولوجي والعلمي والتقني وما أفرزه من تقدم هائل في وسائل الاتصال وتطوير للصناعة الحربية لا سيما أسلحة الدمار الشامل.
- ارتباط الأمن بمظاهر جديدة، نتيجة ظهور مبادئ وسلوكات دولية جديدة وتوسع المجالات الكابحة لسيادة الدول.

إذا كان مفهوم الأمن ينطلق بتطابق مع القوة العسكرية في إطاره الضيق، فإن بروز المظاهر السابقة الذكر التي تؤثر فيه وتتأثر به، جعلته يتحوّل إلى المفاهيم السياسية ثم إلى الأمن العام الذي يشمل مختلف الظواهر الاجتماعية، الشيء الذي أبان عن مفهوم الأمن الشامل الذي بالإضافة إلى النطاقات السابقة، يرتبط بالثقافة والاقتصاد والطاقة والقوة البشرية والبيئة.

الفرع الثاني: مفهوم الأمن القومي. (National Security)

يعد مفهوم الأمن القومي تعبيرا عن الدلالة السياسية لمعاني مصطلح الأمن، ويعتبر من بين أكثر المفاهيم غموضا نتاج حداثة استعماله نسبيا في علم السياسة والعلاقات الدولية؛ وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إجماع حول تاريخ مفهوم الأمن بمدلوله السياسي (الأمن القومي)، حيث تنقسم الآراء إلى ثلاث توجهات رئيسية: [31]

- تتزعّم إيلغا أفتندورن Helga Haftendorn الاتجاه الأول الذي يرى أن الأمن القومي هو نتاج مباشر للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر أي منذ ظهور الدولة القومية على إثر معاهدة واستفاليا westphalia في 1648.
- يرى ارنست ماي Ernest May في اتجاه ثان أن مصطلح الأمن القومي استعمل في المذهب السياسي الساعي لحماية سيادة الدولة، والذي تطوّر عقب الحرب العالمية الثانية.
- أمّا الاتجاه الثالث، فيرى بأن مفهوم الأمن القومي برز في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1945 موازاة مع نشاط دراسات السياسة والدفاع.

ويذكر عبد المنعم المشاط أربع حالات يزداد فيها الاهتمام بالأمن القومي كظاهرة تحليلية في العلاقات الدولية، وهي:[32]

- تصاعد حدة الصراعات المباشرة التي قد تتطور إلى حروب، وهو ما أمكن ملاحظته في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
- ازدياد شعور دول العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها، وهو ما نلحظه خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

[31] Idem.

[32] عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر. مصر: دار الموقف العربي، 1989، ص.12.

- الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي الذي بإمكانه أن يتطور إلى حالات انعدام الأمن، وهي حالة تعيشها معظم دول العالم الثالث.
- ازدياد الرغبة في التحول من نظام الدولة ذات السيادة أي الدولة القومية إلى نظام أشمل، فوق قومي يتعدى الدولة بالمفهوم التقليدي، وهي الظاهرة التي تميز التجارب الاندماجية الراهنة.

لأجل ذلك كله أمكن القول بأنه ليس هناك إجماع لدى المفكرين والباحثين حول تعريف ظاهرة الأمن القومي، لا من حيث جوهره، ولا من حيث طبيعة المستهدفين به، ولا من حيث مصادر تهديده، ولا من حيث استراتيجيات تحقيقه؛ حيث يقسم عبد المنعم المشاط معظم المحاولات إلى اتجاهين رئيسيين:[33]

المدرسة القيمية الاستراتيجية:

وتذهب هذه المدرسة إلى اعتبار قضايا الاستقلال والسيادة القومية قمة قضايا الأمن القومي؛ إذ ترى موسوعة العلوم الاجتماعية بأن الأمن القومي يتمثل في: "قدرة الدولة على حماية القيم الداخلية من التهديدات الخارجية"، أما والتر ليبمان Walter Lippmann فيصف الأمة الآمنة بأنها: "ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا ما تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب"، كما يرى أرنولد وولفرز Arnold Wolfers أن: "الأمن القومي يعني من الزاوية الموضوعية حماية القيم التي تم اكتسابها أما من الناحية غير الموضوعية فيعني غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم"، ويخلص في الأخير إلى أن الأمن القومي يعني "غياب شر عدم الأمن".

ويعني الأخذ بالقيم الأساسية والحيوية لتعريف الأمن القومي تمتعه بالأولوية في تخصيص الموارد على ما عداه، أي الوقوع في مشكل الاختيار بين ما أسماه آدم سميث "الرخاء والدفاع"، حيث ستكون دائما مصلحة الدفاع والحصول على مزيد من السلاح أولوية الأولويات.

[33] المرجع نفسه، ص.15.

المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية:

تتأرجح المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في تعريف الأمن القومي، بين اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: يركز على الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية، وبذلك ترتبط الوظيفة الاقتصادية بظاهرة الحرب، وقد ظهر هذا الاتجاه جليا بعد تصاعد أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر 1973، حيث أصبح تأمين الموارد الحيوية جزءا لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي بالمفهوم الغربي والأمريكي بالخصوص، فمثلا يعرف كروز و ناتي Cruz and Nati الأمن بأنه:"غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".

الاتجاه الثاني: يركز على التنمية الاقتصادية بوصفها جوهر للأمن، ذلك أن التخلف الاقتصادي عادة ما ينجر عنه حالات عدم الاستقرار السياسي وظواهر أخرى تهدد أمن المجتمعات والدول، ويمكن بالتعريف الذي أعطاه روبرت ماكنمارا الأخذ بهذا الاتجاه، حتى أن هذا المفهوم أخذ حيزا هاما من حقوق الإنسان في العلاقات الدولية حاليا، حيث أضحى"الحق في التنمية" أهم حقوق الإنسان والشعوب.

وتجدر الإشارة إلى بروز اتجاه بين المدرستين يسعى إلى دمج مفهوم الأمن القومي بينما هو قيمي عسكري وما هو اقتصادي، بغية الوصول إلى تعريف استراتيجي لظاهرة الأمن القومي.

علاوة على هذه الاتجاهات الكبرى، يمكننا أن نستعرض بعض التعاريف الواردة بشأن مفهوم الأمن القومي؛ فبعضهم يعرفه بأنه: "ما تقوم به الدولة –أو مجموعة من الدول يضمها نظام جماعي واحد – من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية".[34]

[34] أمين هويدي، في السياسة والأمن. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982، ص 16.

ويذهب البعض إلى اعتبار المفهوم الأوسع للأمن كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة.[35]

في حين يذهب آخرون إلى تجاوز التحرر من التهديد العسكري الخارجي وسلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية في تعريف الأمن القومي، إلى الإعتداد بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.[36]

وفي اتجاه آخر، عرّف روبرت ماكنمارا Robert J. McNamara الأمن بقوله: "لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية".[37]

بينما تعرفه بينيلوب هارتلاند- ثونبرغ Penelope Hartland-Thunberg بأنه استطاعة الأمة على متابعة مصالحها القومية كما تراها وفي كل مكان في العالم؛ أما جياكومو لوسياني Giacomo Luciani فيرى بأن الأمن القومي هو القدرة على مواجهة كل اعتداء خارجي.[38]

وعرفه بعض آخر بأنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي أو أنه تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن اتفاق عام في المجتمع.[39]

بينما يرى عبد الكريم نافع أنه: "الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو إضرار بتلك الأنشطة".[40]

---

[35] محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة لقانون الأمم في كل من الفكر الإسلامي و الفكر المعاصر. القاهرة : جامعة القاهرة، 1971، ص 178.

[36] بطرس بطرس غالي،" الأمن وحفظ السلام في إفريقيا"، السياسة الدولية، القاهرة، ع.79، جانفي 1985، ص 81.

[37] روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين . القاهرة :الهيئة العامة للنشر، 1971, ص 39.

[38] idem

[39] علي الدين هلال "الأمن القومي العربي"، الفكر العربي. ع.11-12، سبتمبر 1979، ص.3.

[40] عبد الكريم نافع، مرجع سبق ذكره، ص 65.

وتعرفه الموسوعة السياسية بأنه: "تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".[41]

في حين يذهب بعضهم إلى مرادفة الأمن القومي لمفهوم الأمن الشامل، معتبرين أن: "الأمن القومي يعني حماية كيان الدولة من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي يتسنى للدولة تحقيق أهدافها القومية".[42]

وقد يعني عند آخرين: "الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر، وكذلك الجهود المختلفة التي تبدلها لتحقيق الأمن القومي، داخليا وخارجيا خلال العمل على توطيد وترسيخ حالة من الأمن والاستقرار والسلام العام الدولي الذي تنتفي فيه مظاهر الصراع والتناقض، وتترسخ فيه أسس الأمن والسلام التي تؤدي إلى الاستقرار، وتوجيه فعاليات الدول المختلفة باتجاه التنمية والتطور الحر البعيد عن التهديد".[43]

ويعرف كال هولستي Kal Holsti الأمن القومي بأنه: "الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية، أو بهذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الكبرى".[44]

أما عبد المنعم المشاط فيرى بأن الأمن القومي هو: "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحركية والحادة للعنف".[45]

ويرى إسماعيل صبري مقلد بأن الأمن القومي "علاوة على أنه العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي، فإنه

---

[41] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية. ج.1، ط.3، بيروت: المؤسسة الوطنية العربية للنشر والدراسات، 1990، ص.330.

[42] ممدوح شوقي مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص.67.

[43] ماجد محمد شدود، قضايا عالمية معاصرة. دمشق: د.د.ن، 1986، ص.350.

[44] Kal. J. HOLSTI, *International Politics: A Framework For Analyses*. USA: Prentics Hall, 1967, P 131.

[45] عبد المنعم المشاط، "الأمم المتحدة و مفهوم الأمن القومي"، السياسة الدولية. ع.84، أبريل 1986، ص.90.

يرتبط من ناحية أخرى بالسعي الحثيث إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي وكذلك المحافظة على القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها إذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب الدولة".[46]

أما ويفر Ole Waever فيرى أن الأمن فعل خطابي بحسب نظرية اللّغة، حيث الكلمة في حدّ ذاتها فعل، فبقوله "أمن" يحيل ممثّل الدولة الوضع الخاص إلى مجال محدد متطلبا وسائل خاصة لوضع حد لهذا التطور.

بينما يعتقد باري بوزان Buzan Barry بأن: "في حالة الأمن، يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد؛ وفي سياق النظام الدولي، يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية".[47]

وقد ميز بوزان في مسعى ضبط المفهوم خمسة أبعاد أساسية للأمن:

- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

[46] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: ذات السلاسل، 1984، ص.130.

[47] Thiery BALZACQ, Op.cit.

- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.[48]

وبالرغم من تعدد التعاريف الواردة بشأن الأمن القومي إلا أنها تنصرف عموما إلى ثلاثة محاور رئيسية:

مفهوم الأمن بدلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات: ويدعم هذا الاتجاه كوفمان kaufman حين يرى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في قاسم مشترك هو أن الأمن يدل على العموم على التحرر من الخوف؛ ويرى لينكولن George Lincolin وبادلفورد Norman Padelford أن الأمن القومي مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قدرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي امتلاك القدرة المادية والبشرية التي تجعل الشعب يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في الأمن الجماعي؛ وبهذا الشكل يتضمن مفهوم الأمن العناصر الآتية:[49]

- حماية الدولة لحياتها القومية واستقلالها ووحدتها الإقليمية من أي تدخل خارجي.
- تحرر الدولة من حالة انعدام الأمن.
- ضمان الدولة لمركزها القومي، وتأثيرها في الشؤون الدولية.

مفهوم الأمن بدلالة علاقته بالتنمية: حيث يرى هذا الاتجاه أن تحقيق الأمن مرتبط بضمان حد معين من النظام والاستقرار الداخلي الذي يرتبط بدوره بحد معين من التنمية، فالأمن الحقيقي ينبع من معرفة الدولة لمصادر قوتها في مختلف المجالات والعمل على تنميتها لزيادة قوتها وهو ما يشكل في المحصلة الأمن الحقيقي.[50]

---

[48] خليل حسين،" مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.hokokbenha.com/vb/t2733.html، تاريخ التصفح: 2010/07/16.

[49] ثامر كامل خزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005، ص.320.

[50] أمين هويدي، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي. بيروت: دار الطليعة، 1975، ص.41.

وتنطلق علاقة الأمن بالتنمية من كون كليهما شمولي ويهدف الإنسان بذاته، وأن الإنسان هو الذي يتحكم فيهما في الوقت ذاته أي أن تنمية الأمن مرادف لأمن التنمية، وأن مرحلة ما قبل التنمية تعبّر عن حالة اللاأمن؛ بينما يفضل غروندونا Mariano Grondona مصطلح تحت الأمن Under Security بدلا من مصطلح اللاأمن Insecurity حيث يعتبر أن مصطلح اللاأمن يعبر عن حالة عجز دائم أي عدم كفاءة بنيوية، بينما يعبر مصطلح تحت الأمن عن حالة عرضية.

مفهوم الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية: فالأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، ويعني في هدفه وموضوعه تعاقب الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم قد تتعرض للتهديد، إذ يرى بادلفورد ولينكولن أن الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة من قبل، وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وأمننة أهداف الأمة وإلى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي إلى التضحية بالقيم الجوهرية.[51]

ويمكن عبر هذه المحاور الدلالية الثلاث استشفاف الخصائص المشتركة لمفهوم الأمن القومي في العناصر الآتية:

- شمولية مفهوم الأمن القومي، حيث يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
- إيجابية ظاهرة الأمن القومي في العلاقات الدولية التي تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة، والعمل على إقامة تحولات إيجابية في النظام الدولي.
- ديناميكية الظاهرة، فالأمن القومي ليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة.
- نسبية مفهوم الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيقه بشكل مطلق، ولأن تحقيقه يعني تشكيل تهديد لدولة أخرى.

[51] ثامر كامل خزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.322.

- ارتباط الأمن القومي في ظل العامل النووي في العلاقات الدولية بقدرة المجتمع الدولي على تطوير مظاهر الصراع.[52]
- الانعكاسية: فالشعور بالأمن هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التحول الذي تمر به الدولة، ومنه تبنى السياسة الأمنية؛ أي أن الدولة لا تسعى للأمن في حد ذاته وإنما تسعى من خلاله إلى ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة يعتبر الدفاع عنها وصيانتها شرطا أساسيا لاستمرار قدرتها في الدفاع على أساس وجودها.[53]

الفرع الثالث: السياسات العامة الأمنية:

يعكس الأمن هدفا ووسيلة في آن واحد أي ما يصطلح عليه بهدف وسائلي Instrumental objective كما يسميه إرنست غوهلرت Ernest w Gohlert، حيث يرى أن القيم الجوهرية ليست ثابتة، فعندما تتحقق بعض القيم الجوهرية تصبح وسائل لتحقيق أهداف أسمى، وهو ما يجعل الأمن في صلب السياسات العامة للدولة.[54]

وتبدو الأهداف الأمنية الخارجية كأنها الأهداف التي تسعى الدولة إلى انجازها دون غيرها، لكنها في حقيقتها لا تعدو أن تكون أدوات ترمي إلى ترتيب ظروف إيجابية تساعد على تحقيق أهداف متوسطة وبعيدة المدى تشكل جوهر مضمون الاستراتيجية الخارجية للدولة؛ ومنه فلا بد من ربط أهداف الأمن ووظائف النظام السياسي، ومدى أولوية هذه الأهداف مع ترتيب سلم أولويات صانع القرار.

ومن خلال هذه العلاقة تترتب أهداف الأمن القومي حسب أهميتها إلى:[55]

---

[52] معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص.20.
[53] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.68.
[54] Ernest w GOHLERT, «National Security Policy, formation in comparative perspective». In: Richard Merrit, *Foreign policy analysis*. London: lexigton books, 1975, p 121.
[55] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 325.

- الدفاع عن الكيان المادي للدولة (أمن عسكري) ومواردها الأولية وتقدمها الصناعي (أمن اقتصادي) وبناءها الحضاري والإيديولوجي (أمن إيديولوجي) وهي أهداف وسائلية لتحقيق الأمن السياسي أي الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
- أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجاتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية واليد العاملة...الخ.
- أهداف ترمي إلى الحصول على التأييد الدولي والدعم الخارجي وخاصة العسكري منه.
- أهداف ترمي إلى المحافظة على علاقات الدولة الخارجية بشكل متكافئ.

وتتحدد أهداف السياسات الأمنية انطلاقا من طبيعة العلاقة بين المستويات الوظيفية للأمن ووظائف صانع القرار؛ إذ يمكن إجمالها في العناصر الآتية: [56]

- بناء الدولة: وتشمل التداخل والانسجام والتكامل في نظام الدولة ومؤسساتها.
- بناء الأمة–الشعب: تستهدف الالتزام والولاء كنتيجة للبناء الثقافي وتعميق التطور الفكري موازاة مع تطور مؤسسات الدولة.
- المشاركة: وتعني مساهمات الفواعل الاجتماعية في صناعة القرارات بما يحقق مصالحها، سواء ضمن تصورات صانع القرار لتطلعاتها، أو لقدرتها على التأثير لحماية القيم الاجتماعية.
- التوزيع: أي إعادة توزيع الدخل وتخطيط الاقتصاد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، تثبت هذه العلاقة الوظيفية بين الأمن ومسار صناعة القرار أولوية الأمن في السياسات العامة للدولة، حيث يمكن اعتباره أحد العناصر الهادية للفعل الحكومي مع محيطه الداخلي والخارجي،

[56] المرجع نفسه، ص 326.

وإذا كان بالإمكان فهرسة المجال الأساسي للسياسات العامة والذي يتعلق بالسياسات الحيوية للدولة سنجده يتشكل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.[57]

تعتبر السياسة العامة الأمنية منظومة من القوانين والقرارات الوطنية التي تستهدف التأثير على الأمن الداخلي والخارجي للدولة والمجتمع، علاوة على جملة الاتفاقيات الدولية التي تعد الدولة طرفا فيها؛ إذ تشمل السياسة الأمنية بالمعنى الضيق جميع أعمال الدولة الموجّهة لحماية سلامة أراضيها وسكانها، وتشمل بالمعنى الأوسع العمل السياسي للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تهدف إلى صد ما يتعرض له الأمن الدولي من التهديدات الراهنة والمستقبلية.[58]

كما يمكن اعتبارها إطارا تنتهجه الحكومة في التعامل مع الأمن الداخلي والخارجي، فهي تتعامل مع شؤون الأمن والدفاع تماما مثل تعاملها مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛ وتشمل عدة مواضيع كدراسة التهديدات الأمنية وتقييم القوات المسلحة والأمن الداخلي والتعاون الأمني الدولي والأمن غير العسكري...الخ؛[59] ويضيف إليها سيباستيان روش Sébastien Roche برامج المنتخبين المحليين والرأي العام والضحايا ومرتكبي الجرائم...الخ.[60]

وتطرح عادة مجموعة من التحديات التي تعترض صناعة السياسة الخارجية الأمنية، يمكن رصد أهمها فيما يلي:

- حالة عدم الانسجام والتنافر والصراع الاجتماعي السياسي الداخلي ودورها في زعزعة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
- نوعية علاقة الدولة ومجتمعها بالدول الأخرى ومجتمعها سواءا كانت قريبة منها أو بعيدة عنها.

---

[57] Riadh BOURICHE, «Approches et Conceptions des Politiques Publiques Sécuritaires », مداخلة ألقيت في إطار أشغال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة .منتوري قسنطينة يومي 29 و30 أفريل 2008

[58] أندرياس فيرإيكه، بيرند مايرهوفر وفرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية. تر: سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية، 2009، ص 201.

[59] ناجي عبد النور،" تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسة العامة الأمنية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ع.09-2009، ص 95.

[60] Sebastien ROCHE, *Sociologie Politique De l'Insécurité*. France: PUF, 2004, PP.282-284.

- نتائج صراع الاستراتيجيات الدولية في البيئة الدولية وانعكاساتها السياسية والعسكرية على أمن الدولة.

حيث تفرز عملية الربط بين أهداف الأمن وصناعة القرار في ظل هذه الأنواع من التحديات ثلاثة مستويات تعنى بها السياسة الأمنية:

الأمن الداخلي: يحتوي عناصر عدم الأمن، مكافحة التمرد والعصيان، الهدم الداخلي، التجسس، التخريب...الخ، ويحتوي على مظهرين: [61]

- مظهر مادي: يتجسّد في حاجة الإنسان لمسكن ومصدر رزق دائمين، وتأمين الحياة ضد عدوان الآخرين.
- مظهر نفسي: يتمثّل في حاجة الفرد لاعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة ودوره في محيط الجماعة.

ويمكن إدراج التخطيط الاستراتيجي الدقيق والقدرة المتوثبة والجاهزية على الفعل ووفرة المستلزمات الضرورية وعناصر الإنذار المبكر والاستشعار المرن، فضلا عن متانة البيئة الداخلية التي تتطلب إشاعة العدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، على أساس أنها فرص تجعل المجتمع قادرا على الاستجابة للتحديات وضمان أمنه الداخلي.

فالملاحظ أن الدول التي طورت سياسة أمنية متجانسة هي الدول التي استطاعت أن تنجز في آن واحد كلا المطلبين المتعلقين بالقيم السياسية الخاصة بالحكومة والقانون، وهما حفظ ورقابة النظام السياسي والاجتماعي، وكذا ضمان الحريات الأساسية للإنسان، وبذلك يصبح الانسجام بين أهداف الأمن الداخلي ومبدأ حقوق الإنسان انسجاما واقعيا ومعاشا.[62]

---

[61] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.330.

[62] Mariano GRONDONA, «International Security and Human Rights», *International Security*. Vol №1, summer, 1978, p 3.

الأمن الخارجي: يعني ضمان تحقيق أهداف السياسة الخارجية والقدرة على ردع مصادر التحديات الخارجية واحتواء كافة أشكال الاختراق الخارجي، أي ضمان أمن الدولة من العدوان الخارجي؛ وهو واجهة الأمن القومي الخارجية، يتمثل هدفه في حماية مصالح الدولة وأهدافها الوطنية، أي توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية ضد أي عدوان وفق ما يمكن تسميته بمنطقة الأمن Zone of security.

والملاحظ أن مدرسة كوبنهاغن اهتمت أساسا بربط الأمننة بالسياسة العامة، فالأمن عندها وكل ما هو أمني، يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل مختلف عن باقي القضايا السياسية، ويتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي إلى حيز العمل السياسي الحساس والتي تقتضي التعاطي معها في إطار يختلف عن الأطر السياسية المألوفة.[63]

ويمكن الاستدلال في هذا الصدد بكيفية تعاطي الحكومات مع التهديدات الجديدة المتنامية وأخطارها المرتبطة بجميع مستويات الأمن: الفرد والمجتمع والدولة، وكيف يتم تحويل القضايا التي تهم الفرد أو المجتمع أساسا كقضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية والأوبئة إلى قضايا أمنية بالغة الحيوية والسرية، وجوهرا للاهتمام والفعل الحكومي ويتمّ بالتالي إدراجها في صلب سياستها العامة.

[63] عادل زقاغ " خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة" ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 01 ، سبتمبر 2011، ص68.

المحور الثاني: الإرث التقليدي للدراسات الأمنية:

الفرع الأول: الأمن في التيارات المثالية.

تمثل المدرسة المثالية اتجاها عريقا في دراسة العلاقات الدولية بشكل عام حيث تجد جذورها في فكر الفلاسفة اليونانيين، كما انتشرت تحليلاتها بكثرة عقب الحرب العالمية الأولى عبر اجتهادات ليونارد وولف Leonard Woolf في 1916 وألفرد زيمرن Alfred Zimern 1934، لتتأكد بمؤازرة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن Woodrow WILSON لها عبر مبادئه الأربعة عشر المشهورة في أدبيات العلاقات الدولية؛ وهي المرحلة التي شهدت حملة تبسيط السياسة الدولية وجعلها في متناول العامة من الناس، نتيجة ازدياد الشعور العالمي ببشاعة الحرب وحجم دمارها، وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد آنذاك.[64]

تمثل المنطلق الأخلاقي الذي انطلقت منه المدرسة في رفض بشاعة الحرب لبناء عالم أفضل وخال من النزاعات، حيث انطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية تربط الأمن بمفهومي الحرب والسلام، وانصبّت فرضياتها حول مفاهيم وأدوار الفرد والرأي العام والبشرية في صيانة الأمن العالمي؛ إذ اعتبرت أن السلوكات العدوانية المهددة للأمن مصدرها البيئة العدائية، وأن القضاء على ظاهرة الحرب يتم عبر التأثير في هذا المحيط، أي إنشاء منظمات دولية وقانون دولي؛[65] كما تعتدّ بالفرد كمستوى رئيسي للتحليل من خلال اعتبار الضمير الإنساني حكما أعلى في القضايا الأخلاقية التي تستوعب مفهوم العقلانية، فالمصير الإنساني يستجيب لما يتوصل إليه العقل، ويمكن التأثير على العقل والطبيعة البشرية والرأي العام عبر التركيز على العلم والثقافة والمعرفة، وحيث أن مسلمة انسجام

64 Charles-Philippe David, *La Guerre et La Paix, Approches Contemporaines de La Sécurité et de La Stratégie*. France : paris, presse de science politique, 2000, p 36.

65 عبد العزيز الجراد، العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992، ص 27.

المصالح تقتضي أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد وطنيا ودوليا للتوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وكل هذه المنطلقات الفلسفية تهدف إلى إحلال السلام ونزع مسببات الحرب.[66]

وقد تفرّعت المدرسة المثالية إلى مجالات متعددة كدراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية، نزع السلاح، الأمن الدولي، الحكومة العالمية، والنظام الدولي، والتي تهدف في المحصلة إلى إقامة الأمن والسلم بدل الحروب والنزاعات.

حيث برزت إسهامات جيمس برايليJames Leslie Brierly وكلايد إيقلتون Clyde Eagleton وتشارلز فانويك Charles Henry Van Wyck وبيتمان بوتر Pitman B. Potter ولاسا أوبنهايم Lassa Francis Lawrence Oppenheim في القانون الدولي والمنظمات الدولية كسبيل لتنظيم العلاقات السلمية الدولية التي تحفظ أمن الجميع، وهي الإجتهادات التي تعززت بإقامة عصبة الأمم وكذا ميثاق بريان كيلوغ Briand–Kellogg 1928 (معاهدة تجريم الحرب) ومبادئ ويلسون؛ كما برزت الإسهامات الفكرية لجيريمي بنتام Jeremy Bentham وجيمس ميل James Mill في التركيز على المقاييس الأخلاقية المطلقة ودور الرأي العام العالمي في صياغة وصيانة السلام العالمي، حيث توصّل إيمانويل كانط Emmanuel KANT وجان جاك روسو Jean–Jacques Rousseau إلى أن الحروب نتيجة إدراك الأفراد الذين يتصرّفون حسب مصلحتهم، أما الحكومات الجمهورية فهي تأخذ بمصالح شعوبها.[67]

كما برزت إسهامات إراسم Érasme de Rotterdam (Desiderius Erasmus Roterodamus) وإيمريك كروشيه Émeric Crucé (Émeric de la Croix)، سولي Maurice de SULLY، بن William PENN، كانط، غرانفيل كلارك grenville clark ولويس شون Louis B. Sohn في بلورة مفهوم الحكومة العالمية، حيث يشتركون في القول بأن إقامة فدرالية عالمية فوق قومية كفيل بإحلال الأمن والسلم والقضاء على عناصر الفوضى في العالم، لأجل ذلك يعتبر

66 ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985 ، ص 21.
67 المرجع نفسه، ص20.

مدخل النظام الدولي عبر رواده جون بورتون John BURTON ومورتن كابلان Morton KAPLAN ومارسيل ميرل Marcel MERLE ويوهان غالتونغ Johan GALTUNG مرحلة انتقالية في سبيل إرساء سلطة دولية موحدة.

وقد شكلت من جهة أخرى فكرة انسجام المصالح harmony of interests بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أساس اهتمامات آدم سميث الذي دعى إلى تحرير الحواجز الجمركية وعدم تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي لأن اليد الخفية هي التي توفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهي الأفكار التي طوّرها أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni ودافيد ميتراني David Mitrany وإرنست هاس Ernst B. Haas وطوماس ريس Thomas Risse وفيرالي Michel Virally في البحث في سبل إيجاد ميكانيزمات وظيفية دولية بنقل الصلاحيات إلى المنظمات الإندماجية والإنتقال من عالم الدول إلى دولة العالم، ويتم عبر تكثيف الروابط والتعاون بين الأمم بغية الإنقاص التدريجي من سيادة الدول ومنه القضاء التدريجي على ظاهرة الصراع بينها، ويتحقق حينذاك الأمن والسلم الدوليين.[68]

ارتكزت النظرة المثالية للأمن على الدعوة إلى إقامة مجتمع دولي مستند على القانون والمؤسسات كأسلوب لمنع أو ضبط استخدام القوة، حيث يبلور المثاليون أسلوب عمل يرتكز على ضرورة تفادي الحرب وحل الخلافات بالطرق السلمية، السياسية والقانونية، لاسيما آلية التحكيم الدولي.

ازدادت الفجوة في ثلاثينيات القرن العشرين بين المدرسة المثالية والواقع السياسي الدولي الذي كان تميّز بالغزو الياباني لمنشوريا عام 1931 والإيطالي لأثيوبيا عام 1935 وصعود النازية في ألمانيا واصطدم بنشوب الحرب العالمية الثانية الذي قلّص من تأثيرها الأكاديمي في تفسير الأمن الدولي نتيجة فشل نظام عصبة الأمم وانحسار نظام الأمن الجماعي وظهور بعض الانتقادات التي رأت أن الاتجاه

[68] دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر. بيروت: دار الطليعة، 1980، ص 15.

المثالي كان يهدف لخدمة أهداف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والوضع الدولي الذي أفرزته، حيث عجزت تحليلاتها في فهم الأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية.[69]

لكن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مثلت فرصة تحليلية للمقاربات المعيارية عن طريق انتعاش التحليل القانوني والسياسي عبر كتابات سول ماندلوفيتز Saul H. Mendlowitz منذ 1991 وريتشارد فلاك richard flak منذ 1995 الذين رأوا أن تحقيق الأمن الدولي يرتبط بإقامة حكومة عالمية تستند على هيئة الأمم المتحدة والإرتكاز على مفهوم أنسنة الأمن، أي الدفاع مجددا على الفرد كمستوى تحليل للأمن الدولي.[70]

[69] ناصيف يوسف حتي، *مرجع سبق ذكره*، ص 22.

[70] *Ibid*, p 39.

الفرع الثاني: الأمن من منظور المذهب الاستراتيجي:

مثلت قضيتا السلم والحرب جوهر القضايا الأمنية في اجتهادات الإستراتيجيين، وشكلتا مضمون العلاقات الدولية لأنهما واكبتا قيام الدول وتطورها وارتبطتا بمصير الدول والأمم، ومع تطور الفنون والعلوم الحربية برز ما سمي "فن الاستراتيجيات" وجرت محاولات لوضع نظريات في الحرب كما في السلم، وقد برزت نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية كآلية للحفاظ على السلم،[71] لأجل ذلك اعتبر النقاش الأمني جزءا من دراسة الحرب.

لأجل ذلك، تركزت اهتمامات الإستراتيجيين على دراسة الحرب بطريقة عملية في سياق الإهتمام بالفعل العسكري وفق منطق ميداني (praxiologique)، والذي يتضمن الدراسة التحليلية لنجاعة الفعل العسكري (l'action) بالتركيز على الأسس القاعدية المتحكمة فيه ومدى تحقيقه الأهداف المرجوة من استخدامه، دون الإكثرات بمشروعية هذا الفعل أو طبيعته أو وظائفه.[72]

تميّز الفكر السياسي الغربي بتبرير الحرب واعتبارها حالة طبيعية إلى غاية القرن العشرين، أين اعتبر ريمون آرون Raymond Aron أن الحرب هي "عمل من أعمال العنف نستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"، حيث أصبحت الحرب وفق هذا التعريف وسيلة سياسية أو هدفا سياسيا تبرر الإرادة الذاتية اللجوء إليها، وهو المنحى الذي مهّد لاعتماد فكرة القوة مفهوما أساسيا من مفاهيم العلاقات الدولية.[73]

على ذلك يمكن اعتبار الحرب التصادم الفعلي بواسطة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجري معها استخدام الأساليب الأكثر أو أقل تطرف، ومن هنا فإن الحرب المسلحة

[71] عدنان سيد حسين، نظرية العلاقات الدولية. لبنان: مجد مؤسسة جامعية للنشر والتوزيع، 1989، ص 77.
[72] Barbara Sosińska-Kalata, « L'efficacité des systèmes d'organisation des connaissances: un point de vue praxiologique », *Études de communication* [En ligne], 39 | 2012, mis en ligne le 01 décembre 2012, consulté le 25-02-2013.
[73] محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار المصرية للطباعة والنشر، 1971، ص.35.

تمثل نقطة النهاية في بعض الصراعات الدولية، أي أن الحرب تقع عندما تفشل الأساليب السياسية في حل التناقضات بين الدول.[74]

وتتعدد النظريات الاجتماعية التي تفسر نشوء الحرب منطلقة من اعتبارات بيولوجية وسلوكية ونفسية، تتمحور حول دوافع العدوان واستخدام القوة من قبل الفرد والمجتمع والدولة حيث أن النظرية البيولوجية المستمدة من أفكار داروين Charles Robert Darwin ترى أن المجتمع البشري ينمو ويتطور من خلال الصراع أو المنافسة، توخيا لبقاء الأقوى شأنه في ذلك شأن الكائنات الحية، وتذهب هذه النظرية إلى اعتبار الحرب ظاهرة طبيعية للتطور الحضاري حيث يتقدم الأقوى ويتراجع الأضعف المعرض للزوال؛ كما تقوم النظرية الاقتصادية للحرب على فرضية مفادها أن الاستعداد للحرب يساهم في تطوير القطاع الصناعي للدولة وخصوصا في ميدان الصناعات العسكرية.

تقوم نظرية الأمن القومي وفق المذهب الاستراتيجي على دعم قوة الدولة بما يحافظ على سيادتها واستقلالها ويمكّنها من المحافظة على كيانها القومي وسلامة أراضيها؛ ويجدر التمييز بين الأمن القومي للدول الكبرى والأمن القومي للدول الصغرى، فالدولة الكبرى تسعى للمحافظة على قوتها ونفوذها الدوليين بينما تكتفي الدول الصغرى بحماية كيانها الوطني واستقلالها من غير أهداف توسعية وطموحات دولية واسعة؛ ويمكن القول بصفة عامة أن تحقيق الأمن وفق هذه النظرية يستند إلى أسلوبين:[75]

- **الأمن من خلال الصراع**، ويعتبر هذا الأسلوب عماد المذهب الإستراتيجي، حيث يدافع القائلون بتحقيق الأمن من خلال الصراع عن سياسة القوة في العلاقات الدولية ويستندون غالبا إلى نظرية توازن القوى.

[74] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: دار السلاسل للمنشورات، ط.4، 1985، ص 213.
[75] عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص-ص 89-97.

- **الأمن من خلال التعاون،** يعتبر فريق آخر من الباحثين أن التعاون المشترك أسلوب ناجح لتحقيق الأمن القومي ومعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية.

وتعرف الاستراتيجية العسكرية تقليديا أنها فن استخدام القوى العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة، وهو التعريف الذي اعتمده ليدل هارت sir Basil Henry Liddell Hart عام 1939م وهو لا يختلف عن تعريفي كلاوزفيتز Carl von Clausewitz ثم ريمون آرون بعد ذلك، والذي تبناه بشكل حرفي تقريبا.[76]

ثم تبنّى المذهب الإستراتيجي مفهوم الاستراتيجية الكبرى في الإجتهادات الأنجلو-سكسونية مع منتصف القرن العشرين، حيث يعرفها ليدل هارت في كتابه "استراتيجي" على أنها سياسة الحرب التي تستهدف تنظيم وإدارة كل موارد الأمة أو تحالف ما من أجل الوصول إلى هدف سياسي للحرب، أي "الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى" في محاولة للفصل بين الفعل السياسي والفعل العسكري، بينما يفضل الأمريكيون الحديث عن استراتيجية قومية منقسمة إلى استراتيجية الأمن القومي واستراتيجية الأمن العسكري، تتعلق الأولى بالاستراتيجية الكبرى، بينما تعتبر المسائل العسكرية وحيدة، وتختلف بشكل كبير عن الفعاليات المدنية.

امتلكت الاستراتيجية قضايا ومجالات عسكرية منها التاريخ العسكري والجغرافيا العسكرية، وتمتعت تاريخيا بامتلاك العسكريين الذين كتبوا في مجال الاستراتيجية لشبكة من المعلومات والقواعد التعليمية ودور النشر التابعة لهم، وهي الخصوصية التي أوصلت إلى مجموعة من المفاهيم الاستراتيجية والتي تنتمي وفق الكثير من المراقبين إلى الفرضية نفسها المؤدية إلى الفصل الجذري بين مجالي السلم

[76] أندريه بوفر، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، تر: أكرم ديري والهيثم الأيوبي. بيروت: الحقوق المحفوظة لدار الطباعة والنشر، ط.4، 1981، ص 8.

والحرب، ومن ثمة السيطرة الكاملة للعسكريين على الميدان العملياتي وعدم التدخل العسكري في الحياة المدنية.[77]

وهكذا تبلور هذا المفهوم القائم على أساس القوة العسكرية واستخدام القوات المسلحة لمنع التهديد الخارجي للأمن في المدرسة الاستراتيجية التقليدية، إبان الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية، التي عكست تطورا جديدا في المفهوم نشأ إلى جانب القوة العسكرية على أساس العلاقات المتبادلة بين الدول، والتي شكلت قوة سياسية عملت على تسييس المفهوم العسكري للقوة، إذ يرى أصحاب هذه المدرسة أن الجانب العسكري هو العامل الأساسي في عملية بناء القدرة أو الأكثر أهمية وحسما في تحقيق الأمن، ومن هؤلاء والتر ليبمان Walter lippman في كتابه "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية"، والذي يرى فيه أن الأمن الوطني هو قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية وينطلق كل من بيركوويتز Morton Berkowitz وبوك P.G Bock من أن الأمن هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، فجوهر الأمن في المذهب الاستراتيجي يقوم على أساس القوة العسكرية كاستراتيجية تتحقق بمقتضاها سيادة الدولة، والتي بها تتغلب على كافة التهديدات الخارجية.[78]

الفرع الثالث: الاقترابات الكلاسيكية:

لا يمكن دراسة الظواهر الأمنية المعاصرة دون تحليل العلاقات الدولية وافرازاتها وأنماط تفاعلاتها قديما، حيث يمكننا ذلك من اعطاء مفهوم وإطار للأمن التقليدي وكيف كان يتم التعامل معه وطبيعة

[77] صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي. الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، د.ت.ن، ص-ص.21-82.

[78] منيب عبد الرحمن شبيب، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على حماية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة 1991-2002. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العليا بكلية الاقتصاد -جامعة النجاح الوطنية- فلسطين، 2003، ص-ص 16-17.

التحديات التي كانت تواجهه، قصد فهم أهم التحويرات والتطورات اللاحقة عليه، ومن ثم يقتضي ضبط مفهوم الأمن المرور عبر استعراض البيئة الدولية التي ميّزت الجهود النظرية.[79]

أولا: الأمن من منظور المدرسة الواقعية:

تتداخل الدراسات الواقعية للأمن كثيرا مع دراسات الإستراتيجية والدفاع، حيث أن تهديد أمن الدولة من طرف عناصر وجودية ملموسة يجعل من وسائل مواجهتها استثنائية، وتتمثل أساسا في استخدام الإكراه والوسائل العسكرية المتناسبة مع حدة التهديد.

اهتمت الإجتهادات التقليدية في مجال الأمن بالبحث في حلول المشاكل على المدى القريب والمتوسط، وبتقنيات وأساليب استخدام القوة، ولأجل ذلك لم تنتظم في وعاء نظري، بينما اشتركت العديد من البحوث المسماة "واقعية" في اعتبار السلوك الأمني للدول خاضعا لقوانين عامة يتمّ التعاطي معها كقوانين طبيعية، حيث تستند سياسات الأمن الوطني إلى عناصر مادية قابلة للتكميم كالتجهيزات وميزانيات الدفاع وكذا توزيع القوة على الصعيد العالمي وتوزيع التهديدات الملموسة؛ لأجل ذلك تم اعتبار الإضافات النظرية الواقعية مقاربات موضوعية وحيادية وإيجابية للأمن لأنها تنطلق من الجانب العملياتي لظاهرة الحرب في تواصل مع الإقترابات الإستراتيجية، ولأجل ذلك أيضا هي لا تعتد بمسألة القيم والمعيارية والأخلاق التي تبقى هامشية حسبها بالنظر للواقع الأمني.[80]

ذهب أغلبية الواقعيين التقليديين في تعاريف مفهوم الأمن إلى التركيز على بعض المصطلحات التي تشكل شبكة مفاهيمية مرتبطة به: كالفوضى الدولية، البقاء، الوحدة الترابية والقوة العسكرية،

[79] العايب أحسن، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعة الجزائر، 1992، ص.2.

[80] Barbara DELCOURT, Op.Cit, p 11.

وصنفوا الأمن معرفيا تحت عنوان "القوة"، حيث يتم تناوله مفاهيميا كمرادف لأمن الدولة ضد الأخطار الخارجية والذي يتحقق أساسا بواسطة زيادة القدرات العسكرية.[81]

وهكذا اتجهت أغلبية البحوث المرتبطة بالمقاربة الواقعية للأمن إلى اعتماد الدولة كمرجعية تحليلية، حيث يتعلق الأمر بضمان بقائها ككيان ذو سيادة وضمان استقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية قبل أي اعتبار؛ وتدفع الفوضى الناجمة عن غياب سلطة مركزية في العلاقات الدولية إلى الإعتداد بالوحدة القاعدية للنظام الدولي ممثلة في الدولة ذات السيادة وعلاقاتها بالدول الأخرى، ولأجل ذلك تميل الواقعية إلى كونها تحليلا صراعيا للعلاقات الدولية (لا سيما مجالات دراسة بحث الدولة عن القوة، دعم المكانة ...الخ) حيث يتم توصيف السياسة الدولية كعلاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة مما يدفع لاندلا ع الحروب بصفة طبيعية، خاصة في ظل هامشية تأثير القانون الدولي والمنظمات الدولية.[82]

ويعرف مفهوم الأمن عند الواقعية التقليدية بمفاهيم التهديدات والمخاطر؛ فالقول بأنه الوضعية التي لا يشعر فيها الأفراد أو الجماعات بأنهم في حالة اختراق، هو القول بالضرورة بأنه الشعور بغياب التهديد أو بامتلاك وسائل حله ومواجهته، ويمكن هكذا خلق أو تقوية الوضع الأمني عن طريق السياسات الهادفة للدفاع العسكري في ظل مجتمع فوضوي، أين يكمن الحل الوحيد في إقامة نظام توازن القوى، حيث أنّ التهديد الذي يسعى المفهوم التقليدي لاحتوائه ذو طبيعة مادية موضوعية، وتتوقف مواجهته على تطوير القدرات العسكرية للدولة، لأن جوهره هو "أمن الدولة وبقاؤها".[83]

ويتحقق الأمن بشكل مجرّد وفق المدرسة الواقعية عبر أربع طرق، هي:

- ضغوطات الرأي العام العالمي.

---

[81] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب العربي الحديث، 2009، ص.261.

[82] Barbara DELCOURT, Op.Cit, p 11.

[83] حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص-ص.9-12.

- عن طريق القانون الدولي.
- عن طريق الحكومة العالمية.
- عن توازن القوى.

حيث ترى الواقعية مثلما يؤكد هانز مورغانثو Hans J Morgenthau أن توازن القوى هو أحسن البدائل الممكنة لتحقيق الأمن في نظام دولي ميزته الفوضى وتضارب المصالح، وهو نفس ما ذهبت إليه غايات معاهدة واستفاليا.[84]

كما تقوم الافتراضات الواقعية في بلورة مركزية الدولة في الأمن على إقامة فاصل بين النظام المحلي الخاضع لسلطة سياسية والنظام الدولي المتسم بالفوضى ومنطق القوة، وأن الحالة الطبيعية للعلاقات الدولية هي كون الحرب احتمال قائم باستمرار، فغياب سلطة مركزية دولية مع قوة دوافع الطموحات العدوانية للدول الأخرى يفرضان اعتماد الدولة على قدراتها الذاتية من أجل تحقيق الأمن، ويعترف الواقعيون بأن نظام المساعدة الذاتية self-help ناتج عما يفسرونه بالمأزق الأمني Security Dilemma الذي يبرر بواسطة وجود دولة ترى أن شرعية إجراءات تعزيز الأمن متأتية من تهديد بناء القوة العسكرية في الدول الأخرى، ويمكن أن يؤدي مثل هذا السلوك إلى اضطراب سباقات التسلح التي يمكن أن تقلص الأمن الكلي للنظام الدولي ودوله الأعضاء.[85]

ويقصد بالمأزق الأمني أيضا وجود فوضى في المجتمع الدولي تجبر الدولة على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي واتخاذ إجراءات لتقوية قدراتها العسكرية، وتصبح وفق هذا المنطق مصدر تهديد للآخرين الذين يقومون بدورهم بزيادة التسلح مما ينقص من أمن الدول السابقة؛[86] حيث أن افتراض

---

[84] Pierre ALLAN, « Relations Internationales », dans le site : http://www.stoessel.ch/hei/ri_allam.htm, Consulté le: 23-04-2013.

[85] المرجع نفسه، ص.26.

[86] مرابط رابح، المأزق الأمني متعدد الأبعاد. الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، ع. 8، 2009، ص-ص.32-33.

وجود تهديدات تمس ببقاء الدولة المادي وحصرها في العسكرية منها قد قلص مفهوم الأمن إلى مجرد "مسألة دفاع وحماية"، أي تحديد التهديدات العسكرية وتقييم القدرات العسكرية للدولة.[87]

ويرتكز الأمن بهذا المنظور على كون الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، كما يفترض وجود صراع دائم حول القوة والمصلحة، وأن حالة الأمن هي حالة مصلحية تعرّف عن طريق مصلحة الدولة، إذ تحتاج الدول إلى اكتساب القوة من أجل تحقيق أمنها.[88]

فقد أكد مكيافيللي Niccolò di Bernardo dei Machiavelli على ضرورة تحرير السياسة من الدين والأخلاق وإباحة استخدام كل الوسائل بما فيها غير المشروعة في سبيل تحقيق غايات الدولة، حيث أن غرض السياسة هو الحفاظ على القوة السياسية للدولة وزيادتها باستمرار وعدم السماح للغير باكتسابها، لأن ذلك يسهم في إضعاف الدولة ويهدد أمنها، لأجل ذلك تكون الحرب عادلة متى كانت ضرورية، ويصنف الحرب العادلة إلى نوعين: هجومية ودفاعية؛ حيث الهجومية هي حرب البقاء، أما الدفاعية فتفترض السعي للتسلح لردع الحروب الهجومية التي يخوضها الغير.

أما توماس هوبز Thomas Hobbes فيؤكد مثله مثل بودان Jean Bodin على أن سيادة الدولة مطلقة نتيجة للعقد الاجتماعي الذي أبرمته الجماعة برضاها قصد حفظ الأمن، ويؤدي العقد عبر استهدافه تحقيق الصالح العام إلى تنازل الأفراد كليا عن حقوقهم الطبيعية لتفادي الصراعات بينهم، فالدولة وفقا للعقد الاجتماعي وسيلة تجنّب اقتتال الأفراد لضمان أمنهم الشخصي، ولأجل ذلك يتمّ اعتبارها فاعلا وموضوعا حصريّا للأمن.[89]

ومن جهته يؤكد هانس مورغانثو على مجموعة مبادئ تحكم العلاقات الدولية والتي تدور في مجملها حول موضوع الأمن وفق ما اصطلح عليه ب"المنطق الهوبزي"، وتتمثل في:

---

[87] أنطوان مسرة، "الأمن الإنساني: عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2003، ص.28.

[88] دانيال كولار، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[89] محمد كامل ليلى، النظم السياسية: الدولة والحكومة. بيروت: دار النهضة العربية، 1969، ص-ص 463-465.

- يتم عمل رجل الدولة ضمن المصلحة المعرّفة بالقوة والمتمثلة في ضمان بقاء الدولة، لأجل ذلك لا تتحدد السياسة الأمنية سوى ضمن مفهومي المصلحة والقوة.
- البقاء هو حفاظ الدولة على وحدتها وتعايشها، فجوهر السياسة هي المصلحة حيث لا مجال لتطبيق المبادئ الأخلاقية، فالمهم هو تحقيق المصلحة دون إلحاق ضرر بالدولة ذلك أنه الميكانيزم الوحيد لبقاء الدولة والذي يحكم العلاقات التقليدية في تحديدها لوحدة التحليل.[90]

ويقوم موضوع الأمن على مجموعة مفاهيم يعرّف ضمنها أهمها:

– **القوة**: يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية في علاقة طردية، فكلما زادت الدولة من قوتها زادت مكانتها لتحقيق مصالح أكثر وأكبر، وكلما زادت المصالح دعت الحاجة لزيادة قوتها، وتتحدد القوة لدى الواقعية التقليدية في المجال العسكري وتعرّف المصلحة الوطنية بالدفاع والمحافظة على قيم الدولة.

– **الحدود والسيادة**: يضع المنظور الواقعي الحفاظ على الحدود والسيادة في قمة المصالح العليا للدولة وجوهر أمنها والغاية الرئيسية من عملية بناء القوة، لذا يمثل العمل على سلامتها وعدم تعرضها للانتهاكات أولى وظائف الدولة وسياساتها.[91]

– **الفوضى**: يتم تبرير كل سلوكات الدولة على أساس تبني مفهوم الفوضى التي تميز البيئة الخارجية عكس الداخلية، حيث تسعى الدول لتحقيق أقصى قوة لها وكذا أمنها ومصالحها الوطنية، وهو السلوك الذي يعيد إنتاج الفوضى في النظام الدولي، حيث لا تهدف إلى إحداث الاستقرار في النظام بقدر سعيها للمحافظة على نفسها في ظل هذه الفوضى، ولأجل ذلك يشكل مفهومي "الاستقرار" و "بقاء الدولة" جوهر المفهوم التقليدي للأمن.

[90] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 11.
[91] المرجع نفسه، ص-ص 12-13.

– المأزق الأمني: يدفع استعداد الدولة الدائم لقيام الحرب إلى زيادة قدرتها العسكرية باستمرار واتخاذ إجراءات دفاعية ضد الدول التي تعتقد أنها تشكل تهديدا لها، ما يؤدي إلى وقوع مأزق أمني في الأخير، حيث تشكّل القوة العسكرية وفق هذا المنظور الضامن الرئيسي لأمن وسلامة الدولة.[92]

ساهمت هذه الشبكة المفاهيمية التي اعتمدها المنظور الواقعي التقليدي في تناول الأمن مفاهيميا كبناء اجتماعي ديناميكي متجدد وغير جامد، يتشكل عبر الممارسة ويرتبط كذلك بكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقرار السياسي.[93]

كما يمكن القول عموما أن الواقعيين قدموا تصورهم الخاص للأمن بما يتوافق والطبيعة الصراعية والفوضوية للسياسة الدولية، حيث اقتصروا على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الوحيد والموحّد في العلاقات الدولية ضد أي تهديد عسكري خارجي لمصالحها، ويتم استخدام القوة العسكرية كأداة أساسية لتحقيق الأمن في إطار تصور صفري للعلاقات الدولية.[94]

تمثلت أبرز الإنتقادات لفكرة ربط الأمن بالحرب التي طغت على التصورات الواقعية التقليدية في دعوة جون غالتونغ إلى مفهوم السلام الإيجابي Positive Peace وكينيث بولدينغ Kenneth Boulding بصياغته لمفهوم السلام المستقرStable Peace ، والتي حاولت تعريف الأمن وفق تضمينات تتعلق بمعالجة حدة العنف غير المباشر، مما أدى إلى ظهور مفاهيم الأمن المشترك والأمن التعاوني والأمن المتكامل والشراكة الأمنية والأمن المتبادل،[95] ويرى كل من كان بوث Ken Booth

---

[92] المرجع نفسه، ص-ص.13-14.

[93] عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي. من الموقع الإلكتروني: www.siyassa.org/assiyassa/a..a4a1aessa8.htm، تاريخ الدخول: 2013/02/20.

[94] خديجة عرفة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 14.

[95] Kanti BAJPAI « Human Security : Concept and Measurement » *Occasional Paper*, Copenhagen, Kroc institute, n 19, 2002, p 03.

وويلر Randall Schweeler أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتم ذلك إذا تم النظر إلى الأمن على أنه عملية تحرّر.[96]

ثانيا: الأمن من منظور المدرسة الليبرالية:

تأسست المدرسة الليبرالية انطلاقا من فكر سياسي تقليدي يميل إلى المثالية لاعتدادها بالفرد وحقوقه كأساس للتحليل الأمني، حيث يتم تهميش دور الدولة في المجتمع الليبرالي أين تعمل على تحكيم النزاعات بين الأفراد وتوفير الشروط الضامنة لحقوقهم؛ واتفق الليبراليون مع الواقعيين في توصيف حالة الفوضى الدولية التي لا يرونها غريزة طبيعية، بل عائقا أمام السلام الدولي ونتاج البيئة الدولية التي تستدعي العمل على تنظيمها، واجمع الليبراليون التقليديون على اعتبار غياب الثقة بين الدول سبب حالات اللاأمن في العالم، وأن تحقيق هذا الأمن يمرّ عبر البحث في انسجام المصالح بين الأفراد داخل الدولة، ثم انسجام مصالح الدول الأعضاء في النظام الدولي.[97]

اقترن المنظور الليبرالي للأمن بكتابات "مايكل دويل" Michael W. Doyle و"بروس راست" Bruce Rust اللذان اعتمدا المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، لأن تكريس أطر السلام الدائم يتوقف حسبهما على نشر وترسيخ الديمقراطية على مستوى بنى النظام الدولي، والتي من شأنها صياغة سياقات ومضامين جديدة للسياسة الدولية قائمة على التعاون وليس حالة الصراع الدائم التي افترضها الواقعيون، ومن هنا تبرز أفكار كانط كمرجعية فكرية لأنصار هذا الاتجاه، لا سيما إمكانية إقامة السلام التي أوردها في كتابه "مشروع السلام" وضمّنها بعض الشروط، مثل بداية تحول الإدراك في

[96] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات والأبحاث، 2004، ص. 414.
[97] عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 301.

الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب، وليس الإكتفاء بالسعي لتنظيمها كما نادى بذلك "هوغو غروسيوس" Hugo Grotius .[98]

ويستند التصور الأمني لهذا الاتجاه على فكرة السلم الديمقراطي الكانطية والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، وهي الفكرة التي تبناها "وودرو ويلسون" Thomas Woodrow Wilson في مبادئه الأربعة عشر، حيث يفترض هذا الإتجاه أن وجود سند داخلي للسلام وآليات رقابة المجتمع على السياسات الحكومية والتمثيل المتكافئ للمصالح الخاصة والتحمل المشترك للأعباء في تنظيم السياسات، كفيل أن يؤدي بطريقة حتمية وطبيعية إلى تجنب النزاعات والحروب ومن ثمة تحقيق الأمن العالمي، ويستند مايكل دويل على العناصر الثلاثة ذاتها التي قدمها "كانط" بغية تفسير ميل الديمقراطيات إلى السلام وتحقيق الأمن الدولي وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية.[99]

حاول "دويل" الانطلاق من الافتراضات الأساسية للواقعية بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل السياسة الدولية خاضعة لمنطق القوة والصراع لتحقيق الأمن، لذلك نجد أن دراسات السلام الديمقراطي أسست أفكارها كغيرها من الاتجاهات الليبرالية الأخرى انطلاقا من نقد التحليل الواقعي للسياسة الدولية، من حيث تعامله مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي التي أثبتها الواقع من جهة، كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي نمطي، دون الإعتداد بالإختلافات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى البنى أو على مستوى السلوكات؛ ومن هنا جاء تقديم الأسس الكانطية كمعيار جديد لتصنيف الدول نسبة إلى ديمقراطيتها، حيث أن انعدام هذه المعايير في الدول غير الديمقراطية يجعل

---

[98] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة باتنة، 2008/2007، ص93.

[99] جون بيلس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص.428.

سلوكها الدولي نزاعيا وميالا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي والإستقرار العالمي، وتعرّف البيئة الدولية حينذاك بأنها واقعية وفق التصور التقليدي، سمتها الفوضى والصراع.[100]

وتبدأ مقاربة السلم الديمقراطي للأمن من تحديد مصادر التهديد في العوامل المحلية التي لا تساعد على بناء العلاقات التفاوضية بين مكونات المجتمع، على افتراض أن التهديدات الأمنية تكمن في انتشار الفقر والحرمان والتهميش، وكذا التخلف وضعف منظومات التعليم والثقافة، ثم تتطور هذه التهديدات وفق ديناميكيات معينة لتشكّل قضية أمنية دولية، ويتم تجاوز المشكلات الأمنية عبر المداخل الإقتصادية والسياسية بدل القوة والإكراه، وكذا عن طريق نشر الديمقراطية لتفضيل الحلول السلمية للنزاعات.[101]

كما تنصبّ اهتمامات الليبرالية في اتجاه آخر على الاقتصاد السياسي الدولي وفرضياته كنوع من صور التعاون الدولي الهادفة إلى التقليل من الفوضى في السياسة الدولية، والتي تدحض المسلمات الفوضوية للواقعية.[102]

أما المنظور الليبرالي البنيوي فيرتكز على العلاقات بين الدولة والمجتمع وأثرها على السياسة العالمية كمحاولة للتجاوز الإبستمولوجي للمسلمات الواقعية، حيث تفيد دراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع كما قدمها الليبراليون في تقديم أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي استخدمتها الواقعية التقليدية والجديدة معا لتفسير الأمن، عبر إيلاء الأهمية لمتغير النظام السياسي الداخلي ومدى تحصينه وفق الشروط الديمقراطية كبديل لمتغير القوة الذي يحرك استراتيجيات الدول بما فيها الديمقراطية.

ويقوم هذا المنظور على ثلاثة افتراضات:

- الأفراد والجماعات في المجتمع الوطني وعبر الدولي هم الفواعل الأساسية في السياسة الدولية.

---

[100] خالد معمري،مرجع سبق ذكره، ص 94.

[101] عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011، ص 95.

[102] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 07.

- لا تمثل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة–الأمة مصالح كل أطياف المجتمع الخاضع لسلطتها بالضرورة.
- تتحدد طبيعة وشكل أهداف الدولة وخياراتها بحسب سلوكها الخارجي الذي يعتبر معيارا لمستويات النزاع والتعاون الدولي.

وهو ما يبرر اختلاف النماذج التفسيرية الليبرالية في تحليل ظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين، استنادا إلى الجوانب التي يعتمدها كل نموذج في دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول استنادا إلى تحالفاتها الاستراتيجية أكثر من الإعتداد بحالة التجانس الديمقراطي، وبالمقابل قد تشهد العلاقات الدولية حالات انعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطيا، دون نفي الإعتقاد بتطور السياسة الدولية عبر تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها.[103]

ويطرح "بروس راست" نموذجين لتفسير الحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي، وهما: [104]

النموذج الثقافي المعياري: ويقوم على مبدأ عدم استخدام العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية، ويفترض صانع القرار ضمنه أن نظيره في دولة أخرى سيسلك نفس النهج.

النموذج الهيكلي المؤسساتي: ويرتكز على أنظمة الضوابط والتوازن في إبطال قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، لأن صنّاع القرار في الديمقراطيات بحاجة لدعم شعوبهم قبل اتخاذهم أي قرار.

ثم نجح اتجاه الليبرالية المؤسساتية المنتشر عقب نهاية الحرب الباردة في تفسير عديد الظواهر الأمنية الجديدة، عن طريق الإرتكاز على دور المؤسسات الوطنية والدولية لهيكلة الأمن الدولي، وذاعت تأثيراته بعدما تمكّن من اقناع الإدارة الأمريكية تحت رئاسة بيل كلينتون Bill Clinton بضرورة توسيع حلف شمال الأطلسي؛ ويقوم هذا الإتجاه على أربع افتراضات رئيسية:

---

[103] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[104] المرجع نفسه، ص 96.

- تبني استراتيجيات التقريب بين الدول للتقليل من الحدة الصراعية للعلاقات الدولية.
- مأسسة الأمن تفيد دعم التعاون الدولي والتقليل من مخاطر الخداع.
- تشجيع المقاربات المشتركة والكلانية للأمن عن طريق دولة القانون المبنية على المؤسسات.
- نشر ثقافة "التراضي الليبرالي" لحل الصراعات الدولية عن طريق نشر الديمقراطية.[105]

[105] Charles-Philippe DAVID et Jean-Jacque ROCHE, Op.Cit, p 97.

المحور الثالث: المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن:

تشهد السياسة الدولية المعاصرة جهودا معتبرة لتحقيق سعي الدول إلى تحقيق الأمن المشترك في علاقاتها مع بعضها البعض، حيث يرتكز الأمن المعاصر على أسس التعاون والتنسيق بين المصالح لتجنب الصراعات بين الدول،[106] ذلك أن قضية الأمن تثبت كإحدى أكثر القضايا الدولية أهمية في العلاقات الدولية الراهنة، ليس فقط لأهميتها بل لكونها قضية مرتبطة بالفرد والجماعة والدولة، وتخضع وفقا لمستويات التحليل هذه لنماذج تفسيرية معاصرة مختلفة.[107]

الفرع الأول: الأمن من منظور المدرسة الواقعية الجديدة:

تأسست المقاربة الواقعية الجديدة للدراسة الأمنية من مسلمتين رئيسيتين:

- ازدياد درجة الصراع الأمني حتى في وضعية اللاحرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب احتمالا قائما على الدوام.
- قصور الأطر التعاونية الدولية وتراجعها مقابل نزوع الدول لانتهاج السياسات المستمدة للقوة.

وأخذت بناءا على هاذين العنصرين منهجية بنيوية لتفسير سعي الدولة الحثيث لتحقيق الأمن نسبة لاستعدادها الدائم للحرب، وركزت على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة، وعمدت أيضا إلى توجيه البحوث الأمنية للظروف والمعطيات النسقية التي تتشكل على ضوئها المعضلة الأمنية.[108]

حيث يمكن القول أن الأمن هو الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في تنظيرهم للعلاقات الدولية، في إطار تجديد الواقعية التقليدية التي تستهدف دراسة القوة بوصفها

---

[106] عبد المجيد محمد السوسوي، أسس العلاقات الدولية في الإسلام. لبنان: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 30.
[107] عامر مصباح، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 115.
[108] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 90.

العامل الحاسم في السلوك الإنساني،[109] حيث يرى كينيث والتز Kenneth Neal Waltz أن الدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق، ويعتبر جون مارشايمر John J. Mearsheimer أن الدول تستهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف الأمنية، دون المساس بهدف زيادة وتدعيم قوتها العسكرية، نتاج حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى التي تتميّز لها البيئة الدولية، على عكس الواقعيين التقليديين الذين يربطون القوة برؤى فلسفية تستند إلى الغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية.

كما ذهب البعض من الواقعيين الجدد لأبعد من مجرد التوسيع في التهديدات لضبط مفهوم الأمن ضبطا نظريا، رغم أنهم اجتهدوا في المحافظة دائما على تناسق المنظور الواقعي، حيث يرى روبرت روتشس Rauchhaus Robert بأن بعض الدول لا تتأثر بضغوطات البيئة العالمية، لكن في المقابل تربط نفسها بتحديد قوة قدراتها ونظامها الداخلي وتصورها لما يتهددها، فترتبط بهذه الصورة التحديات الأمنية بمشاكل التنمية؛ بينما لاحظ شارل كيغلي Charles W. Kegley قصور أفكار الواقعية أمام التهديدات الأمنية الجديدة غير العسكرية بالضرورة، الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بكل من الأمنين الداخلي والخارجي المتداخلين وبضرورة وضع إجراءات غير عسكرية، حيث لم يعد الأمن مسألة دفاع استراتيجية كما يرى المنظور التقليدي؛ ويؤكد باري بوزان Barry Buzan في السياق ذاته على ضرورة توسيع مفهوم الأمن إلى خارج إطار القضايا العسكرية، رغم إقراره بأن الأمن يعني في جوهره بقاء الدولة، حيث يعرّف الأمن السياسي باستقرار مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي، بينما يرتبط الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والأسواق والأموال للإبقاء على مستوى دائم من الرفاه والقوة، في حين يتعلق الأمن البيئي بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية كدعم للنشاط الإنساني، وهي كلها أنشطة مرتبطة بالدولة وإن اعتدّت بمستويات أخرى.[110]

---

[109] جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985، ص 62.

[110] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص-ص 19-20.

دفع إبقاء الدولة في صلب التحليل الأمني بروبرت كوكس Robert Cox إلى القول بأن الواقعية الجديدة في جوهرها هي محاولة لتنظيم أفكار الواقعية التقليدية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وقوي، وهو نفس ما ذهب إليه جوزيف ناي Joseph S. Nye حين اعتباره أن كينيث والتز لم يقم بطرح نظرية جديدة، وإنما تميّزت أعماله بتنظيم وهيكلة الواقعية.[111]

وينقسم الواقعيون الجدد في نظرتهم لطبيعة الأمن الدولي وإدراكاته من طرف صناع القرار إلى تيارين رئيسيين: [112]

- **تيار هجومي** يمثله مارشايمر وروبرت جيبلين Robert Gilpin ويرى صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي وأن القوة وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب سيما في ظل نمذجة العلاقات الدولية كلعبة صفرية.
- **تيار دفاعي** من أمثال كينيث والتز وجوزيف غريكو Joseph M. Grieco، ويعتقد بتوفر الأمن رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحروب وأن القوة وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية التي ترتبط في المحصلة بالأمن.

تعتبر الواقعية الدفاعية تفاؤلية لأنها تؤمن بإمكانية تفادي الصراع وتسعى إلى الأمن النسبي وليس المطلق، حيث يرى الواقعيون الدفاعيون من أمثال ستيفن والت Stephen Walt وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera وجيفري تاليافيرو Jeffrey Taliafrro أن اتباع استراتيجيات حذرة كفيل بتحقيق الأمن، حيث يتم الإعتماد على تطوير العناصر البنيوية في النظام الدولي مثل العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والمؤسسات الدولية، وكذا التكنولوجيا والمذاهب العسكرية التي تعززت بفعل العامل النووي، ودور التحالفات الإستراتيجية في تعزيز الثقة بين الدول؛ وتسعى الدول نتاج ذلك إلى تحقيق الأمن قبل القوة، إذ يساعد تعزيز الثقة على تقليص حدة المأزق

---

[111] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[112] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص-ص .186-187.

الأمني، ما يؤدي إلى توجيه البحوث الأمنية إلى تقليص التهديدات بين الدول، وهو ما يقود في المحصلة إلى الإنتقال من مفهوم توازن القوى إلى توازن التهديد كانشغال أمني رئيسي.[113]

بينما يرى أنصار الواقعية التعاونية أن استراتيجيات التعاون الأمني كفيلة بتقليص أخطاء إدراكات وحسابات الدول، بحيث يركزون على البحث في المصالح والأرباح المشتركة، فقد استند كل من جوزيف غريكو وشارلز غلازر Charles Glazer على مسارات مراقبة التسلح كوسيلة لإدراة التنافس الإستراتيجي وليس تقليصه، وتندرج الإتفاقات الرسمية ومؤسسات أنظمة الأمن ضمن هذا الإطار الذي يسمونه الفوضى الناضجة.

أما أنصار الواقعية التقليدية الجديدة (المعروفة أيضا بواقعية مركزية الدولة) من أمثال غيديون روز Gideon Rose وفريد زكريا Fareed Zakaria وويليام وولفورث William Wohlforth فيركزون على صناع القرار وإدراكاتهم والمؤسسات والعوامل الهجينة (Domestique) لتفسير السلوك الهجومي الهيمني أو الدفاعي للدول، ويهتمون بالقرارات ما بين الدول لاعتقادهم أن الدول لا تسعى لامتلاك القوة بالضرورة، بل تعمل كذلك على اختيار الوقت المناسب والأساليب المثالية حسب الخيارات المتاحة ودعم المؤسسات السياسية لتحقيق الأمن، وهو ما يتيح بروز مواجهة أمنية عالمية جديدة بين دول مفترسة ودول محافظة، أو ما يسمية راندال وييلر "الذئاب والخراف".[114]

ويمكن القول عموما أن الواقعية الجديدة لا تعتبر الدولة المرجعية الوحيدة للدراسات الأمنية، إذ قد تؤخذ المرجعية النظرية من المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة، ورغم ذلك لايزال بقاء الدولة والمحافظة على استقرارها جوهرا لسياسات الأمن رغم انتشار المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن، خاصة في ظل عالم لايزال يتسم بالفوضى وتتضارب فيه مصالح الدول مؤدية في الأخير لاستمرار حالة المأزق الأمني؛ حيث أن جل منظري الواقعية الجديدة لا يقرون بالتهديدات الداخلية غير العسكرية، والتي لا تشكل تهديدا لاستقرار النظام وبقاء الدولة، مثل الأزمات الاقتصادية وتدهور البيئة التي أصبحت

[113] Charles-Philippe DAVID et Jean-Jacque ROCHE, Op.Cit, p 93.
[114] Ibid, p 94.

خطرا على سيادة الدول بحسب تعبير "هـ.فيو"، ولقد دفع إبقاء المحاولات التوسيعية لمفهوم الأمن على الدولة كوحدة التحليل الأولية والمرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية، بالعديد من الباحثين أمثال كانت كروز Kent Cruz و"كان بوث" إلى السعي لوضع معرفة نقدية أكثر راديكالية.[115]

الفرع الثاني: الأمن من منظور الليبيرالية الجديدة:

تطورت أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة في مجال الأمن منذ ظهور الإعتماد المتبادل وتنامي التهديدات غير العسكرية للأمن والقوة على السواء، حيث برزت اجتهادات روبرت كيوهان Robert Keohane حول دور المؤسسات الدولية في التقريب بين الدول وزرع الثقة فيما بينها، ودور ريشارد روزكرانس Richard Rosecrance في تطوير فرضية الدولة التجارية والإفتراضية نسبة إلى درجة الإعتماد المتبادل، ومايكل دويل Michael Doyle في تطوير فكرة السلم الديمقراطي، وجيمس روزنو James Rosenau في تفكيك البناء الوستفالي لفهم عناصر الفوضى والإضطراب في العلاقات الدولية؛ بينما مثّل جوزيف ناي Josef Nye باستحداثه مفهوم القوة الناعمة خط الوسط بين الواقعية والليبرالية، حيث عمل كما ستانلي هوفمان Stanley Hoffman على بروز ما عرف بتيار الواقعية الليبرالية، عن طريق اشتغالهما على إمكانيات تحقيق الأهداف الأمريكية عن طريق الجذب والإقناع بدل التهديد والإكراه، أي التركيز على جاذبية الأفكار والقيم لتحقيق الأمن.[116]

استلهمت الليبرالية الجديدة أسسها من الواقعية والليبرالية كنظريتين تتعاملان مع قضايا ومشاكل الوضع القائم وبشكل خاص قضايا الأمن والصراع والتعاون؛ حيث تنطلق من انتقاد التصور الواقعي الدّولاتي للأمن الدولي الذي يهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدّة النزاعات والحروب الدولية، وتراها تعبيرا طبيعيا عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي فوضوي، وأن تحالف الدول أو تصارعها ينعكس في مداه بالضرورة على وظائف تلك المؤسسات الدولية؛ وهي إذّاك تؤكد على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي، عبر ما

[115] حموم فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 21.
[116] Charles-Philippe DAVID et Jean-Jacque ROCHE, Op.Cit, pp 97-98.

أصبحت تتمتع به من صلاحيات وآليات تسمح لها بإدارة بعض الجوانب في المسائل الداخلية نتاج تحولات السياسة العالمية الكابحة لسيادة الدول المطلقة.[117]

وتركز الليبرالية البنيوية في هذا الصدد بزعامة دانيال دودني Daniel Deudney على خصوصيات نظام الأحادية القطبية في التفاعل مع مختلف المؤسسات الدولية، وهيكلة الخلافات الدولية عبر المؤسسات الدولية لتفادي المواجهة المباشرة، بينما برزت اجتهادات جون إيكنبيري John Ikenberry في التركيز على "مبدأ النظام الدستوري" في تقليص الطموحات التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن عبر استقراء تاريخ العلاقات بين الدول الغربية، والتي تدل على هيمنة نموذج شبكة العنكبوت المؤسسية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[118]

فموضوع الأمن بالنسبة لليبرالية الجديدة ينصرف إلى البحث عن كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس المستمر بين الدول، والأولوية في أهداف الدولة للأمن القومي والرخاء الاقتصادي؛ فبينما تؤكد الواقعية الجديدة على قضايا الأمن القومي والقوة العسكرية والبقاء القومي للدولة كقضايا لا يمكن التفريط فيها أو تقديم أية قضايا عليها في الأهمية وتسميها قضايا السياسة العليا، نجد أن الليبرالية الجديدة تؤكد أن التعاون الدولي أقرب إلى التحقيق في القضايا والمجالات الاقتصادية أكثر منها في الجوانب العسكرية.[119]

وهي الأفكار التي عزّزت اعتبار نظرية "السلم الديمقراطي" أساس الفكر الليبرالي لبناء جماعة أمنية، على أساس أن الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لاشتراكها في بعض القيم، سيما أيضا في ظل محاولات تجاوز دور الدولة كفاعل أمني وحيد؛[120] حيث استند "تين ديم" على فكرة السلم الديمقراطي كبند رئيسي للفكر الليبرالي على المستوى الدولي، وقام بجمع وتلخيص معاني

---

[117] خالد معمري،مرجع سبق ذكره، ص-ص 97-98.

[118] Ibid, p 100.

[119] أنور محمد فرج، مرجع سابق ذكره، ص-ص 401-415.

[120] عبد السلام يخلف، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار"، أشغال الملتقى الوطني المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجلمعة قسنطينة: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص 41.

الوحدات التي ترتبط بموضوع الأمن الجماعي ولخّص محددات السلم وأسباب الحرب لدى المفكرين الليبراليين وفق مستويات ووحدات التحليل كما يوضّحه الجدول التالي:

الشكل 01:

محددات السلم وأسباب الحرب لدى المفكرين الليبراليين وفق مستويات ووحدات التحليل.[121]

صور الليبرالية	أهم الرواد	أسباب النزاع	محددات السلم
الصورة الأولى (الطبيعة الإنسانية)	"ريتشارد كوبدن" (منتصف القرن 19)	التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الاستقرار الدولي في النظام الطبيعي.	الحرية الفردية. حرية التجارة. الرخاء الاقتصادي، الاعتماد المتبادل.
الصورة الثانية (الدولة)	"وودر ويلسن" (بداية القرن 20)	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى.	الاستقلال الذاتي الوطني. الحكومات المفتوحة المنسجمة للرأي العام، الأمن الجماعي.
الصورة الثالثة (بنية النظام)	"هوبسون" (بداية القرن 20)	نظام توازن القوى.	الحكومة العالمية مع قوى للوساطة وفرض القرارات.

وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي خصوصا واستمرار توجهه التكاملي المؤسسي، وحلف شمال الأطلسي NATO في تطوير النظم الأمنية المستقرة، وتوسعه المتواصل رغم انتفاء الأسباب الاستراتيجية لوجوده؛ كما برز تيار ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسساتي بين جماعة من الأكاديميين من أمثال "تيموتي دن" Timothy Dunne يعتقدون من خلاله بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص تحقيق الأمن مستقبلا بشكل لم يسبق له مثيل، فقد شهدت العلاقات الدولية تحولات هامة في نهاية القرن

[121] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. مرجع سبق ذكره، ص-ص 89-91.

العشرين تساهم في تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول والتي تسببت تاريخيا في حروب مستمرة وصراع دائم.[122]

الفرع الثالث: المقاربة الراديكالية للأمن:

قامت التيارات المسمّاة "نقدية" مع ثمانيانات القرن العشرين على إخفاق مشروع الحداثة الذي استهدفته الوضعية في تحقيق أهداف تحرير الإنسان من "عبوديته" للمادة أو للبيئة المحيطة به؛ فعلى عكس التيارات الوضعية التي تقول بحتمية تأثير البناء في سلوك الوحدات الفاعلة، تعطي التيارات النقدية الأولوية لقدرة الإنسان على صنع البناء، وتقدّم العوامل غير المادية كالثقافة والقيم والهوية والقوى الاجتماعية على البناء المادي.[123]

وقد انطلقت هذه الدراسات من مدرستين فلسفيتين نقديتين في العلوم الإجتماعية:

مدرسة فرانكفورت الألمانية: ظهرت في ثلاثينات القرن الماضي بمعهد الدراسات الإجتماعية (فرانكفورت) على يد مجموعة من معارضي الفكر النازي الشمولي يتزعّمهم Max Horkheimer و Theodor Adorno اللذان انتقدا في كتابهما المشترك "جدل التنوير" هيمنة النزعات الوضعية والطبيعية والعلموية من حيث إقصائها لكل الأسئلة المرتبطة بالحياة الإنسانية؛ كأسئلة المعنى والمصير والغاية والحرية،[124] حيث ميّزت المدرسة بين المنطق الظرفي للسلطة ومنطق الدولة المستدام، وفكّ ارتباط الأمن بالحاكم، وربطه بالتفاعل الإيجابي بين الشعب المعرّف كمجموعة متناقضة في القيم والمصالح والتطلعات، والإقليم المعرّف بقيمته الإستراتيجية والأمنية بشكل يخلق ترابطا مصلحيا بين الأرض والشعب؛ وهي الأفكار التي تطورت في التصورات ما بعد الحداثية لمدرسة فرانكفورت

[122] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 98.
[123] خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، ع 01، 2014، ص 337.
[124] كمال بومنير، قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2012، ص 19.

كالمشروعية عند هابرماس Jurgen Habermas والتوازن بين الحاجات المجتمعية والسياسية عند mounne Chantal والتي تعني أن الأمن هو نتاج قراءات متباينة بين منطقي الدولة والسلطة بمنظار ديمقراطي بجعل فكرة العدل تعبيرا عن وجود الأمن بوجود آليات منع القمع والطغيان.

المدرسة الغرامشية: ركّزت على فكرة الهيمنة وحسم المصالح المتضاربة حسب منطق الغالب، كتعبير عن وجود تصورات تشكّل خلفية في صياغة سلوكات الأفراد والمجموعات (التفاعلات الاجتماعية) وسلوكات الدول (التفاعلات الدولية)؛ حيث يرى Louis Arkosen في سياق تحديد البراديغم الماركسي أن المسيطر المادي سياسياً أو اقتصادياً يفرض تصوره للوجود الجماعي داخل الدولة أو بين الدول، أي أن أمن الدولة هو أمن السلطة القائمة والأمن الدولي هو أمن المهيمن على العلاقات الدولية؛ وهو ما ذهب إليه روبرت كوكس عند تحليل التفاعلات داخل الدولة في الأنظمة الشمولية التي تقوم على السيطرة والهيمنة، ومن ثم على منطق أمني يهمش المهيمن عليه.

ويصف نقديو العلاقات الدولية من جهتهم النظريات التقليدية –الوضعية– بأنها نظريات شارحة Explanatory Theory، نظريات لحل المشكلات Problem Solving Theory، ونظريات الوضع الراهن Statuesque Theory؛ حيث يعتقد روبرت كوكس Robert Cox بعدم وجود نظرية موضوعية، وأن النظرية التقليدية توجد دائما من أجل غرض ما ولصالح جهة ما؛ لأنها تتناول العالم (كبناء محيط بالفاعلين في النظام الدولي، أي البيئة الدولية التي تتفاعل من خلالها هذه القوى) تحت تأثير هيمنة منظومة علاقات القوة المادية والاجتماعية المتجسدة في مؤسسات أصبحت جزءا من الإطار المفاهيمي لتحليل وفهم هذا العالم، دون السعي إلى تغييره لصالح الإنسان.

فهدف هذه النظريات برأي كوكس، هو إعطاء الشرعية للتوزيع الراهن للقوى وللمنظومة المعرفية المهيمنة التي يستند إليها الأقوياء المهيمنون؛ لأجل ذلك وجب نقدها ووضعها في إطارها الزمني والمكاني، للكشف عن الأسباب التي جعلتها تستمر وتهيمن في حين تختفي غيرها من المنظومات؛ إذ يعتبر أن القوة هي التي تولد المعرفة والمعرفة تحافظ على القوة؛ ويرى بالمقابل أن النظريات النقدية بنائية

Constitutive غير بعيدة عن موضوع البحث وتسهم في بنائه، إذ تمتلك القدرة على التغيير ومنه تحرير الإنسان Human Emancipation كهدف نهائي لكل جهد أو مشروع معرفي؛ عبر التركيز على العوامل التي أهملتها النظريات التقليدية من قيم وثقافة وهوية، أي ما يتعلق بالإطار المعرفي الشخصي كّله من تاريخ وميزات وصفات شخصية للفرد والقوى الاجتماعية التي تعد من أهم العوامل التي تساعد على تكوين رؤية الإنسان وتصوره عن أية ظاهرة في حياته.[125]

وقد أصبح مقال ريتشارد أولمان Richard Ullman المعنون بإعادة تعريف الأمن « redifining Security » عام 1983 أحد أهم مراجع نقد التيارات التقليدية للأمن، حيث بانتقاده لبرامج البحث العسكري في الأمن ومخاطر عسكرة النظام الدولي، اقترح دراسة التفاعل بين الحرية والأمن، وسعي الكثير من المجتمعات أفرادا ومجموعات للأمن ولو على حساب الدولة، حيث تستدعي الضرورة البحث في مجالات أخرى للأمن غير عسكرية أو سياسية.[126]

وبناءا على هذه القاعدة الفلسفية النقدية تأسّس الاتجاه النقدي في الدراسات الأمنية مكوّنا من ثلاث مدارس متميّزة، بحيث تطورت مدرستي أبريستويث وكوبنهاغن عبر اجتهادات خبراء العلاقات الدولية والأمن الدولي والدراسات الإستراتيجية وبرامج البحث في السلام الدولي، بينما استعانت مدرسة باريس بخبراء علم الإجتماع السياسي والإجرام والقانون والعلاقات الدولية وخبراء في الأمن الداخلي.[127]

مدرسة باريس Paris: استلهمت أفكارها من اجتهادات بورديو Pierre Bourdieu وعلماء اجتماع آخرين وأفكار فوكو Michel Foucault ، ويعتبر بيقو Didier Bigo أبرز باحثيها.

---

[125] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[126] Fabian Estrada Quero, *DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SECURITY: Many Theories, One World*. Lund University, Spring 2011, p 33.

[127] *Ibid*, p 33.

تعارض المدرسة ربط الأمن بخطر غياب الأمن، وترى بأن المشكلة في كيفية فهم وتعريف الأمن، حيث يوصف اللا أمن بالمخاطر والتهديدات، وتدعو إلى معالجة الأمن كتقنية حكومية عبر الإهتمام بعلاقات القوة (ألعاب القوة power games) وفعل الخطاب speech acts؛ حيث يتعلق الأمن بالشرعية وإضفاء الشرعية على السياسات والفواعل المهيمنة، وحيث ينظر للأمن في علاقته باللا أمن كصراع سياسي بين الفواعل التي تمتلك القدرة على التصريح (بفعل سلطتها) حول ما يمكن وما لا يمكن التضحية به من جوانب الأمن، ولماذا ينظر إلى العنف الذي تمارسه هذه الفواعل ذات السلطة كشكل من أشكال الحماية بينما ينظر للعنف الذي يمارسه الآخرون كعدوان ومظهر من مظاهر اللا أمن.[128]

وتشارك مدرسة باريس في مسعى توسيع مفهوم الأمن إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكنها تميّزت عن غيرها بكونها مهنية تبحث في الحلول العملية، حيث تتكون أساسا من عسكريين وإطارات أمنية يسعون لتقديم تصورات حول مختلف القضايا الأمنية المرتبطة بعلاقة العقلانية الأمنية بالسلوك الأمني والقرار الأمني والحالة الأمنية؛ إذ هو مسعى لتقديم خيارات وبدائل لصناع القرار أكثر من كونه سعيا لبلورة اقتراب نظري.

حيث ترى بأن الأمننة هي مسار وإجراءات مرتبطة بمجال أمني مشكّل من جماعات ومؤسسات مخوّل لها أو تخوّل لنفسها تعريف الأمن، أين تتجسد التهديدات في فعل خطابي لأن بناء التهديدات يستدعي خطاب خطر Discourse of Danger لإعطاء أمر ما أهمية خاصة في المعالجة الأمنية؛ مع أن المدرسة واجهت انتقادات من حيث أن تحديد الفواعل المهيمنة لمفهوم الأمن واللا أمن ليس موضوعيا دوما، فقد يتم التغاضي عن بعض التهديدات نتاج عدم الإهتمام أو سوء

[128] Didier Bigo, "International Political Sociology" In Williams, D. Paul, *Security Studies An Introduction.* Abingdon, Oxon: Routledge, 2008, p 117.

التقدير، كما أن الخطاب الرسمي ليس علميا بالضرورة، فقد يتم تداول مفاهيم شائعة وعادية كالديموقراطية والحرية والمساواة.[129]

مدرسة أبريستويث Aberystwyth: (أو مدرسة بلاد الغال) نشأت منذ سنة 1919 في إطار أكاديمية عسكرية بخلفية نظرية واقعية، متأثرة بأفكار روبرت كوكس ومدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية، وارتبطت أدبياتها بكتابات كيث كروس Keith Krause ومايكل ويليامز Michael Williams وريتشارد وين جونز Richard Wyn Jones ويبقى كين بوث Booth Kein وكتابه Theory of World Security [130] أهم مراجعها.

عرّفت المدرسة الأمن معياريا من حيث كونه مفهوما سياسيا قويا لتعبئة الرأي العام وتحريك القوة المادية، ويمكن توجيه هذا السلوك لأجل غايات التحرر (الإنعتاق) Emancipatory ends، وهكذا وقع الإهتمام بمفهوم الخطر الناجم عن نشاطات وسياسات بعض الجماعات البشرية التي يمكن أن تهدد السلام العالمي، كالمجاعة والحركات عبر الوطنية وتلوث المياه ... الخ.[131]

واستقت مفهوم الانعتاق من الدراسات النسوية، من حيث هو تحرّر الإنسان من مختلف أشكال الخوف والقيود والضغط، وانتشرت عبر مساهمات كروس وويليامز في كتابهما Critical Security Studies الذي حاولا فيه ربط الأمن بالمواطنة، وتطوير المفاهيم الأولى حول انعتاق الفرد والجماعات والدول والمجتمع الدولي، والحماية للكل من التهديدات والمخاطر كفكرة الوقاية وفكرة الاستباق وخلق التوازن بين حاجات أمن الفرد وحاجات الأمن الدولي؛[132] وللمدرسة فضل في فتح نقاش حول كون التهديد والخطر نفسي بالأساس وليس عسكري/مادي بالضرورة؛ أين يتطلّب توفير

---

[129] Fabian Estrada Quero, *Op.Cit*, p39.
[130] Ken Booth, *Theory of World Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007, (521 p).
[131] Fabian Estrada Quero, op.cit, p37.
[132] Keith Krause, Michael Charles Williams, *Critical Security Studies: Concepts and Cases*. Routledge, 1997 (379 p).

الأمن وجود قناعة ايجابية بين الفرد والدولة، فالنظام الشمولي الهيمني تخلق خوفا مزمنا (عكس الإنعتاق) ؛ كما اشتهرت المدرسة بتطوير ثلاثة أفكار:

- الأمن واجب كل من يساهم في تنظيم التفاعلات بين الأفراد داخل المجتمع وبين الدول.
- الأمن هاجس يقتضي تغذية مستمرة لضبطه ومنعه من التنامي، وهذا ما جعل فكرة المأزق الأمني من مأزق بين الدول إلى مأزق مرتبط بالتفاعل بين الأفراد والدول.
- التهديدات والمخاطر المكونة للهاجس ناتجة أيضاً عن البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الدولاتية، الدولية والطبيعية، وبالتالي لا يمكن إلغاء المتغيرات الموضوعية التي تغذي هذه الحالة النفسية.

فالأمن الحقيقي عند بوث ينتج من التحرر وليس من القوة أو النظام، وبالتالي فمن الناحية النظرية: الأمن هو التحرر؛ وهو ما قاد المدرسة للإهتمام بما تسميه الحقائق الأمنية المغيّبة بفعل المنظومة المعرفية التقليدية للعلاقات الدولية، كحقوق الإنسان، اضطهاد الأقليات، عجز الفقراء، العنف ضد المرأة...الخ.[133]

مدرسة كوبنهاغن Copenhagen: وهي الأشهر نسبة لكونها مدرسة عبر تخصصية وأفقية تستخدم كل المناهج (البيولوجية، الانثروبولجية، التاريخية، العلوم السياسية) وتستمد أصولها التنظيرية من كتاب باري بوزان: "الناس، الدول والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية (1983)".[134]

تركز مدرسة كوبنهاغن على التحليلات الإجتماعية للأمن، عبر اجتهادات باري بوزان وجاب دووايلد Jaab Dewild، وأولي ويفر، بالإضافة إلى العديد من المفكرين (McSweeney,

[133] Fabian Estrada Quero, *Op.Cit*, p37.
[134] Barry Buzan, *People, States, and fear : The National Security problème in International Relations*. Great Britain : wheatshief books, 1983, (262 p) /1991 مع أنه اشتهر في طبعته لسنة

Huysmans) الدين يشتغلون بمعهد كوبنهاغن لدراسات السلام Copenhagen peace research institution.[135]

ويعتبر كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" المرجع الرئيسي في مدرسة كوبنهاغن،[136] حيث انضمّ فيه دووايلد وأولي وايفر إلى بوزان بغية تطوير الأفكار الواردة في كتاب هذا الأخير "الشعب، الدول والخوف"، لاسيما الأفكار التالية:

- الخوف كعنصر مشترك بين الشعب والدولة كفاعلين في العلاقات الدولية.
- هيمنة الدولة على الشعب أو اعتبار أحدهما الآخر مصدرا للخوف.[137]
- القهر والمجهول كمحفز للخوف.
- العنف المسلّح وغير المسلّح كتهديد ومصدر للخوف.[138]

ووضع هذا الكتاب تعريفا موسعا للأمن يشمل كل أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الغذائية، الصحية، البيئية...الخ، وتصورا منهجيا جديدا حول وحدة التحليل أو ما يسمى بالوحدة المرجعية أو الموضوع المرجعي (الفرد، الجماعة، المجتمع، الدولة، الإقليم، الجهة، العالم)، وأيضاً عن هوية الفاعل الأمني: الإنسان أم الدولة؟ وكون الأفراد والعالم غاية عملية الأمن وليست الدولة فقط.

اعتبرت المدرسة تطويرا وردة فعل للواقعية البنائية للمدرسة الإنجليزية وبرامج الدراسات الإستراتيجية، حيث اشتغل أهم روادها بوزان وويفر على ثلاث مجالات رئيسية: القطاعات أو المواضيع المرجعية، الأمننة والأمن الجهوي المركب.[139]

---

[135] "The Copenhagen School (International Relations) In =http://www.wikipedia/widening security/the Copenhagen school(international relation),html.

[136] Barry Buzan, ole waever, Jeap de wilde, *Security: a new framework for analysis*. London Boulder, Lynne Rienner publishers, 1998, (239 p).

[137] Barry Buzan, People, States, and fear: *The National Security problème in International Relations*, Op.Cit, pp 36-65.

[138] IBID, pp 73-88.

[139] Fabian Estrada Quero, *Op.Cit*, p34.

واشتهرت المدرسة باستحداثها القطاعات الخمس للأمن: العسكري، السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، البيئي؛ مع مركزية القطاع المجتمعي في الدراسات الأمنية؛ كما ركزت دراساتها على مفهوم المركّبات الأمنية المشتركة ومفهوم الأمننة الذي سيلي تناوله.

ويحتل النقاش حول معنى وأهمية الأمن لتشكيل الجماعات السياسية مكانة مركزية في الدراسات الأمنية النقدية التي تركز على العلاقات بين الأمن والسياسة، حيث جادلت مجموعة من الدراسات النظرية والتجريبية في كون الأمن يشكّل الفعل السياسي، إذ يرى النقديون أن الهوية الذاتية تتشكل إلى حد ما من خلال إظهار الآخرين كتهديد.[140]

وقد أدرج النقديون مواضيع أخرى لم تتناولها الرؤية الكلاسيكية للأمن كحقوق الإنسان والتنمية وحماية الإنسان، ورغم الإختلافات الفرعية بينهم إلا أنهم متفقون في نقاط تحليلية رئيسية، كاقتراحهم تغيير المقاربة الآلية للأمن إلى مقاربة تأملية، حيث لم يعد يعرّف الأمن بنقيضه أي اللاأمن، ولأجل ذلك لا يعني الأمن التركيز فقط على التهديد، وإنما اتخاذ المرجعية الأنسب لبناء المقاربات الهادفة لإظهار سبل تحقيقه في مختلف المستويات.[141]

حيث انطلق النقديون من نقد تركيز الواقعية الجديدة على فكرتي الفوضى وانعدام الثقة في العلاقات الدولية في تأصيلهم للمعضلة الأمنية الدولية، وتركيز الواقعيين على الدولة كموضوع مرجعي للأمن، إذ يعتبر الفرد الموضوع المرجعي الجدير بالدراسة لدى النقديين على اختلافهم،[142] لأن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية عامّة تجعل سبل ضمان "الأمن العالمي الشامل" و"الأمن الإنساني" هدفا أساسيا للبحوث الأمنية، وهما المفهومان الأساسيان اللذان يقترحهما التيار النقدي، إنطلاقا من كون الفرد هو المرجع والهدف الأساسي للأمن، وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق

[140] وهو ما تناولته معظم اجتهادات المدرسة الاجتماعية النقدية (كوبنهاغن).
[141] حموم فريدة، مرجع سابق الذكر، ص 23.
[142] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

وحماية أمن الأفراد والمؤسسات الحكومية؛ لأجل ذلك رفضت الدراسات النقدية ربط الأمن بالحرب عبر الدعوة إلى السلام الإيجابي ودعت بالمقابل إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية.[143]

ويتم تغيير الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الفرد وفق التيار النقدي عن طريق وضع هذا الأخير في قلب النقاش حول القضايا الأمنية، وبالتركيز على الاعتماد المتبادل وظاهرة عبر القومية لفواعل أخرى من غير الدولة، على أساس أن البنى المختلفة تشكلت في ذاتها بواسطة اتحاد الأفراد وفق العقد الإجتماعي؛ كما استعمل النقديون مصطلح الفرد بنفس دلالة مصطلح الإنسان، لأن الأمن الإنساني هو الدفاع عن أمن الفرد كما هو، بقيمه ومصالحه الخاصة الملازمة لمحتوى اجتماعي – تاريخي معين كمسلمة عرقية، وذلك لخلق أمن عالمي شامل، رغم اختلافهم في تحديد الفاعل موضوع التأمين: البنى الاجتماعية أم القوى الاجتماعية أم الأفراد أم الإنسان أم الإنسانية ككل؟

كما يرفض النقديون اعتبار الدولة الموضوع المرجعي الوحيد للأمن لكونها حسب افتراض العقد الاجتماعي وسيلة لضمان أمن الأفراد وليست غاية لذاتها، ولا يمكن أن يصاغ أمنها على حساب أمن مواطنيها، ورغم ذلك لا يخرج النقديون الدولة من إطار تحليلاتهم على اعتبار أن سلوكاتها تثير التساؤل عن كيفية وليس سبب القيام بالفعل الأمني، وينطبق الأمر ذاته عند تحليل الحروب والنزاعات الدولية، لذا يتواجد الفرد/الإنسان في صلب التحليلات النقدية للأمن، وهو أيضا دافعها للمرافعة عن عملية تحرير الفرد من هيمنة أمن الدولة.[144]

يشارك من جهة أخرى مؤيدو المدرسة التفكيكية لمرحلة ما بعد الحداثة في الحركة الفلسفية الشاملة التي أعلنتها النظرية الإجتماعية النقدية، وهم يدّعون القدرة على تفكيك كتابات الأكاديميين وصناع القرار عن طريق خطاباتهم، في اعتقاد منهم أن عملية التفكيك المنهجي تساعد على تفسير المعاني والمقاصد الذاتية المتضمنة في النصوص، في إطار البيئة الثقافية والإجتماعية.[145]

---

[143] عادل زقاع، مرجع سبق ذكره.
[144] فريدة حموم، مرجع سبق ذكره، ص 26.
[145] بول ويسكينسن، مرجع سبق ذكره، ص 12.

تجلت إسهامات المدرسة التفكيكية للدراسات الأمنية بشكل كبير عبر اجتهادات مدرسة كوبنهاغن في إحياء الدراسات الأمنية بناء على كون الأمن هو "فعل الخطاب" Speech Acts، لا سيما لدى اهتمامهم ببرامج البحث في الأمننة، فعلى عكس الدراسات الأمنية الكلاسيكية التي تركز على العناصر المادية للتهديد المتمثلة في نمط توزيع القوة والقدرات العسكرية، يبحث مفهوم الأمننة في الكيفية التي يتحول بها موضوع معين من قبل فاعل ما إلى مسألة أمنية، ويرى ويفر بأن إعلان النخب (تصريح – خطاب) يكفي لتحويل مسألة ما إلى مشكل أمني.[146]

فالأمننة حسب بوزان هي إضافة الطابع الأمني على مجال معين من السياسات عبر عملية خطابية لغوية، حيث يحيل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية)، وتهدف عملية إضفاء الطابع الأمني على قضية ما إلى لجوء القائمين على رسم السياسة العامة لمجال ما لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" محل التهديد من المخاطر المحدقة به، ويتبع ذلك نقله من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز قضاياها الطارئة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بعيدا عن ضغوط المجتمع المدني، أين لا يتمتع الأمن بمضمون محدد سلفا، بل يتغير محتواه بشكل ديناميكي عبر التفاعل Intersubjectivité بين الأفراد.[147]

بينما تذهب آن تيكنر Ann TICKNER في سياق آخر إلى بلورة مقاربة نقدية نسوية، تنتقد التركيز الواقعي على العنصر الذكوري في صناعة السياسة الدولية بشكل عام، حيث لا تتطرق المقاربة الهوبزية حسبها إلى وضع النساء في "حالة الفطرة" لأنهن وإن لم يشاركن في الأعمال الحربية التي تركّز عليها المقاربة الصراعية للعلاقات الدولية، فإنهن أهم عنصر في إعادة الإنتاج والتربية ...الخ.[148]

---

[146] Marianne STONE,"Security According To Buzan: A Comprehensive Security Analysis", *Security Discussion Papers 1*. Colombia University, Spring 2009, p 8.

[147] Rebert H.JACKSON and George SORENSEN, *Introduction to International Relations Theories and Approaches*. UK: Oxford University Press, 2007, p 264.

[148] Dario BATTISTELLA, *Theories des Relations Internationales*. Paris: les presses SciencesPO, 4 eme edition, 2012, p 291.

تستشهد تيكنر في تبرير الطابع العنصري والهيمنة الذكورية على الدراسات الدولية ببعض العناوين الأكاديمية، ككتاب « Man, the State and War » K.WALTZ وكتاب « Men and Citizens in the Theory of International Relations » LINKLATER والتي تقصي حسبها ما يقارب نصف سكان العالم من التأثير الموجود واقعا في مجريات الأحداث الدولية؛[149] وتركّز تيكنر على كون النساء هنّ موضوع التهديد الأمني الداخلي (اغتصاب، تمييز، إخضاع ... الخ)، وعلى اعتبار البنية الأمنية من تشكيل الرجال تميل إلى العنف، ما يستدعي إشراك النساء أكثر فأكثر في صياغة السياسات الأمنية ومسار صناعة القرار بشكل عام.[150]

وتحاول النظرية الاجتماعية النقدية بشكل عام أن تستوعب عمليات ومسارات التغيير في المركّب السياسي الاجتماعي كنسق متكامل، حيث قام النقديون بصياغة مشروع نظري بكيفية تقترن بواسطتها المعرفة بالمصالح المتصلة بكرامة الإنسان وانعتاقه من أجل ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس في السياسة الدولية؛[151] وهي رغم ذلك تواجه انتقادات تتعلق بطغيان الجانب الفلسفي على تحليلاتها، وأن المستوى المنهجي الموظف يكثر احتمالات التحليل ويصعب من احتمالات الترابط بين وحدات التحليل السبعة، وأن المفهوم الموسع للأمن فتح المجال لضم أي تهديد أو خطر مهما كان هامشيا مما جعل إمكانية بناء تعريف دقيق وإجرائي صعب للغاية.

---

[149] *IBID*, p 293.

[150] Charles-Philippe DAVID et Jean-Jacque ROCHE, Op.Cit, p108.

[151] عبد الناصر جندلي، الانعكاسات وتحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص-ص.241-243.

الفرع الرابع: المقاربة البنائية للأمن. Constructivism

تقدّم البنائية نفسها كجسر يربط بين التيارات الوضعية التي تتبنى المدخل العقلاني (Rational approach) في دراسة العلاقات الدولية، وما يسمى بالتيارات التأويلية (Reflexive)؛ وتنطلق من الافتراض بأن الإنسان كائن اجتماعي أساسا، بمعنى أن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ماهم عليه الآن، وأن الناس يكوّنون العالم من حولهم بتصرفهم في الموارد الطبيعية، وبالخطاب الذي يعتمدونه، والذي يمكن أن يكون منشئا للواقع العالمي المعاش؛ فجوهر البنائية هو أن الأفراد والمجتمع يصنعان بعضهما في عملية متبادلة؛ تسمى هذه الافتراضات بجدل الفاعل والبناء Agent Structure Debate، وهي الأفكار التي استعرضها نكولاس انوف Nicholas Onuf في كتابه عالم من صنعنا World of our Making الذي يعد من أولى بدايات البنائية في العلاقات الدولية.[152]

تأخذ البنائية من الوضعية افتراضها عن الدولة أو الفاعل (Agent) الذي يسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، والتي تتحدد بالنسبة للبنائيين وفق هوية الفاعل، التي تتحدّد بدورها من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء؛ لأجل ذلك تركز البنائية تحليلاتها مثل التيارات النقدية على الهوية والقيم والأفكار وعملية التعلّم، حيث يعتقد البنائيون أن بنية النظام الدولي تتألف من قسم مادي يتكون من توزيع القوى بين الدول، وآخر أكثر أهمية هو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول.[153]

جمعت البنائية بين بعض افتراضات الوضعية وافتراضات التيارات النقدية عبر تركيزها على وجود الدولة كفاعل يسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، التي تتحدّد وتعرّف عن طريق هوية الدولة المعرّفة بدورها بسلوك هذا الفاعل، من خلال ما اصطلحت عليه "التفاعل بين الفاعل والبناء" The interaction between the Agent and the Structure.[154]

فقد أشار ألكسندر واندت إلى أن فوضى الأمن الدولي هي رؤية ناتجة عن عملية تفاعل اجتماعي لعلاقة تأثير وتأثر بين فواعل النظام الدولي وبنيته، ما يفيد أن المقاربات الأمنية للدول في

---

[152] خالد موسى المصري، مرجع سبق ذكره، ص 340.

[153] المرجع نفسه، ص 341.

[154] Nichols Onuf, Venduka Kubalkova, *International Relations in a Constructed World*. London : Sharp, 1998, p 58.

تفاعلاتها الخارجية هي نتاج عمليات وعلاقات اجتماعية بين الدول وبنية النظام الدولي،[155] المتأثرة بطبيعة الصورة التي تمتلكها الفواعل حول الهويات والذات والمعتقدات وتعريفات الصديق والعدو.[156]

واعتبر واندت في سياق تحليله البنائي النقدي للمعضلة الأمنية أن العلاقات الدولية تتأثر بالمفردات والصور التي تمنحها معنى أكثر من تأثّرها بعلاقات القوة، حيث أنّ الفكرة الأمنية تسبق الواقع الأمني، ويرتبط الأمن بإدراك صناع القرار للتهديدات المادية الملموسة والمحتملة وليس العكس؛ لأجل ذلك يتناول المعضلة الأمنية كبنية اجتماعية متألفة من مفاهيم ذاتية بين الأفراد، تنتج سلوكات معينة للدول وتلزمها بتعريف مصالحها وفق منطق المساعدة الذاتية، ويقترح مفهوم الجماعة الأمنية لتجاوزها، أين تشترك الدول في إرساء الثقة المتبادلة وتفضيل الحلول السلمية للخلافات بينها.[157]

[155] Alexander WENDT, "Anarchy What States Make of It", *International Organizations*, Vol. 46, No 2 Spring 1992, pp 391-425.

[156] Anne-Marie SLAUGHTER « International Relations, Principal Theories» in WOLFRUM, R. (Ed.) *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. Oxford University Press : 2011, pp 19-24.

[157] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 435.

المحور الرابع: الصياغة الحركية لمفهوم الأمن

جعل منحى التركيز على دور الدولة في صياغة وتحقيق الأمن أغلب الدراسات مثلما أشار إليه ماك سويني تتناول مستويين للأمن:

المستوى الأول: وهو الأمن القومي الذي يقصد به أمن الدولة القومية، وقد يستعمل للدلالة على مصطلح الأمن المحلي، وينسب هذا المستوى إلى الاتجاه العام الذي يرى بأن الأمن القومي لا يتحقق إلا في ظل الدولة العالمية (الإمبراطورية في الفكر السياسي التقليدي)، إلا أن هذا الاتجاه يؤخذ عليه النظرة الاستعمارية المبنية على فكرة الدولة القومية، لأن أي زيادة في أمن الدولة العالمية هو في الواقع إنقاص من أمن دول أخرى.[158]

المستوى الثاني: وهو الأمن الجماعي، وينظمه ميثاق الأمم المتحدة، وقبله عصبة الأمم، وهو مسؤولية دولية جماعية أكثر منه مسؤولية قومية أو إقليمية، ويعزى هذا المستوى إلى الاتجاه العام المثالي الذي يرى الأمن في صورة الجمعية أو المجتمع العالمي، حيث لا ترى ضرورة لوجود الدولة وإنما يفهم الأمن في إطار انضمام الفرد الاختياري إلى هذه الجمعية العالمية أو ما يعرف بانتقال الولاء إلى سلطة فوق قومية.[159]

الفرع الأول: الأمن الجماعي:

يتضح أن فكرة الأمن الجماعي مرتبطة عضويا بفكرة العدوان، وبخاصة منع حدوث العدوان،[160] فالأمن الجماعي نظام يهدف قبل كل شيء إلى الحيلولة دون تغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها في خدمة مصالح دولة على حساب غيرها من الدول، وبالرغم من أنه لا ينفي

[158] عبد المنعم المشاط، نظرية الأمن القومي المعاصر. مرجع سبق ذكره، ص.14.
[159] المكان نفسه.
[160] معمر بوزنادة، مرجع سبق ذكره، ص.21.

تعارض وتناقض المصالح والسياسات الدولية، إلا أنه ينكر استعمال السلاح والعنف والقوة كأسلوب لحل الصراعات الدولية، ويركز أكثر على الوسائل السلمية.[161]

إذ يعرفه غولدشتاين Goldstein بأنه:"تشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر"؛ ويتم تحقيقه حين توفر ثلاثة شروط:

- تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سياق محاولاتها تغيير الوضع القائم.
- توسيع مقاربة الدول لمصالحها الوطنية بحيث تشمل مصالح الجماعة الدولية.
- إحلال الثقة والنوايا الحسنة بين أعضاء الجماعة الدولية عوض الخوف والشك.[162]

وتعرفه الموسوعة السياسية بأنه: "نظام يعمل به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوحي من ميثاقها بهدف الحرص على الأمن والسلام الدوليين وفض المنازعات بالطرق السليمة على أساس اعتبار أن أمن كل دولة وسلامتها الإقليمية من الأمور التي تضمها كل الدول".[163]

ويعرفه الغنيمي بأنه: "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو فيها والسهر على أمنه من الاعتداء".[164]

كما يشترك اسماعيل صبري مقلد ومفيد شهاب في تقسيم فكرة الأمن الجماعي إلى شقين: أحدهما وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، والآخر علاجي أو إجرائي يتمثل في إجراءات لاحقة لوقوع العدوان مثل إيقافه ومعاقبة المعتدي.[165]

---

[161] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص.293. وكان تعبير ممثل الاتحاد السوفياتي – سابقا – لدى بريطانيا في مذكرة قدمها إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 12-04-1936 دقيقا للتعبير عن هذه الفكرة حيث جاء فيها: "إن انقاذ أوروبا يتطلب كما تعتقد الحكومة السوفياتية التقارب الأوثق في النضال من أجل السلام بين الاتحاد السوفياتي و فرنسا و بريطانيا، و أن التعزيز العاجل فقط للأمن الجماعي المستعد للرد على أي عدوان جديد من جانب ألمانيا بالأعمال الحاسمة يمكن أن يجعل هتلر يدرك أن السلام أجدى من الحرب".

[162] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص- ص 428-432.

[163] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 330.

[164] محمد طلعت الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[165] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 293. ومفيد شهاب، "الأمم المتحدة بين الانهيار والتدعيم"، مجلة القانون الدولي، ع.64، 1985، ص 448.

والأرضية المشتركة التي تلتقي فيها مختلف التعاريف المعطاة للأمن الجماعي هي أنّه يقوم على منع استخدام القوة كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية، وذلك من أجل تحقيق أمن مجموعة من الدول بوسائل تشارك بها كل الدول، وهو ما يتأكد عبر الصيرورة التاريخية لمفهوم الأمن الجماعي بدءا من عهد عصبة الأمم مرورا بمشروع معاهدة المساعدة المتبادلة le traité d'assistance mutuelle (1923)، بروتوكول جنيف le protocole de Genève (1924)، ميثاق لوكارنو le Traité de Locarno (1925)، ميثاق بريان-كيلوغ Le pacte Briand-Kellogg (1928)، إصدار النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وصولا إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ويعتبر مفهوم الأمن الإقليمي من جهة أخرى أحد أشكال نظام الأمن الجماعي وأحد المستويات المتعددة للأمن، حيث تركز جل تفسيرات أبعاده على التنسيق العسكري لردع أي تهديد للدول الأطراف فيه، فهو في جوهره يتمثل في العمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودرء التهديدات الخارجية في حالة توافق مصالحها وأهدافها أو تماثل التحديات التي تواجهها، عبر اتخاذ تدابير محددة في نطاق إقليمي واحد، انطلاقا من مصالح ذاتية ومشتركة بينها، حيث يتعذر على أي عضو تحقيق أمنه خارج إطار هذا النظام الإقليمي، ما يستدعي وجود مفهوم محدد لهذا الأمن وبلورة منظومة مركّبة لتنظيمه وتحقيقه وتوفير كل ما يكفل تماسك النظام وقدرته على التكيف مع المعطيات الداخلية والخارجية.

وهو نفس ما ذهب إليه بوزان عند توظيفه مصطلح المجمّع الأمني Security Complex، والذي عرّفه بأنه: "يشمل مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية بشكل وثيق في إطاره، حيث لا يمكنها معالجة أوضاعها الأمنية الوطنية بشكل منفرد"؛[166] حيث يقصد بالمركّبات (المجمّعات) الأمنية خلق منظومة أمنية مشتركة بين الدول بما يتوافق ومصالحها وطبيعة التهديدات المشتركة، وبطبيعة الوظيفة التي أنشأت لها هذه التركيبة؛ وتطوّر المفهوم عبر بحوث مدرسة كوبنهاغن كثيرا في مجموعة آسيان وتوصلت إلى أنها تأسست لغاية مكافحة التطرف الشيوعي في الستينات

[166] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص-ص 19-20.

والسبعينات بدعم ورعاية أمريكية (ضعيفة الاستقلالية القرارية في شؤون الأمن الجهوي)، ثم تحولت بانضمام دول أخرى إلى منحنى اقتصادي لتشكل قطبا اقتصاديا جهويا (أمن اقتصادي مشترك) في الثمانينات، وصولا في التسعينات بتبني التصور الديمقراطي للحكم مع رفض أي نظام سياسي ينتج عن الانقلاب العسكري (الأمن السياسي) وعلى المستوى الأوربي اعتبرت المدرسة أن كثرة الدول وتنوع بنيتها الاقتصادية والسياسية واختلافاها على المستوى المقدرات العسكرية وتنوع مصادر تهديدها جعلها أقل قدرة على محاكاة البنية الأسيوية الجنوبية، وهذا ما جعل مدرسة كوبنهاغن تطرح فكرة التماثل في القيم والبنى والمقدرات وفي التهديدات والمخاطر لبناء مصفوفة أمن مشترك.

ويشكل نظام الأمن الإقليمي دلالة نظامية وحركية لمفهوم الأمن، حيث ينعكس في شكل سياسات أو مؤسسات تضطلع به وفق التعريف المتفق عليه لأمن الدول الأعضاء، وحيث يتوقف استقراره وفعاليته على مستوى الإلتزامات المتزنة والمشتركة التي يقوم عليها، ودرجة الصلاحيات فوق القومية القانونية والإجرائية التي تتمتع بها مؤسساته.

ويتخذ التعاون الأمني الإقليمي أشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية وفقا لنطاقها واهدافها وآليات تطبيقها وطبيعة تهديداتها:[167]

- الدفاع الجماعي: هو تعبير عن تطابق وجهات النظر بين الدول الأطراف في اتفاقية أمنية رسمية حول وجود أو احتمال وجود تهديد أو عدو مشترك ذو طبيعة عسكرية بالخصوص، وخاصة إذا تعلق الأمر بسيادة أو سلامة إقليم دولة عضو في هذا النظام.
- الأمن المتحد: يتمثل في إجراءات أمنية جماعية غير رسمية تتبناها مجموعة قوى كبرى لردع أي عدوان عليها.

[167] المرجع نفسه، ص-ص 24-26.

- الأمن المشترك: يركز على فكرة وجود مصلحة مشتركة لدول المنطقة في تجنب الحرب، حيث يعمل على تفاديها عن طريق بناء الثقة ونزع السلاح وتفادي استخدام الردع، لأجل ذلك يقوم في فلسفته على البعد العسكري الدفاعي للأمن.
- الأمن الشامل: يضع المسألة العسكرية في الوعاء المجتمعي الشامل للأمن، حيث يوسّع الإعتماد على مفهوم الأمن العسكري الدفاعي للأمن إلى الجوانب الاجتماعية والإقتصادية التي تشكل تهديدات غير مباشرة للأمن لكنها ضرورية للحفاظ عليه.
- الأمن التنسيقي: يرتبط بسياق إقليمي تنافسي، ولا يتضمن تعاونا واضحا ولا صراعا صريحا، حيث تلجأ الدول إلى التنسيق بينها لدعم التعاون الأمني.
- الأمن التعاوني: يشمل قضايا الأمن الناعم كالنمو الديمغرافي والتنمية المستدامة والبيئة وندرة الموارد ...الخ، ويسعى إلى تطوير وتطبيق مجموعة قواعد للسلوك الإقليمي الذي يتبنى الإعتماد المتبادل المتفق عليه في إطار تعاون أمني شامل.
- الجماعة الأمنية: وهي تعبير عن وجود تكامل أمني يعمل في إطار مؤسسي متكامل، عبر التعاون والتكامل الإقتصادي والسياسي والأمني على نحو مطّرد، ويقترب هذا المفهوم الذي طرحه كارل دوتش Karl DEUTCH من مفهوم المجمّع الأمني عند بوزان في اتخاذ المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية للقضايا الأمنية.

الفرع الثاني: الأمن الاجتماعي/المجتمعي:

يستخدم مصطلح الأمن الاجتماعي غالبا للدلالة على مجموعة متنوعة من أنساق دعم الدخل، وهو يخضع لمقاربات وطنية لتحقيق ذلك؛ فهو يشمل في بريطانيا مثلا معاش التقاعد والمرض وتعويض العطب والأمومة، والعجز والبطالة والمزايا الإضافية وتعويض الطفل، ودعم دخل الأسرة، بينما هو مؤسس في فرنسا على التضامن الوطني بحيث يشمل كافة المقيمين على التراب الفرنسي ولو

لم يدفعوا اشتراكات، ويؤمن العمال وعائلاتهم ضد المخاطر التي تؤدي إلى تقليل أو إنهاء قدرتهم على الكسب، بحيث يشمل ضمانات اجتماعية (أمراض، أمومة أو أبوة، إعاقة، شيخوخة، وفاة) وضمانات حوادث العمل، بينما يعني في بلجيكا نظام التأمين القائم على التضامن كفكرة مركزية؛ تضامن العمال والبطالين، النشطاء مع ذوي المنح، الأصحاء مع المرضى، الأشخاص ذوي الدخل مع المعدمين، الأسر دون أطفال مع الأسر بأطفال...الخ، ويتم ضمان هذا التضامن عن طريق التراتبية في دفع الإشتراكات حسب الدخل مع إشراك الخزينة العمومية، وكذا إشراك النقابات والتعاضديات ومنظمات الباترونا في تقرير نظم التأمين.

إلا أن مفهوم الأمن الاجتماعي أوسع من مفهوم الضمان الاجتماعي الذي يتعلق بالكفاية المادية فقط دون التطرق إلى الكفاية المعنوية، حيث ترى موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: " ليس مجرد مصطلح شامل للأنساق الخاصة بدعم الدخل فقط، إنما هو مفهوم مختلف عن الضمان الاجتماعي، ففي حين أن الضمان الاجتماعي وسيلة تحوط من مخاطر محددة على أساس الحصول على مزايا مرتبطة بقيمة إشتركات تدفع، فإن الأمن الاجتماعي يعتبر محاولة أوسع مجالا لحماية المجتمع بأسره من كافة المخاطر الاجتماعية".[168]

وتتمثل السياسات الاجتماعية الحكومية عموما في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛ حيث استلزمت موجة الحداثة والتصنيع ضرورة اتخاذ تدابير لحماية العمال، لتتوسع هذه التدابير لتشمل جميع المواطنين بحيث تسعى لتقنين العمل وضمان الحماية الإجتماعية للأفراد، كما بدأت اجراءات الحماية الإجتماعية للأفراد في حالة العجز عن العمل منذ نهاية القرن التاسع عشر، ثم ظهرت تدريجيا تشريعات تنظم الحماية الإجتماعية وفق ثلاث خطوط عريضة:

- الضمان الإجتماعي.
- المساعدة الإجتماعية.

[168] ميشيل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر. عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز مصلوح. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.

- الحماية ضد البطالة (التعويض والمساعدة على التشغيل).

وتعرّف الحماية الإجتماعية كمفهوم جوهري للأمن الإجتماعي بكل آليات الإحتياط الجماعي التي تسمح للأفراد مواجهة المخاطر الإجتماعية التي تصادفهم ماليا، والمخاطر هي الوضعيات أو الأحداث التي تزعزع الوضعية الإقتصادية للأفراد عن طريق ارتفاع المصاريف أو شح المداخيل، ويمكن أن تكون طبيعة المخاطر:[169]

- من أصل مهني: كحوادث العمل، والأمراض المهنية.
- من أصل غير مهني: كالشيخوخة والعطب والمرض والأمومة والوفاة والترمل.
- من أصل اقتصادي: كالبطالة.

وتستند فلسفة الأمن الإجتماعي المطبقة في أغلبية دول العالم على قاعدة إيديولوجية تعزى لتيارين؛ يقود الأول منهما المستشار الألماني بسمارك BISMARCK حين أقر نظاما للتأمين الإجتماعي في ألمانيا مع نهاية القرن التاسع عشر يستند على العمال والموظفين دون تدخل الدولة في شكل تضامن العمال النشطاء، بينما يقود التيار الثاني اللورد البريطاني بيفريدج Lord BEVERIDGE منذ بدايات القرن العشرين، وهو يهدف لتوسيع مجال تطبيق التأمين لكل المواطنين الذين هم بحاجة لتأمين البقاء كنظم التأمين على البطالة والأمراض والتقاعد ... الخ.[170]

ويرتبط الأمن الاجتماعي بشكل وثيق بمخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم تناوله في إطار السياسة العامة للدول، ويتضح ذلك جليا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ حيث يتضمّن مقومات عديدة يكمن إجمالها في العناصر التالية:

---

[169] Comité Editorial Pédagogique de l'UVMaF, « La Securité Sociale », support de cours version pdf, Université Médicale Virtuelle Francophone, 2011-2012 dans le site : http://campus.cerimes.fr/maieutique/UE-sante-societe-humanite/securite_sociale/site/html/cours.pdf consulté le 23-11-2013.

[170] Frank Van Massenhove (editeur responsable), *La Sécurité Sociale: Tout Ce Que Vous Avez Toujours Voulu Savoir*. Belgique: Service Public Fédéral Sécurité Sociale, 2011, pp 6-9.

- الانتماء إلى وطن ومجتمع واحد أو ما يمكن تسميته بالروح الوطنية.
- التوافق السلوكي والقيمي.
- التعاطف بين أبناء الوطن أو ما يسمى بالألفة.
- العقيدة الدينية.
- الاستقرار السياسي.
- الأمن المعيشي والحياتي والاقتصادي.
- توفر أجهزة الأمن.
- المؤسسات التربوية.
- دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية.
- العدالة القضائية.
- المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- التسامح الاجتماعي تجاه المنحرفين.
- توفر المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الخيرية.[171]

لأجل ذلك أمكن القول بأن مفهوم الأمن الإجتماعي تطور من دلالة الحماية والتضامن إلى مفهوم عام يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار الحياتي للمواطن، حيث يشعر بأن له ركائز ثابتة في مجتمعه تحفظ له وجوده وكيانه وتعلقه بأرضه ووطنه ودولته، كما يتناول تأمين الخدمات الأساسية للإنسان للابتعاد عن العوز والفقر والأمراض، ويشمل أيضا الخدمات المدرسية والثقافية والتأمينات الاجتماعية والمادية والسكن.[172]

كما أضحى الأمن الاجتماعي يرتبط ارتباطا وثيقا أيضا بالجريمة والانحراف، حيث يعنى بسلامة المجتمع والأفراد من كل ما يمكنه إعاقة السكينة العامة وتهديد التطور والإستقرار الإجتماعي؛ وقد سمح

[171] المرجع نفسه، ص-ص.77-119.
[172] مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي: مقوماته، تقنياته وارتباطه بالتربية المدنية. بيروت: مؤسسة نوفل، 1983، ص.71.

هذا التوسيع في مفهوم ودلالة الأمن الإجتماعي إلى تطوير برامج بحث خاصة عرفت ببرامج البحث في الأمن المجتمعي والتي اشتهرت بها مدرسة كوبنهاغن.

تزامنت المقاربة المجتمعية أيضا بسياق دولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تميّز باندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في منطقة البلقان وبعض دول آسيا وإفريقيا، وتغير طبيعة الحروب من خارجية إلى داخلية، إضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا والمشاكل الإجتماعية المتمخضة عنها؛ وبروز ظاهرة الدول الفاشلة كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية.[173]

من هنا أقرّ بالدوين Baldwin أن الدراسات الأمنية لم تكن قادرة على التعاطي مع عالم الحرب الباردة بمفهوم ضيق مرتكز على الشق العسكري للأمن الوطني، دون الإهتمام بجوانب أخرى من ضمنها الإستقرار المجتمعي؛ حيث استدعت الظروف إعادة النظر في التهديدات الجديدة التي تتجاوز المفهوم العسكري للأمن وتمس المجتمع بالدرجة الأولى.[174]

وقد تميّزت مدرسة كوبنهاغن في تطوير مفهوم الأمن المجتمعي بعد الثغرة التي أحدثها باري بوزان عبر توسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة، وبتعميقها عبر إدخال موضوعات مرجعية أو وحدات تحليل جديدة؛[175] فإحساس مجموعة ما باللاّأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها الإقليم قد يؤدي حسب بوزان إلى "المأزق الأمني المجتمعي"، والذي ينعكس على مستوى إدراكها للتهديدات التي قد تعيق تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بهويتها (اللغة، الثقافة، الدين، العادات...الخ)؛[176] وهو الإستقرار الذي يمكن أن تهدّده الخلافات بين المجموعات المختلفة، سواء كانت جماعة أخرى أو الدولة ذاتها، كمصدر للا أمن مجتمعي.

---

[173] عادل زقاع، مرجع سبق ذكره.

[174] Ayse Ceyham, « Analyse de sécurité : Dillon.Waever, Williams et les Autres, dans le site : http://www.revues.org/conflicts/article-php3?id.article:328.retrieved on 29/06/2007.

[175] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 25.

[176] زقاغ عادل، مرجع سبق ذكره.

تنظر مدرسة كوبنهاغن إلى المجال الإجتماعي/المجتمعي كأخطر المصادر المهددة للأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث ينصرف الأمر لدراسة العنف والمشاكل الإجتماعية، النمو الديموغرافي المتزايد، والهجرات المتصاعدة من الجنوب نحو الشمال، حيث اقتضى تغيير الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، تغيير برامج البحث من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي، الذي يشير حسب بوزان إلى "استطاعة المجتمع البقاء والدوام على مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار وتهديدات محتملة وفعلية، والإستمرارية في ظروف مقبولة لشروط التطور مع الحفاظ على الأسس والخصائص الهوياتية، من لغة وثقافة وتقاليد". [177]

يرى بوزان في سياق تطويره لمفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية أنها تتمحور حول الهوية، أي حول ما يمكّن المجموعة من تمييز نفسها بضمير "نحن" في جانبها التطوري كعملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع الحاجات، وأين يلعب الإدراك والذاتية دورا مهما، وقد يقود هذا المسار التفاعلي إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح والهيمنة، أو سندا لبناء العلاقات مع المجموعات الأخرى عبر الإلتجاء إلى المكونات المجتمعية بدل مؤسسات الدولة كإطار للصراع من أجل البقاء والحصول على الحماية، [178] حيث قد تؤدي سلسلة الأفعال وردودها بين المجموعات الإثنية إلى رفع سقف مطالبها وأهدافها؛ وتداول خطابات الخطر وزيادة مستويات الاستقطاب، ما يفتح المجال أمام تفجّر العنف السياسي وازدهار الاقتصاد الموازي الذي تستحوذ عليه المجموعات الإثنية؛ ما يجعل العنف مستديما وتهديدا للسلم والأمن الدوليين إذا عمّت هذه الفوضى منطقة بأكملها. [179]

---

[177] Branka Panić « Societal security – security and identity », (traduction of Vesna Podgorac) in *WESTERN BALKANS SECURITY OBSERVER*, CARL SCHMITT AND COPENHAGEN SCHOOL OF SECURITY STUDIES, No 13 · APRIL–JUNE 2009, pp 31-32.

[178] إيدابير احمد، النزاعات الإثنية والأمن المجتمعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام –جامعة الجزائر 3-، 2011-2012، ص ص 77-84.

[179] عادل زقاغ، مرجع سبق ذكره.

وبقدر تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي بقدر خطورة نتائجه التي قد تمتد من التنافس لاستنفاذ الموارد إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية؛ ويُكرَّس ذلك أكثر بفشل الدول أين يصعب اعتبار المجتمع أحد قطاعات أمن الدولة، وأين يصبح كيانا قائما بذاته وموضوعا متميزا للأمن.[180]

ويكرس ذلك أكثر بإنهيار احتكار الدول لإستعمال وسائل العنف، أو الإقرار بالعلاقات الإجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع، ويصعب الأمر أكثر عندما يتطور النزاع إلى صدام مسلح بين حركة إنفصالية وسلطة حكومية، لاسيما في نماذج الدول الفاشلة، أين يطرح المأزق الأمني المجتمعي تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية؛[181] وحيث تزداد أيضا إحتمالات التصادم بين الدولة موضوع الصراع والدول المجاورة لها بسبب تدفق اللاجئين، أو انتشار الإثنية المضطهدة على أقاليم دول متجاورة، أو بسبب تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية عالقة، أو تدخّل بعض الدول لمساندة مجموعات انفصالية لأسباب مختلفة؛ ووجود مخاطر محاولات الإنفصال على تجزئة الدول إلى وحدات صغيرة غير قادرة على البقاء والإستمرار أو تدخل المجموعة الدولية لصيانة الأمن والاستقرار العالمي.[182]

وعليه يتمّ تناول الأمن المجتمعي كمرادف للبقاء الهوياتي وكل ما يشكل تهديدا لبقاء المجموعة (سواءا كانت أمة، عرق، جماعة دينية أو إثنية...الخ)، واعتبار تهديداته ذاتية أكثر من كونها موضوعية؛[183] ولخّص ويفر تصنيف بوزان في شقين أساسيين: الأمن القومي الذي يعنى بالسيادة وبقاء النظام، والأمن المجتمعي الذي يخص الهوية وبقاء المجتمع؛ والذي يقترح وايفر نقله كموضوع مرجعي ومستقل عوض الدولة.[184]

---

[180] Christian Geise, « Approche Théorique sur les conflicts Ethnique et les réfugiés » dans le site: http://www.dandurant.uqum.ca/downlood/gripci/geiser/pornet.doc, Retrieved on 15/07/2007.

[181] زقاغ عادل، مرجع سبق ذكره.

[182] Ayse Ceyham,Op,Cit.

[183] وهي الفكرة التي يركّز عليها ويفر وسبق إليها أرنولد وولفرز.

[184] بن عنتر عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص 25.

حيث خلافا لبوزان الذي يحافظ على الأمن المجتمعي كأحد قطاعات الدولة التي تعود عليها كل التساؤلات الأمنية وكعنصر مكون لأمنها؛ يعتقد أوولي ويفر أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما كموضوع وكمرجعية أمنية لتحليل الرهانات الجديدة، محاولة منه التفريق بين الدولة والمجتمع في إعادة بناء الدراسات الأمنية؛[185] كما يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بفعل جملة من الظواهر (كالعولمة والظواهر العابرة للحدود، البناء الأوروبي وظهور عرقيات في أوروبا الشرقية، الهجرة، الغزو الثقافي، التحكم الأجنبي في الثروات الوطنية، الإندماج في كيانات أوسع...الخ)، وبالتالي فإن الخوف الذي يشغل الأفراد أكثر هو ذلك المرتبط بانعدام الأمن، بالسلوكات غير المدنية، بالآخر، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة، ويتمّ تبرير ذلك بالإعتداءات على الأجانب في أوروبا، التصويت ضد معاهدة ماستريخت في الدانمارك، التطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا. [186]

وبهذا الشكل فإن الأمن يرتبط بثلاثة مستويات ضرورية لبعضها البعض: الأفراد، الدول، والنظام الدولي؛ وعلى حد تعبير بوزان فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة. وبناء على هذه الطروحات يقترح ميلر Müller ثلاثة مستويات لدراسة الأمن يورد فيها الأطراف موضوع الدراسات الأمنية والقيم المهددة وهي العناصر التي ترد في تعريف وولفرز للأمن؛ حيث ينتج المأزق الأمني المجتمعي حسب ميلر عن "غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والثقافة، والدّين، والهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة"؛ وهو التعريف الذي يجعل المجموعات الإثنية في دولة ما، أو المجتمع المنسجمِ إثْنيا، بمثابة موضوع الدراسة الأمنية.[187]

---

[185] Barry Buzan, ole waever, Jeap de wilde, *Op.Cit*, pp 122-124.

[186] عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[187] عادل زقاع، مرجع سبق ذكره.

ويـرتبط الأمــن المجتمعــي بــالأمن الإنســاني مــن حيــث تناولــه اســتقرار النظــام والحكومــة والأيـديولوجيات الـتي تمـدّ شـرعية للسـلطة القائمـة، واهتمامـه بالبعـد الهويـاتي مـن زاويـة تناسـق البنيـة الدولتية مع الأمة أين يعرّض تعدد الهويات الدولة للاضطراب واللا أمن، وأين يصبح المجتمع المدني المؤسسة الأقوى والأقدر على تحويل سلوك الدول المسؤولة عن تهديد الأمن الإنساني والمجتمعي.[188]

ومنه، أمكن القول بأن الدراسات الأمنية النقدية تسعى إلى تبني فهـم "ثنائي" للأمن، يمزج بين أمن الدولة المتعلق بالسيادة وبقاء النظام والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية وبقاء المجتمع، بغية التوصل إلى فهم متكامل للأمن القومي.[189]

الفرع الثالث: الأمن الإنساني:

تعود الجذور الفلسفية لمفهوم الأمن الإنساني إلى عصر التنوير في الإجتهـادات المهتمة بالحريات والحقـوق الذاتيـة للأفـراد أكثـر مـن الأمـن المضـمون مـن طـرف الدولـة، أهمهـا اجتهـادات مونتيسـكيو وروسـو وكوندورسـيه CONDORCET في مقابـل آراء كـانط وهـوبز المركـزة علـى أمـن الدولـة علـى حساب الحريات، بينما ذهب غروسيوس إلى اقتراح ديناميكية دولية معتدلة تقوم على أساس تقوية نظام توازن القوى والعقد الإجتماعي مع المواطنين أين يمكن ضمان أمن الجميع[190].

وقد أبان ويليام بلاتز W.E.BLATZ في طرحه الفرد كمستوى تحليل للأمن عن أول صياغة لمفهوم الأمن الإنساني، وذلك في كتابه "الأمن الإنساني: بعض التأملات" Human Security:

---

[188] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، ع 38، 2012، ص 243.

[189] سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر متطلبات العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية -جامعة الجزائر3، 2010، ص 118.

[190] Taylor OWEN « Des Difficultés et de L'interet de Définir et Evaluer la Sécurité humaine» dans le site :
http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/47997/ichaptersection_singledocument/d6babb08-6c7... Consulté le 22-03-2013.

Some Reflections الصادر عام 1966، حيث قدّم فيه فرضيته المتمثلة في شمولية مفهوم الأمن، وضمه كافة العلاقات الاجتماعية الرابطة للجماعات والمجتمعات، وبديلا عن الشعور بغياب الأمن من خلال الإنخراط في أنماط سلطوية معينة.

وتلا ذلك نشاط مجموعة من اللجان المستقلة والمؤتمرات الدولية المهتمة بميدان الأمن خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، حيث انصبّت انشغالاتها حول بحث المصادر المهددة لأمن الأفراد وخلصت في معظمها إلى شقين أساسيين:

1. اتجاه بحث العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني وإشكاليات التسلح:

ظهر هذا الإتجاه في سياق تنامي الجدل حول علاقة التنمية بالإنفاق على التسلح، حيث دعت اللجنة المستقلة لقضايا نزع السلاح والأمن المعروفة بلجنة بالمي Palme Commission[191] في تقرير صدر لها عام 1982 بعنوان "الأمن المشترك" إلى ضرورة إعادة التفكير في مفهوم الأمن والسلم، لأن دول العالم الثالث مهددة بجملة من القضايا والمشاكل مثل الفقر والحرمان الاقتصادي وعدم المساواة والإنفاق المتزايد على التسلح (وهي قضايا الأمن الإنساني حسب اللجنة)، وهي أنماط جديدة غير تقليدية من التهديدات الأمنية، وقد أكد التقرير على أن تحقيق الأمن الإنساني يتطلب أن يتمتع الأفراد بحياة تتسم بالكرامة والعدالة التوزيعية.

وقد اقترح التقرير عددا من لأدوات لتحقيق ذلك تمثلت في العمل على تحقيق الديمقراطية محليا وعالميا، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن البيئي، وكذلك بعض الإجراءات ومنها طرح إجراءات بناء السلم والثقة، واستخدام الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر، وحفظ السلم في حالات ما بعد النزاعات.[192]

[191] نسبة إلى رئيسها Olof Palme.
[192] خديجة عرفة محمد، "مفهوم الأمن الإنساني"، في سلسلة مفاهيم، ع 13، جانفي 2006، ص 10.

كما تجدر الإشارة إلى المؤتمر الدولي المنعقد في باريس عام 1986 بهدف توجيه الانتباه نحو الاهتمام بالتنمية لتحقيق الأمن الإنساني، استجابة لدراسة شارك فيها 27 خبيرا دوليا حول علاقة التنمية بالتسلح، ثم شارك 23 باحثا عام 1987 تحت رعاية الأمم المتحدة من بينهم رئيس البنك الدولي سابقا روبرت ماكنامارا Robert Strange MCNAMARA في صياغة تقرير انتهى باقتراح إنشاء مجلس عالمي للتشاور بين الخبراء حول قضايا ومصادر تهديد الأمن الإنساني، وكذا طرق تحقيق رفاهية وأمن الأفراد.

2. اتجاه بحث العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية الشاملة:

برزت هذه المقاربة خلال فترة الحرب الباردة من خلال تقارير بعض اللجان المستقلة، على رأسها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية Independent Commission On International Development Issues برئاسة ويلي براند Willy BRANDT باقتراح من روبرت ماكنامارا، حيث أصدرت اللجنة تقريرين: الأول عام 1980 بعنوان "تقرير الشمال—الجنوب: برنامج للبقاء" ، ركزت فيه على قضايا الجوع والفجوات المتزايدة بين الفقراء والأغنياء وبين الشمال والجنوب كتحديات أمام إقامة الأمن الإنساني؛ والتقرير الثاني عام 1983 تحت عنوان "الأزمات المشتركة: تعاون الشمال-الجنوب للتعافي العالمي"، حيث ركز على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني كتحقيق الأمن الغذائي والزراعي وتوفير الطاقة الآمنة وإصلاح نظم المساعدات الدولية.

ثم أصبح من البديهي بعد انهيار جدار برلين أن المواطنين في دول العالم لم يصبحوا مهددين بهجوم نووي مباشر وفق التوازنات الكلانية الناجمة عن توازن القوة العسكرية بين القطبين، حيث أصبحت الحروب بالوكالة والكوارث الطبيعية والفقر والجوع والأمراض والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان هي العناصر الجديدة المرتبطة بأمن المواطنين، لأجل ذلك ترى بعض التقارير الأممية أن مفهوم الأمن الإنساني ورد ضمن "خطة السلام" التي دعا إليها الأمين العام الأممي السابق بطرس بطرس

غالي عام 1992،[193] وكانت قد طرحت قبل ذلك كل من كندا والنرويج مبادرة مسماة شبكة الأمن الإنساني Human Security Network سنة 1990، وتلاها نشاطات متفرقة لبعض الدول، ثم انتقل الإهتمام تدريجيا إلى الأمم المتحدة وبعض المنتديات الدولية كمجموعة الثمانية G8 المنعقد بإيفيان في 2003، ولقاء بانكوك لمنتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC، ليحتل بعد ذلك مفهوم الأمن الإنساني الأولوية في الأجندات العالمية.

يعرّف مفهوم الأمن الإنساني أو الاستقرار الإنساني كما عند البعض بطرق متعددة،[194] يتقاطع جلّها في كلمتين مفتاحيتين وردتا في تقرير الأمين العام الأممي كوفي عنان المقدم في قمة الألفية سنة 2000 وهما: "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة Freedom for Fear, Freedom for Want" وكذا في مبدأ صيانة الكرامة الإنسانية؛[195] إذ ترى المقاربة الكندية –منذ بدايات بلورتها– الأمن كحماية من كل التهديدات التي تمس بالحقوق الإنسانية مهما كانت طبيعتها، ولأجل ذلك لا يعبّر الأمن عن فعل إنساني ظرفي فحسب، بل يوحي بضرورة البحث عن أسبابه العميقة ومعالجتها، والمساهمة في ضمان أمن الأفراد في المستقبل، وفي هذا الصدد قدم للويد أكسورد Lloyd AXWORD تعريفا سنة 1996 للأمن الإنساني على أنه:

> **"حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مع أو دون عنف، في وضع يتميز بغياب انتهاكات الحقوق الأساسية للأشخاص ولأمنهم وحياتهم، كما هي مقاربة عالمية تنطلق من الفرد، ومضمونها هو الحماية كباقي سياسات الأمن".**[196]

تبنت الحكومة الكندية ومجموعة من الباحثين الكنديين المفهوم المرتبط بشبكة الأمن الإنساني والذي يركز على حماية الأفراد والمجموعات من العنف أثناء الحروب والنزاعات، حيث يقع تعريفه على

---

193 *Idem.*

194 Julia MAXTED and Abebe ZEGEYE, « Human Stability and Conflict in the Horn of Africa » (2001), In: http:// www.iss.za/pubs/book/maxted.htm, At: 11-03-2011.

195 Ministry of Foreign Affairs of Japan « The Trust Found for Human Security, For the Human-centered 21 st Centry » march 2007.

196 lloyd AXWORD, «La Sécurité Humaine: La Sécurité Des Individus Dans Un Monde En Mutation», *Politique Etrangère*. N° 2, 1999, pp 333-342.

أنه "التحرر من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة وحياة الأفراد"، ولأجل ذلك تركز الحكومة الكندية على حماية المدنيين عبر دعم عمليات السلام والوقاية من النزاعات وترقية الحكم الراشد.[197]

ويعزى اهتمام كندا بمسألة الأمن الإنساني إلى عدم تعرضها لتهديدات مباشرة على حدودها بقدر ما تتأثر بالاستقرار العالمي نتاج اعتمادها الكبير على التجارة العالمية، لذا فهي تعتمد على مفهوم الأمن الإنساني كدفاع استباقي، ولأجل ذلك لا يرتكز مفهوم الحماية على العنف المسلح فقط، بل يشمل كذلك الوقاية من تدهور البيئة ومن خرق منظومة حقوق الإنسان، ومن الإرهاب والإجرام المنظم، وكذا من الأوبئة ومن التمييز العرقي،[198] وفي هذا الصدد يرى بيار بيتقرو Pierre PETTIGREW أن الأمن الإنساني يتمثل في "الحقوق الإنسانية، والرفاه الاقتصادي، والتنمية المحترمة للبيئة"، إذ يتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد للأمن الإنساني تتمثل في البعد الحقوقي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي.[199]

ويرد تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) الذي يرى في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني التحرر من الخوف ومن الحاجة، ويتمثل في حماية الجوهر الحيوي (L'essentiel Vital) لكل إنسان ضد التهديدات الأكثر خطورة وتكرارا، ما يعني ضرورة ضمان المستوى الأدنى للبقاء، حيث تحيل فكرة التهديدات الخطيرة إلى الخطورة والإستعجال معا، وقد حصر التقرير محتوى الأمن الإنساني في سبع مستويات وهي: الأمن الاقتصادي المهدد من الفقر، الأمن الغذائي المهدد من الجوع والمجاعة، الأمن الصحي المهدد من الإعاقات والأمراض، الأمن البيئي المهدد من السكان وتدهور المحيط واستنزاف الثروات، الأمن

---

[197] Alexandra AMOUYLE, "What is Human Security ?" *Human Security Journal*, issue 1, april 2006, p 10.

[198] Paul HEINBECKER, *La Sécurité Humaine: Enjeux Inéluctables*, Dans Le Site : http://www.journal.dnd.ca, Consulté Le: 12-03-2011.

[199] فريدة حموم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الشخصي المهدد من الأشكال المختلفة للعنف، الأمن السياسي المهدد من الضغط، والأمن الإجتماعي المهدد من اللااستقرار والهزات الإجتماعية.[200]

أما المقاربة اليابانية فتذهب لأبعد من مجرد التفكير في حماية الفرد في حالات النزاعات والحروب فقط، بل ترى أن الأمن الإنساني هو ضمان الحياة الكريمة للفرد، حيث نظمت اليابان مؤتمرا دوليا حول الأمن الإنساني في جويلية 2000 اهتم بحلول النزاعات والتنمية، ثم مؤتمرا في ديسمبر 2001 حول الأمن الإنساني والإرهاب بمعية اللجنة الأممية للأمن الإنساني وخبراء دوليين، ثم مؤتمرا آخر في فيفري 2003 بعنوان "الأمن الإنساني: دوره في ظل التهديدات المختلفة للمجتمع الدولي"، ثم مؤتمر "الأمن الإنساني الآن" في ديسمبر 2003، ثم في جويلية 2004 مؤتمر"الأمن الإنساني والأمن القومي"، ثم في ديسمبر 2006 "المؤتمر العالمي حول الأمن الإنساني" احتفاءا بمرور 50 سنة عن انضمام اليابان للأمم المتحدة؛ وقد كان رئيس الوزراء الياباني يوشيرو موري Yoshiro MORI قد أعلن أن بلاده ستتخذ من الأمن الإنساني أساسا لسياستها الخارجية، كما نادى خلال اجتماع الألفية المذكور سالفا بضرورة تنصيب لجنة أممية للأمن الإنساني والتي أعلن عنها كوفي عنان في طوكيو عام 2001 برئاسة آمارتيا سان Amartya SEN والمفوض السابق للاجئين، الياباني ساداكو أوغاتا Sadako OGATA، وكان الأخضر الإبراهيمي أحد أعضائها.[201]

لذا يرى يوكيو تاكاسو Yukiee TAKASU أن للأمن الإنساني جانبين: "الحرية إزاء الخوف، والحرية إزاء الحاجة"، فهو يرى أنَّ الأمن يتعلق بالتحرير من الخوف، وناتج عن السلوك الهادف للمحافظة على حياة وكرامة الإنسان أثناء النزاعات التي تحولت طبيعتها بعد الحرب الباردة، ما يؤكد حسبه تطابق المفهوم الياباني مع المفهوم الأممي للأمن الإنساني.[202]

---

[200] PNUD, *Rapport Mondial sur le Développement Humain94*, Paris: Economica, 1994, P26.
[201] Ministry of Forein Affairs of Japan, *op.cit*.
[202] Yukiee TAKASU, The International Conference on Human Security in a Globalized World (2002), In: http://www.nafa.go/jp/policy/human _secur.htm, At: 13-03-2011.

وتجدر الإشارة أيضا إلى الجهود الأممية لحصر مفهوم الأمن الإنساني، مثل تعريف اللجنة المستقلة حول التدخل وسيادة الدول في 2001 الذي جاء فيه أن الأمن الإنساني يعني:

> **"الأمن الجسدي للأشخاص ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي وكذا احترام كرامتهم كبشر وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية؛ حيث لم يعد الأمن مختزلا في الإقليم ولا يرتبط تحقيقه بالتسلح فقط، وإنما أصبح أكثر ما يعنيه هو أمن الأفراد عن طريق التنمية الإنسانية وفرص الوصول للغذاء وللعمل، والبيئة".** [203]

وعلى هذا الأساس، يتجاوز مفهوم الأمن الدلالة الجسمانية إلى دلالة أخلاقية أيضا، تتمثل في تأمين حرية الفرد في المعتقد وفي ممارسة تقاليده كعضو في جماعة وفي مجتمع، كما ينبغي على جميع الأفراد والمؤسسات ضمان ممارسته الحرة لحقوقه الأساسية وضمان مستوى معيشي ملائم له عن طريق التنمية الإنسانية المستدامة. [204]

كما يعني الأمن الإنساني عند البعض التحرر من الحاجة الاقتصادية والعنف السياسي، حيث يستدعي إشباع كل الحاجيات الأساسية للفرد سواءا اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو أمنية، وفي أي زمان ومكان يتواجد فيه ودون أي تمييز؛ إذ يعرفه شارل فيليب دافيد Charles Philippe DAVID وبياتريس باسكال Béatrice PASCAL على أنه "حالة التواجد في مأمن من العوز الاقتصادي والتمتع بنوعية حياة مقبولة في كنف ممارسة الحقوق الأساسية" كما يؤكدان على أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح، بل أن "كل من التنمية المستدامة

---

[203] Rapport De La Commission Indépendante Sur L'intervention Et La Souverainete Des Etats, « Une Nouvelle Approche : La Responsabilité de Protéger », CRDI, 2001. In: www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm, consulté le: 09-11-2012.

[204] فريدة حموم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأولوية القانون والحكم الراشد وتحقيق العدالة الاجتماعية، عناصر مهمة للسلم العالمي".[205]

ويضيف لنكولم شان Lincolm CHEN ثلاثة عناصر لتحديد مفهوم الأمن الإنساني وهي: "بقاء الإنسان، رفاه الإنسان وحرية الإنسان Human survival, human well-being and human freedom"؛ حيث علاوة على الحرب، يرتبط بقاء الإنسان بالأوبئة والفقر، وكذا الأخطار البيئية التي تهدد البقاء البشري ككل، كما يستدعي الرفاه الاقتصادي بدوره تنمية اقتصادية دائمة وذات بعد إنساني، كما أن احترام حرية الإنسان يتجسد عن طريق احترام الكرامة الإنسانية والحقوق الأساسية للأفراد.[206]

في حين رأت إيما روتشيلد Emma ROTHSCHILD أن مفهوم الأمن الإنساني يعني توسيع وتعميق مفهوم الأمن بحيث يتضمن أربع مستويات:[207]

1. الإنتقال من أمن الأمم إلى أمن الأشخاص.
2. الإمتداد إلى أمن النظام الدولي من خلال البعد فوق القومي.
3. الإنتقال من مضمون عسكري إلى مضمون اقتصادي واجتماعي وبيئي.
4. انعكاس مسؤولية الأمن على جميع المستويات: المؤسسات الدولية، السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية، الرأي العام، قوى الطبيعة، الأسواق المالية.

أما بالنسبة لجورج ناف Jorge NEF فإن مفهوم الأمن الإنساني يحوي خمسة أنظمة فرعية تتمثل في النظام البيئي، الإقتصاد، المجتمع، الدولة والثقافة؛ بحيث يتحدد المفهوم وفق تفاعل مركب بين هذه الأنظمة.[208]

---

[205] Charles- Philippe DAVID, et Béatrice PASCAL, «Précurseur De La Sécurité Humaine, Le Sénateur Raoul Dandurand (1816-1942) », *Etudes Internationales*. (N° spécial) Vol. XXXI, N°4, Déc 2000, p 651.

[206] فريدة حموم، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[207] Emma ROTHSCHILD, « What is Security? », *Daedalus*, vol. 124, no 43, 1995, pp. 53-90.

وفي محاولة لتقديم تعريف عملي للأمن الإنساني، ركّزت سابينا آلكير Sabina ALKIRE على هدف المحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان ضد التهديدات الخطيرة المستمرة زمنيا، فالحماية تعني لديها بأن الإنسان والجماعات مهددة بأخطار تتجازو إمكانية مراقبتها كالأزمات المالية والنزاعات والسيدا والتلوث وغير ذلك، وأن توفير الأمن الإنساني يتطلب تقديم الحماية من طرف المؤسسات الرسمية، لأجل ذلك لابد لها أن تكون واعية وحساسة وديناميةوعلى قدرة كبيرة على الإستجابة، بحيث تنصرف إلى إجراءات وقائية ملموسة وليس مجرد ردود أفعال ظرفية.[209]

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن مفهوم الأمن الإنساني تعبير عن رؤية شاملة للأمن، بحيث تستهدف هذه الرؤية إقامة نظام دولي للسلم والأمن يستند على الفرد بدل الدولة كجوهر للسياسة الأمنية وليس كأحد مصادر التهديدات الأمنية، كما يقوم على غاية تحرير الإنسان من الحاجة والخوف، والحفاظ على كرامته عبر ضمان حقوقه الأساسية؛ لأجل ذلك يمكن اعتباره أيضا دعوة لتجاوز الاهتمام بالتسلح والنزاعات وبدور الدولة فقط، والإتجاه نحو الاهتمام بالحاجات الأساسية والحقوق السياسية والإنسانية للمواطن، وبالتنمية الإنسانية المستدامة أيضا كمستوى لتعريف وتحليل ظاهرة الأمن.[210]

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على متغيري عولمة وأنسنة الأمن؛ حيث تنصرف عولمة الأمن إلى مناقشة مسألتين متصلتين:

---

[208] Taylor OWEN, *op.cit.*

[209] Sabina ALKIRE, *Conceptual Framework From Human Security*, (2002) In: www.humansecurity-ehs.org/doc/fame.htm, At: 20-12-2012.

[210] Susan WILLETT,, « L'Economie De La Sécurité Dans Le Monde En Développement», In: UNIDIR, *Forum Du Désarmement: Le Nouveau Débat Sur La Sécurité*, 1999, dans le site: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CCkCCkQF&url=http%3A%2F%2Fmercury.ethz.ch%2Fserviceengine%2FFiles%2FISN%2F114811%2Fichaptersection_singledocument%2F67be65d2-43ad-4eb5-b422-7b4587e8841c%2Ffr%2F05_The%2BEconomics%2Bof%2BSecurity%2Bin%2Bthe%2BDevBDevelo%2BWorld_FR.pdf&ei=31V1UqSDOoqWtQagvYH4Cg&usg=AFQjCNHyoo6PuzBLPuz2v5LexCSB0bSJxw&bvm=bv.55819444,d.Yms, At: 15-01-2013.

1. الطابع العالمي للتهديدات: حيث أصبح الأمن –في ظل عجز الدولة على مواجهة التهديدات التي تمس باستقرارها وبمواطنيها لوحدها– مسؤولية العالم بأكمله بما فيه الدول ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية أو غير الحكومية، وكذا الشركات متعددة الجنسيات والجمعيات والمجتمع المدني وحتى الأفراد.
2. الطابع العالمي للحلول: لا سيما في ظل التداخل الكبير بين المشاكل الأمنية وحلولها على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يفرض السعي أكثر إلى بلورة أمن جماعي وشامل في إطار عالمي.[211]

كما يعني مصطلح أنسنة الأمن وفقا لما جاء في تقرير برنامج الأمم التحدة الإنمائي لسنة 1994 الإرتكاز على الفرد بدلا من الدولة في بلورة التصور الأمني، دون الاعتداد بجنسيته أو بمواطنته، والدعوة إلى ما يسميه أنصار مقاربة الأمن الإنساني "مواطنة عالمية"، أي أن كل إنسان هو مواطن في هذا العالم وعلى الجميع حمايته دون أي تمييز.

وبالرغم من هذه الجهود كلها لحصر مضمون مفهوم الأمن لاتزال العديد من نقاط الظل تكتنف إمكانية صياغة مفهوم موحد ومقبول للأمن الإنساني؛ حيث أن الإرتكاز على مفهوم التهديدات الخطيرة يستوجب وضع آليات منهجية وموضوعية– لاتزال غير موجودة– لتقييم وقياس الأمن الإنساني بطريقة إمبريقية، كما أن عدد التهديدات التي تمس الإنسان أكثر بكثير مما حصرته الإجتهادات الحالية، وتزداد صعوبة حصرها لأسباب مفاهيمية وتحليلية وعملية، علاوة على أن البحث في عولمة الأمن يهمل البعد الجغرافي للأمن، حيث تكثر التهديدات وتتعدد في مناطق أكثر من أخرى؛ وبالإضافة لذلك يقع اختلاف في الكثير من الحالات حول علاقة القضايا بالأمن، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتناول ويعدد مجموعة من الحالات التي لا يتم تناولها حاليا

[211] Evans HONGARETH, *Human Security and Society*, In the Website: www.unu.edu/unupress/planet.htm, At: 15-01-2013.

كتهديدات للأمن الإنساني بقدر ما تعتبر قضايا جنائية أو سياسية أو قانونية؛ مما يعزز فرضية خدمة مفهوم الأمن الإنساني لأجندات بعض الدول.[212]

وبالرغم من الملاحظات السابقة، يمكن إيجاز أهم مصادر تهديد الأمن الإنساني والتي يمكن اعتبارها أيضا ركائز ومبررات قيام القانون الدولي الإنساني في النزاعات والحروب الأهلية، مخاطر إنتشار أسلحة الدمار الشامل، شبكات الجريمة المنظمة (كالإرهاب الدولي والمخدرات وتبييض الأموال وتجارة الأسلحة والإتجار بالبشر)، والأوبئة، الهجرة غير الشرعية، والتزايد السكاني المتسارع، الفقر والتلوث البيئي.

الفرع الرابع: مفهوم الأمننة: securitization

إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يمثل إحدى أجندات السياسة العامة، فإن نموذج الأمننة هو أداة لتحليل السياسات العامة الأمنية، وتتمثل خطواته في الإجابة على الأسئلة التالية: من يؤمنن؟ وماهي الإجراءات والطرق؟ تحت أي ظروف؟ ومع أي تأثيرات؟[213] حيث يعرف أقطاب مدرسة كوبنهاغن الأمننة بأنها: "عملية تذاتية واجتماعية والتي تعتبر أن أي تهديد معلوم لكائن ما (موضوع الأمن) جديرا بالحماية".[214]

وتتكون عملية الأمننة وفقا لهذا التعريف من:

1. الفاعل الذي يعلن أن ظاهرة ما تهدد الأمن.
2. الكائن محل للتهديد والذي يحتاج إلى الحماية.

---

[212] Taylor OWEN, *Op.Cit.*
[213] Rita FLOYD, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach", *Human Security Journal*. Vol.5, Winter 2007, pp 39-40.
[214] Rita FLOYD, Op.Cit, p 39.

3. الجمهور الذي يجب أن يقبل موضوع الأمننة على أنه تهديد أمني.[215]

ويمكن أيضا تعريف مفهوم الأمننة على أنها: "إضفاء المنظور الأمني على كل القضايا من الوسائل التي يمكن من خلالها تبسيط موضوع الأمن وحل ألغازه واستخدامه لرفاهية القطاعات المحرومة من البشر".[216]

ومن بين معاني الأمننة أيضا فرض الأمن عندما تحولت المؤسسات الأمنية إلى قوة مهيمنة على الدولة ومؤسساتها، حين أصبحت مؤسسات الدولة الأخرى أداة لعمل هذه الأجهزة في الحفاظ على الأمن الذي قد يحمل ضمن معانيه تثبيت الوضع القائم، وحيث توزّع المؤسسات الأمنية نفوذها على باقي المؤسسات وعلى الشعور الجماعي للمواطنين؛ كما أثمر كون المؤسسة الأمنية المؤسسة الأكثر فعالية وتنظيما تعاضما في دورها ونفوذها وتغلغلها داخل باقي مؤسسات الدولة، فأصبح من غير الممكن محاكاة تأثيرها وموازنتها من قبل أية جهة أخرى.[217]

بينما يرى ويفر أيضا أن سياسة الأمن الوطني لا يمكن صياغتها من طرف الفواعل الرسمية، لأنها تتشكل من خلال صراع الهويات وعوامل اجتماعية أخرى تتمثل في المبادئ والثقافات داخل المجتمع؛ يطلق بالزاك (Balzacq) على هذه العناصر الثلاثة تسمية الأوجه الثلاثة للأمننة، ويعرفها كالآتي:[218]

1. الهويات: هي كل ما يميّز الأفراد والجماعات عن الآخرين.

2. المبادئ: هي القواعد الاجتماعية المكتوبة والعرفية.

3. الثقافات: تتمثل في كيفية تصنيف الأفراد والجماعات، وتنظيم وإيصال تجاربهم للآخرين.

---

[215] Marianne STONE,*Op.Cit*, p 8.

[216] E Muller and Aharon ZOHAR, « Non-Military Threats To Security », *57th Pugwash Annual Conference Prospects For Disarmament, Dialogue And Cooperation: Stability In The Mediterranean Region*. Italy: Bari, 21-26 October 2007, p 02.

[217] سعيد موسى، "تداعيات الأمننة والأقصدة على القضية الفلسطينية"، الحوار المتمدن، ع.2134، 19-12-2007، في الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=118885، تاريخ الدخول: 22-07-2010. الساعة 17.00.

[218] O'CONNOR, Securitization: What Makes Something A Security Threat, In: http://www.apsu.edu/oconnort/, at 17/07/2010.

وضعت مدرسة كوبنهاجن في تعريفها لنموذج الأمننة مخططا لمسار عملية الأمننة، والذي يمكن من خلاله تحديد ما إذا كانت إحدى القضايا أو المشاكل تهدد الأمن أم لا؛ ويتكون هذا المخطط من ثلاث مراحل وهي:[219]

1. القضايا ذات طابع غير سياسي (Non-Politicized): هي تلك القضايا والمشاكل والمواضيع التي لا تخضع لنقاش السياسة العامة الحكومية، أو التي لا ترتبط بالدولة.
2. القضايا ذات الطابع السياسي (Politicized): وهي القضايا الخاضعة لنقاش السياسة العامة ويديرها النظام السياسي وتهتم بها الحكومة، وتحتاج إلى تخصيص موارد لمعالجتها.
3. قضايا الأمننة: وهي تلك القضايا والمشاكل والظواهر والأزمات التي تهدد الأمن وترتبط بهدف معين.

لقد أصبح مفهوم الأمننة نموذجا مفسرا للقضايا الأمنية وإطارا لتحليلها، عبر نقل القضايا الأمنية من المجال غير السياسي إلى السياسي،[220] ففي جانفي 2000 عقد مجلس الأمن اجتماعا تاريخيا أعلن فيه لأول مرة عن أن فيروس نقص المناعة (السيدا) HIV كقضية صحية يشكل تهديدا للأمن ويشكل أزمة التنمية الرئيسية، بل أزمة أمنية تمس الاستقرار والسلام العالمي، أي توسيع ما اعتبر تقليديا تهديدا للفرد إلى نطاق أوسع بكثير حيث أن المستهدف هو المجتمعات الوطنية والمجتمع الدولي ككل؛[221] وحيث تكون الأمننة حينذاك من خلال تحديد المخاطر الصحية، واقتراح تدابير عسكرية واستثنائية في حالة الأوبئة، الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم الدور القراري للمؤسسات الأمنية؛ ومن هنا يقع تعريف الأمننة على أنها حكم المؤسسة الأمنية وتفردها؛ فالأمننة تعني تأسيس تذاتي

[219] A. COLLINS, *Contemporary Security Studies*. 2nd Edition, New York: Oxford University Press Oxford, 2007.
[220] *Ibid*, p
[221] Idem.

لتهديد وجودي والذي يتطلب اهتماما ملحا وفوريا، فضلا عن استخدام تدابير استثنائية لمواجهته.[222]

ويؤدي مسار إضفاء الطابع الأمني على بعض قضايا السياسية العامة إلى حصول صانع القرار على هامش أكبر للمناورة عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية، حيث يحاط عمله بالسرية، ما يمكّنه من اتخاذ قرارات مستعجلة دون المرور عبر القنوات المؤسساتية للرقابة التقليدية، وبما يمكّنه من تعبئة موارد الأزمة لتنفيذ هذه القرارات طالما أنه حصل على تفويض شعبي مفتوح، على اعتبار أن القضية محل هذا المسار يتم تقديمها كقضية بقاء واستمرار.

غير أن بوزان يضع قيودا على عملية إضفاء الطابع الأمني لتفادي وضع كل معالجات السياسة العامة في دائرة الحيز الأمني، ويحدد في السياق ذاته ثلاثة خطوات لنجاحها:

- توضيح الكيفية التي يمس بها التهديد المفترض ببقاء الأفراد أو المجموعات أو الدول.
- تحديد التدابير الطارئة التي يمكن من خلالها ضبط هذا التهديد والسيطرة عليه.
- إنجاح خطاب السلطة تجاه المواطنين بخصوص خرق القواعد المعمول بها كالشفافية والرقابة بغية الحصول على رضاهم إزاء انعكاسات عملية أمننة مسألة معينة.[223]

حيث يمكن تلخيص نموذج باري بوزان حول فعالية الأمننة في المعادلة التالية:[224]

أمننة فعالة = وجود تهديد حقيقي للأمن+ إجراءات استعجالية (خاصة) + شرعية هذه الإجراءات (قبول الأفراد)

ويرى كولينس A.Collins أن تحول القضايا عبر هذه المراحل الثلاثة ينطوي على وجهين:[225]

---

[222] سعيد موسى، مرجع سبق ذكره.

[223] محمد عبد القادر ناجي ، "مدخل الأمننة ورسم أدوار جديدة للمؤسسات الدولية". في الموقع الإلكتروني: http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?p=449371، تاريخ الدخول: 2010/07/16.

[224] Erik ASPLUND,"A two level approach to securitization: An analysis of drug traffiking in China and Russia", *Master's Thesis Uppsala Programme Of International Studies (UPIS)*. Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, Sweden, June 2004, P.22.

[225] A. COLLINS, *Op.Cit*.

الوجه الأول: يتعلق بالنص أو الخطاب السياسي (Speech act)، حيث يتمّ تدرّج القضايا في مراحل الأمننة عندما تستعمل الفواعل الأمنية (Securitizing actors) لغة ومفاهيم أمنية للتعبير عن تلك القضايا، وتقدمها كتهديد حقيقي مرتبط بالأمن القومي للدولة أو الأمن بمفهومه الموسع؛ فقد أدى مثلا إعلان رئيس البنك العالمي الأسبق أن وباء السيدا يمثل أزمة رئيسية أمام التنمية وتحول إلى أزمة أمنية، ودعوته إلى إعادة تعريف المفاهيم المتعلقة بالأخطار التي تطرحها الأمراض والأوبئة إلى ربط مجلس الأمن مشكلة السيدا بالأمن والسلم الدوليين.

الوجه الثاني: يكتمل مسار الأمننة عندما تقتنع الفواعل الأمنية بحقيقة التهديد الذي تطرحه قضية ما، وتتمكّن بدورها من إقناع الرأي العام بهذه الحقيقة وبشرعية الإجراءات والأمنية المتّخدة من أجل معالجته ومكافحته؛[226] فمثلا، أدت أمننة الدول الأوربية للإسلام السياسي بعد إعلانها أن الإرهاب يمثل تهديدا للأمن والسلم والديمقراطية، إلى شرعنة اتخاذ إجراءات مسؤتعجلة لمكافحته، وبناء مقاربات أمنية جديدة للحفاظ على أمنها الوطني مع الإلتزام بحماية حقوق الإنسان، بتبنّي مداخل اقتصادية واجتماعية، وأخرى ثقافية وإنسانية، وثالثة سياسية وأمنية، وهو ما انعكس مثلا في مشاريع الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار.

ويعرض ويفر في كتابه "Securitization and Desecuritization" المنطق الذي يبني عليه التصوّر النظري للأمننة والذي يستند لفهم الأمن كما يعنيه الأمن القومي؛ حيث يصوغ نموذج (التهديد/الدفاع) المستنبط من القطاع العسكري لفهم عملية الأمننة في القطاعات السبعة للأمن الإنساني (الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الشخصي، المجتمعي، السياسي)، وهكذا يمكن ضمان الأمن الإنساني من قبل كيان أكبر مثل المجتمع والدولة أو بعض المؤسسات العالمية.

وترى مدرسة كوبنهاغن أن الفرد يجب أن يكون فاعلا في بسط الأمننة لأنه المتلقي لجميع المخاوف الأمنية بعد أن احتل الأهمية الأمنية للدولة؛ وتشمل الأمننة حسب ويفر القدرات والوسائل

[226] *Idem.*

معا، وعليه وجب تحديد التهديدات الوجودية (أمننة التحركات) وكذا تمكين القدرة للأمن الإنساني كأحد أعمدة الأجندة الأمنية.[227]

وتشكل "الأمننة المستدامة" مفهوما جديدا ومركبا لربطها بين حاجات الإنسان وحاجات السلم والأمن الوطني، وارتباطها أيضا بالثروة البشرية؛ حيث يتم الربط بين مفهومي الأمن الإنساني والتنمية المستدامة من خلال منهجية بنائية تجمع بين منطلقات حقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية من جهة، وفلسفة الأمن الوطني من جهة أخرى بغية التوصل حكم راشد ومسؤول، كما تقوم الأمننة المستدامة على مجموعة من الأبعاد المتصلة ببقاء الجنس البشري، بالحفاظ على البيئة والثروات غير المتجددة وكذا المحافظة على ضمانات استقرار الأمن العالمي من خلال التعامل الجماعي مع التهديدات الجديدة مثل: الإرهاب، الجريمة المنظمة، الكوارث البيئية، الفقر والنزاعات والحروب.

ولأجل ذلك كله يحيل مفهوم الأمننة إلى مجموعة من القيم والحركيات المنتجة لاستدامة التنمية والأمن، في ظل تصورات تكاملية وطنية وعالمية لتهديدات وغايات تتجاوز النطاق الوطني، وتعطي فلسفة جديدة وتوافقية للمصالح المختلفة ولطريقة تنظيم العلاقات الدولية بشكل عام.[228]

حيث تعرف مدرسة كوبنهاغن هذا التفاعل الاجتماعي بوصفه خطابيا على نحو تبادل مستمر بين الفاعل موضوع الأمننة والجمهور في العلاقة إلى غاية ومرجع، فباستخدام الفهم لأفعال الخطاب، يوضح مفكرو مدرسة كوبنهاغن أن عملية الأمننة الناجحة تتيسّر من خلال عوامل داخلية أو لغوية، وبواسطة فواعل خارجية أو سياقية لرأس المال الاجتماعي للمتكلم (المخاطب) وطبيعة التهديد،[229]

---

[227] Francesca GALLI, *The Legal And Political Implications Of The Securitization Of Counter-Terrorism: Measures Across The Mediterranean*. Euromesco paper: Repport to the European Commission, September 2008, p 5.

[228] أمحند برقوق، "الأمننة مفهوم يجمع بين حاجات الإنسان والسلم"، مقال منشور في الموقع الالكتروني: http://www.altaalim.org/akhbar2.php?id=4559، تاريخ الدخول: 2015/03/15.

[229] Catherine CHARRETT, *A Critical Application Of Securitization Theory: Overcoming The Normative Dilemma Of Writing Security*. Barcelona: International Catalan Institute for Peace, 2009, pp 17-19.

ما سهّل تسويق مفهوم الأمن الإنساني – الذي يحافظ على الإنسان في صلب الجهد النظري والعملي- كمشروع سياسي موضوعي، مشترك، تحرري وبنّاء.[230]

إذ ترى مدرسة كوبنهاغن أن الفهم البنائي الاجتماعي للتهديدات يختلف كثيرا عن المنظور التقليدي الذي لا يعتدّ إلاّ بالتهديدات الموضوعية؛ حيث فتح الاقتراب البنائي المجال للدراسات الأمنية لتوسيع المفهوم الواقعي الضيق للأمن؛ ومهّدت عبر منهجيتها البنائية للأمننة لفهم إشكالي وموضوعي لطبيعة التهديدات وحصرها، مثل ربط المهاجرين بتهديدات الهوية الوطنية، أو الدعوة إلى إجراء تعديلات في سياسات الأمن الوطني لمواجهة الإرهاب الدولي.[231]

إلا أنه بالمقابل لا يزال الغموض يكتنف كيفية تطبيق الأمننة بعيدا عن إشكالات الذاتية أو الاتجاهات النقدية، حيث لم يتضح بعد كيف يمكن مناقشة أمننة الهجرة مثلا دون استثناء جاليات المهاجرين من المناقشات التي تشتملها أو اعتبارهم أحيانا خطرا على المجتمعات الأخرى التي يتم تناولها كموضوع جدير بالحماية.

يضيف ويفر أن تقدير فشل أو نجاح الأمننة في قطاع معين على ضوء النتائج والتبعات هو أحد أهم المقاصد الأساسية التي تستهدفها مدرسة كوبنهاغن عبر طرحها لمقاربة الأمننة، ففكرة أن الأمن ممارسة مرجعية ذاتية هي أساس فعالية نظرية الأمننة، إذ تتيح للمحلل الأمني فهم البنى ذات الطابع الأمني المتنازع عليها في مفهوم واحد، والتي قد تكون مختلفة تماما بل وحتى متناقضة أحيانا.

فبوزان والآخرون يرون أن الأمننة منظور يفتح مساحة لإشكالية وجود الأمننة وغيابها وبالتالي دور المحلل الأمني في التوسط بين نتائج الأمننة من خلال مناقشة الآثار المحتملة للأمننة المفرطة أو عدم توفرها، والتي قد تؤدي إلى معضلة أمنية أو عدم القدرة على التعامل معها؛ حيث يرى "بول

---

[230] لي مولر وأهارون زوهار، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة التهديدات غير العسكرية للأمن، ايطاليا، أكتوبر 2007، في الموقع: http://www.puguash.org/publicatio/tran/w65-ar.pdf. تاريخ الدخول 2010/07/17.

[231] Matt MCDONALD "Securitization and the Construction of Security", *European Journal Of International Relations*. University Of Warwick Institutional Repository, 2008, pp 13-15.

روبنسون" أن توسيع مفهوم الأمن يجعله مفهوما شاملا إلى درجة يغدو معها عديم المعنى، ومن ثم تصبح الأمننة أي إضفاء الطابع الأمني مشكلة بحد ذاتها.[232]

يمكن اعتبار عملية الأمننة من جانب آخر أحد أساليب التسييس، فالموضوعات التي تكون محل هذه العملية قد لا تشكل تهديدا فعليا للأمن، من بينها إعلان حالة الطوارئ دون وجود حاجة واقعية لذلك، أو استخدام القوة العسكرية ضد دولة أخرى أو حتى احتلالها.

كما يرى بول ويلكينسن في سياق تعميم التقييم على الإجتهاد النقدي أن المدرسة التفكيكية ركزت على ما تسميه "تحريفات" أو "معاني خفية" أو "استخدام مخادع" للغة في النصوص التقليدية للأمن، لأجل ذلك انتهى بها المطاف إلى الحكم بعدم وجود حقيقة دولية أو واقع دولي موضوعي، والذي يعتبره شكلا من أشكال تدمير الذات.[233]

ويذهب بريجنسكي Zbigniew Brzezinski أبعد من ذلك حين اختزل سلطات الدولة في مهمة تأمينها وكذا أفرادها في أجهزة الإستخبارات، حيث يقول " يكون الوضع الأمني مثمرا أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخباراتية القومية"؛[234] لأجل ذلك رأى البعض أن مفهوم الأمننة يفضي إلى تنامي دور الأجهزة الأمنية في صناعة القرار السياسي.

وجعلت الدول الغربية من التعدد الثقافي سببا للكثير من الأحداث بدواع أمنية؛ حيث ساهمت هجمات 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية في تضييق الخناق على الثقافة العربية – الإسلامية واتخاذ العديد من الإجراءات الأمنية التي مست الجاليات العربية والإسلامية الموجودة هناك، فأضعفت درجة الاحترام والتسامح الذي تكنّه لها بعض الجماعات الأخرى؛ كما ساهمت الحرب على الإرهاب ومراقبة الجماعات الدينية المتطرفة إلى تنامي الإسلاموفوبيا، وفي جعل الأصولية والتطرف

[232] بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2009، ص29.
[233] بول ويلكينسن، العلاقات الدولية، تر: لبنى عماد تركي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 12.
[234] نقلا عن سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الديني تحديا أمنيا يجذب اهتمام رجال السياسة والقانون والإعلام، وكذا أكاديميين من مختلف التخصصات كعلم الاجتماع وعلم النفس...إلخ.

ومن الناحية التطبيقية للإجراءات الأمنية الخاصة بالثقافات، نجد بعض القوانين والتشريعات المطبّقة على جماعات دينية وعرقية بعينها ودون غيرها من الجماعات، لا سيما ما تعلّق بالأسر، الأطفال، الملكية، العمل والصحة؛ فقد قامت تركيا في السابق مثلا بحلّ العديد من الأحزاب السياسية الإسلامية، وتحظر إلى الآن نشاط حزب العمال الكردستاني وتحاربه عسكريا؛ كما ظهرت في الدول الأوروبية مؤخرا العديد من الأصوات والتشريعات المنادية بحظر ارتداء الحجاب والبرقع في أماكن العمل والفضاءات العامة.[235]

كما أنه على الرغم من القوة الكامنة للأمننة في سعيها لتبسيط موضوع الأمن واستخدامه لرفاهية الأفراد وتعزيز أمنهم، إلا أن فرض إجراءات أمنية مفرطة وغير مدروسة، يمكن أن يؤدي إلى تعاضم الحلول العسكرية التي تتخذها الفواعل القرارية وتراجع المعالجة السياسية لأمن الأفراد؛[236] ويمكن أن نذكر في هذا السياق ما يشهده العالم من سوء استخدام مفهوم الأمننة في الحرب الدائرة ضد الإرهاب، وضد المهاجرين، وفي التعامل مع قضايا البيئة.

---

[235] Sean GOGGIN,"Human Right, Anthropology and Securitization: Reclaiming culture", *Jemie 8*, 2009, In the Website: http://www.ecmi.de/fileadmin/downloads/publications/JEMIE/2009/2-2009-Goggin.pdf, pp 3-4.

[236] هابيمون، جاكوب، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة: التهديدات غير العسكرية للأمن"، المؤتمر السنوي 57 لمنظمة الباجواش، (تصورات حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة، الإستقرار في منطقة البحر المتوسط). باري/ إيطاليا: من 21 إلى 26 أكتوبر 2007، في الموقع: http://www.puguash.org/publicatio/tran/w65-ar.pdf. تاريخ الدخول 2010/07/17.

الخاتمة

يتضح من خلال كل ما سبق أن النظريات التي تناولت موضوع الأمن لا تتفق في تحديد مفهوم جامع ومانع له، نظرا لاختلاف المنطلقات السياسية والإيديولوجية والبيئية التي رافقت جهود التنظير، إذ عرف مفهوم الأمن تطورات مزامنة لتطور جهود التنظير الأكاديمية وتطور وظائف الدولة؛ من الدلالات الإصطلاحية المتعلقة بالجوانب الإدراكية والدينية إلى المضامين الضيقة المتعلقة بالجوانب العسكرية والعقائدية لدى ارتباطه بالدراسات المتعلقة بالحرب والسلام، ليصبح بعد ذلك اختصاصا حصريا للدولة بتضمين سياسي مرتبط بجوانب مدنية متصلة بشكل وثيق بالنشاطات العسكرية والحربية، لتطوّره جهود توسيع مفهوم الأمن إلى مضامين أوسع تشمل الجوانب الحياتية الأخرى كالاقتصاد والمجتمع والثقافة ...الخ، وتتشابك فيه الفواعل القرارية من أفراد ومؤسسات رسمية وغير رسمية ذات الصلة بالموقف الأمني، والتي أفرزت الإتفاق في المحصلة على سبعة أبعاد حددها تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

كما تعددت المستويات التي يمكن الاعتداد بها لدراسة الأمن من فرد ودولة ومجتمع دولي وبذلك ظهر التشعب الحالي للنظريات المفسرة للظواهر الأمنية؛ من تفسيرات نظرية منطلقها ما تحت الدولة –الفرد والمجتمع– وأخرى ترى بأن الدولة هي الفاعل الحصري للفعل الأمني، ونظريات أخرى تعتمد على البيئة الدولية كمستوى تحليل تفسيري للأمن.

وهو ما أثر بدوره على تجليات مفهوم الأمن في السياسة العامة الأمنية؛ لا سيما مع تنامي دور وتبعات تحويل القضايا إلى المجال الأمني، إضافة إلى التجليات الإجرائية التي تتخذها الدول في إطار المسعى الأكاديمي الهادف إلى توسيع مفهوم الأمن جراء اعتماد مقاربة الأمن الإنساني أو أمننة الظواهر الإجتماعية، وتحديات هذا المسعى نتيجة طغيان المقاربات المرتبطة بأجندات ومصالح القوى الكبرى، ونتاج انتقادات أكاديمية تحاول ضبط إشكالية تفريع وتعقيد ظاهرة الأمن.

قائمة المراجع:

المصادر:

1. روبنسون، بول، قاموس الأمن الدولي. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2009.
2. فيرإيكه، أندرياس، بيرند مايرهوفر وفرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية. تر: سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية، 2009.
3. القرآن الكريم.
4. الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية. ج.1، ط.3، بيروت: المؤسسة الوطنية العربية للنشر والدراسات، 1990.
5. مان، ميشيل، موسوعة العلوم الاجتماعية، تر. عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز مصلوح. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999.
6. مصطفى، ابراهيم، المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية. ج.1، القاهرة: د.د.ن، 1969.
7. المنجد في اللغة. ط.20، بيروت: دار المشرق، 1969.

الكتب:

باللغة العربية:

8. الأيوبي، محمد ياسر، النظرية العامة للأمن، نحو علم اجتماع أمني. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،2007.
9. بدوي، محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار المصرية للطباعة والنشر، 1971.
10. البشري، محمد الأمين، الأمن العربي: المقومات والمعوقات. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000.
11. بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

12. بوزنادة، معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

13. بوفر، أندريه، مدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، تر: أكرم ديري والهيثم الأيوبي. بيروت: الحقوق المحفوظة لدار الطباعة والنشر، ط.4، 1981.

14. بومنير، كمال، قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت. الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2012.

15. بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات والأبحاث، 2004.

16. الجراد، عبد العزيز، العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

17. جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

18. حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

19. حسين، عدلي، الأمن القومي و استراتيجية تحقيقه. القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة،1977.

20. حسين، عدنان سيد، نظرية العلاقات الدولية. لبنان: مجد مؤسسة جامعية للنشر والتوزيع، 1989.

21. خزرجي، ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.

22. دورتي، جيمس وبلستغراف، روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

23. السوسوي، عبد المجيد محمد، أسس العلاقات الدولية في الإسلام. لبنان: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

24. شدود، ماجد محمد، قضايا عالمية معاصرة. دمشق: د.د.ن، 1986.

25. شهاب، مفيد، المنظمات الدولية. القاهرة: المطابع المصرية، 1986.

26. عبد المجيد، صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي. القاهرة: جامعة القاهرة، 1976.

27. عرفة، خديجة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.

28. العوجي، مصطفى، أساليب التعاون الدولي في مجال التخطيط الأمني . الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993.

29. العوجي، مصطفى، الأمن الاجتماعي: مقوماته، تقنياته وارتباطه بالتربية المدنية. بيروت: مؤسسة نوفل، 1983.

30. الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة لقانون الأمم في كل من الفكر الإسلامي والفكر المعاصر. القاهرة : جامعة القاهرة، 1971.

31. فرج، أنور محمد، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

32. كامل، ليلى محمد، النظم السياسية: الدولة والحكومة. بيروت: دار النهضة العربية، 1969.

33. كامل، ممدوح شوقي مصطفى، الأمن القومي و الأمن الجماعي. القاهرة: د.د.ن، 1985.

34. كولار، دانيال، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر. بيروت: دار الطليعة، 1980.

35. ماكنمارا، روبرت، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين . القاهرة :الهيئة العامة للنشر، 1971.

36. مرابط، رابح، المأزق الأمني متعدد الأبعاد. الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، ع. 8، 2009.

37. المشاط، عبد المنعم، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر. مصر: دار الموقف العربي، 1989.

38. مصباح، عامر، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

39. مصباح، عامر، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

40. مصباح، عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.

41. مصباح، عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب العربي الحديث، 2009.

42. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: ذات السلاسل، 1984.

43. مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: دار السلاسل للمنشورات، ط.4، 1985.

44. نافع، عبد الكريم، الأمن القومي. القاهرة: د.د.ن، 1975.

45. نيوف، صلاح، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي. الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، د.ت.ن.

46. هويدي، أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي. بيروت: دار الطليعة، 1975.

47. هويدي، أمين، في السياسة والأمن. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.

48.ويلكينسن، بول، العلاقات الدولية، تر: لبنى عماد تركي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

باللغة الأجنبية:

49. BATTISTELLA, Dario, *Theories des Relations Internationales*. Paris: les presses SciencesPO, 4 eme edition, 2012.

50. BIGO, Didier, "International Political Sociology" In Williams, D. Paul, *Security Studies An Introduction.* Abingdon, Oxon: Routledge, 2008.

51. BOOTH, Ken, *Theory of World Security*. Cambridge: Cambridge University Press, 2007.

52. BUZAN, Barry, *People, States, and fear : The National Security problème in International Relations*. Great Britain : wheatshief books, 1983 .

53. BUZAN, Barry, waever, ole, de wilde, Jeap, *Security: a new framework for analysis*. London Boulder, Lynne Rienner publishers, 1998.

54. BUZAN, Barry, « Is International Security Possible ? » in Booth, Ken (ed), *New Thinking About Strategy and International Security*. London: Harper Collins Academic, 1991.

55. CHARRETT, Catherine, *A Critical Application Of Securitization Theory: Overcoming The Normative Dilemma Of Writing Security*. Barcelona: International Catalan Institute for Peace, 2009.

56. COLLINS, A, *Contemporary Security Studies*. 2nd Edition, New York: Oxford University Press Oxford, 2007.

57. DAVID, Charles-Philippe et ROCHE, Jean-Jacques, *Théories de la Sécurité*. Paris: Montchrestien, 2002.

58. DAVID, Charles-Philippe, *La Guerre et La Paix, Approches Contemporaines de La Sécurité et de La Stratégie*. France : paris, presse de science politique, 2000.

59. GOHLERT, Ernest w, «National Security Policy, formation in comparative perspective». In: Richard Merrit, *Foreign policy analysis*. London: lexigton books, 1975.

60. HOLSTI, Kal. J., *International Politics: A Framework For Analyses*. USA: Prentics Hall, 1967.
61. JACKSON, Rebert H and SORENSEN, George, *Introduction to International Relations Theories and Approaches*. UK: Oxford University Press, 2007.
62. KRAUSE, Keith, and WILLIAMS, Michael Charles, *Critical Security Studies: Concepts and Cases*. Routledge, 1997.
63. MAC SWEENEY, Bill, *Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations*. ambridge :Cambridge University Press,1999.
64. MASSENHOVE, Frank Van (editeur responsable), *La Sécurité Sociale: Tout Ce Que Vous Avez Toujours Voulu Savoir*. Belgique: Service Public Fédéral Sécurité Sociale, 2011.
65. ONUF, Nichols, Kubalkova, Venduka, *International Relations in a Constructed World*. London : Sharp, 1998.
66. QUERO, Fabian Estrada, *DEVELOPMENT AND INTERNATIONAL SECURITY: Many Theories, One World*. Lund University, Spring 2011.
67. ROCHE, Sebastien, *Sociologie Politique De l'Insécurité*. France: PUF, 2004.
68. SLAUGHTER, Anne-Marie « International Relations, Principal Theories» in WOLFRUM, R. (Ed.) *Max Planck Encyclopedia of Public International Law*. Oxford University Press : 2011.

التقارير:

باللغة العربية:

69.مولر، لي وزوهار، أهارون، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة التهديدات غير العسكرية للأمن، ايطاليا، أكتوبر 2007، في الموقع: http://www.puguash.org/publicatio/tran/w65-ar.pdf. تاريخ الدخول 2010/07/17.

70.هابيمون، جاكوب، تقرير عن مجموعة العمل الخامسة: التهديدات غير العسكرية للأمن"، المؤتمر السنوي 57 لمنظمة الباجواش، (تصورات حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة، الإستقرار في منطقة البحر المتوسط). باري/ إيطاليا: من 21 إلى 26 أكتوبر 2007، في الموقع: http://www.puguash.org/publicatio/tran/w65-ar.pdf. تاريخ الدخول 2010/07/17.

باللغة الأجنبية:

71. GALLI, Francesca, *The Legal And Political Implications Of The Securitization Of Counter-Terrorism: Measures Across The Mediterranean*. Euromesco paper: Repport to the European Commission, September 2008.

72. Ministry of Foreign Affairs of Japan « The Trust Found for Human Security, For the Human-centered 21 st Centry » march 2007.

73. MULLER, lee and ZOHAR, Aharon, « Non-Military Threats To Security »**,** *57th Pugwash Annual Conference Prospects For Disarmament, Dialogue And Cooperation: Stability In The Mediterranean Region*. Italy: Bari, 21-26 October 2007.

74. PNUD, *Rapport Mondial sur le Développement Humain94*, Paris: Economica, 1994.

75. Rapport De La Commission Indépendante Sur L'intervention Et La Souverainete Des Etats, « Une Nouvelle Approche : La Responsabilité de Protéger », CRDI, 2001. In: www.idrc.ca/books/980and981/02-portect.htm, consulté le: 09-11-2012.

الدوريات:

باللغة العربية:

76.زقاغ، عادل، " خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة" ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 01 ، سبتمبر 2011.

77.شهاب، مفيد، "الأمم المتحدة بين الانهيار والتدعيم"، مجلة القانون الدولي، ع 64، 1985.

78.عبد النور، ناجي،" تعزيز دور البرلمان في تفعيل السياسة العامة الأمنية في الجزائر"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ع 09، 2009.

79. غالي، بطرس بطرس،"الأمن وحفظ السلام في إفريقيا"، السياسة الدولية، القاهرة، ع.79، جانفي 1985.

80.كبابي، صليحة، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، ع 38، 2012.

81.محمد، خديجة عرفة، "مفهوم الأمن الإنساني"، في سلسلة مفاهيم، ع 13، جانفي 2006.

82.مسرة، أنطوان، "الأمن الإنساني: عناصر إستراتيجية معاصرة للتسامح"، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان ، 2003.

83.المشاط، عبد المنعم، "الأمم المتحدة و مفهوم الأمن القومي"، السياسة الدولية. ع.84، أبريل 1986.

84.المصري، خالد موسى، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، ع 01، 2014.

85.هلال، علي الدين، "الأمن القومي العربي"، الفكر العربي. ع.11-12، سبتمبر 1979.

86.يخلف، عبد السلام، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار"، أشغال الملتقى الوطني المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجلمعة قسنطينة: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.

باللغة الأجنبية:

87. AMOUYLE, Alexandra, "What is Human Security ?" *Human Security Journal*, issue 1, april 2006.

88. AXWORD, lloyd, «La Sécurité Humaine: La Sécurité Des Individus Dans Un Monde En Mutation», *Politique Etrangère*. N° 2, 1999.

89. BAJPAI, Kanti « Human Security : Concept and Measurement » *Occasional Paper*, Copenhagen, Kroc institute, n 19, 2002.

90. DAVID, Charles- Philippe, et PASCAL, Béatrice, «Précurseur De La Sécurité Humaine, Le Sénateur Raoul Dandurand (1816-1942) », *Etudes Internationales*. (N° spécial) Vol. XXXI, N°4, Déc 2000.

91. FLOYD, Rita, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach", *Human Security Journal*, Vol.5, winter 2007.

92. GRONDONA, Mariano, «International Security and Human Rights», *International Security*. Vol №1, summer, 1978.

93. MCDONALD, Matt "Securitization and the Construction of Security", *European Journal Of International Relations*. University Of Warwick Institutional Repository, 2008.

94. PANIC, Branka « Societal security – security and identity », (traduction of Vesna Podgorac) in *WESTERN BALKANS SECURITY OBSERVER*, CARL SCHMITT AND COPENHAGEN SCHOOL OF SECURITY STUDIES, No 13 · APRIL–JUNE 2009.

95. ROTHSCHILD, Emma, « What is Security? », *Daedalus*, vol. 124, no 43, 1995.

96. STONE, Marianne,"Security According To Buzan: A Comprehensive Security Analysis", *Security Discussion Papers 1*. Colombia University, Spring 2009.

97. WALT, Stephen, « The Renaissance of Security Studies », *International Studies Quarterly*. Vol 35, №2, June 1991.

98. WENDT, Alexander, "Anarchy What States Make of It", *International Organizations*, Vol. 46, No 2 Spring 1992.

المراجع غير المنشورة:

باللغة العربية:

99. إيدابير، احمد، النزاعات الإثنية والأمن المجتمعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام –جامعة الجزائر 3–، 2011–2012.

100. جندلي، عبد الناصر، الانعكاسات وتحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005/2004.

101. حموم، فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

102. شبيب، منيب عبد الرحمن، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على حماية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة 1991–2002. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العليا بكلية الاقتصاد –جامعة النجاح الوطنية– فلسطين، 2003.

103. العايب، أحسن، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر، 1992.

104. قسوم، سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر متطلبات العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية –جامعة الجزائر3، 2010.

105. معمري، خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة باتنة، 2008/2007.

باللغة الأجنبية:

106. ASPLUND, Erik,"A two level approach to securitization: An analysis of drug traffiking in China and Russia", *Master's Thesis Uppsala Programme Of International Studies (UPIS)*. Department of Peace and Conflict Research, Uppsala University, Sweden, June 2004, P.22.

107. BOURICHE, Riadh, «Approches et Conceptions des Politiques Publiques Sécuritaires », مداخلة ألقيت في إطار أشغال الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق الذي نظمته كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة منتوري قسنطينة يومي 29 و30 أفريل 2008

المواقع الإلكترونية:

باللغة العربية:

108. برقوق، أمحند ، "الأمننة مفهوم يجمع بين حاجات الإنسان والسلم"، مقال منشور في الموقع الالكتروني: http://www.altaalim.org/akhbar2.php?id=4559، تاريخ الدخول: 2015/03/15.

109. بوعرفة، عبد القادر، "مفهوم السلام العالمي" في الموقع الإلكتروني: http:// bou 45200.maktoobblog.com، تاريخ الدخول:18 جويلية 2010.

110. حسين، خليل،" مفهوم الأمن في القانون الدولي العام"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.hokokbenha.com/vb/t2733.html، تاريخ التصفح: 2010/07/16.

111. زقاغ، عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي. من الموقع الإلكتروني: www.siyassa.org/assiyassa/a..a4a1aessa8.htm، تاريخ الدخول: 2013/02/20.

112. موسى، سعيد، "تداعيات الأمننة والأقصدة على القضية الفلسطينية"، الحوار المتمدن، ع.2134، 19-12-2007، في الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=118885، تاريخ الدخول: 22-07-2010. الساعة 17.00.

113. ناجي، محمد عبد القادر، "مدخل الأمننة ورسم أدوار جديدة للمؤسسات الدولية". في الموقع الإلكتروني: http://www.ingdz.com/vb/showthread.php?p=449371 ، تاريخ الدخول: 2010/07/16.

باللغة الأجنبية:

114. "The Copenhagen School (International Relations) In =http://www.wikipedia/widening security/the Copenhagen school(international relation),html.

115. ALKIRE, Sabina, *Conceptual Framework From Human Security*, (2002) In: www.humansecurity-ehs.org/doc/fame.htm, At: 20-12-2012.

116. ALLAN, Pierre, « Relations Internationales », dans le site : http://www.stoessel.ch/hei/ri_allam.htm, Consulté le: 23-04-2013.

117. BALZACQ, Thiery, "La Sécurité: Définitions, Secteurs Et Niveaux D'analyse", *Fédéralisme Régionalisme*, vol.4, 2003-2004, régions et sécurité; voir : http://popus.ulg.ac.be/ fédéralisme/document. php? id=216.

118. CEYHAM, Ayse, « Analyse de Sécurité : Dillon, Waever, Williams et les Autres », dans le site : http://www.revues.org/conflicts/article-php3?id.article:328.retrieved on 29/06/2007.

119. Comité Editorial Pédagogique de l'UVMaF, « La Securité Sociale », support de cours version pdf, Université Médicale Virtuelle Francophone, 2011-2012 dans le site : http://campus.cerimes.fr/maieutique/UE-sante-societe-humanite/securite_sociale/site/html/cours.pdf consulté le 23-11-2013.

120. DELCOURT, Barbara, *Théories De La Sécurité*, Dans Le Cite: http://guessoumiss.files.wordpress.com/2011/08/theories_de_la-securite_pdf.pdf.

121. GEISE, Christian, « Approche Théorique sur les conflicts Ethnique et les réfugiés » dans le site:

http://www.dandurant.uqum.ca/downlood/gripci/geiser/pornet.doc, Retrieved on 15/07/2007.

122. GOGGIN, Sean,"Human Right, Anthropology and Securitization: Reclaiming culture", *Jemie 8*, 2009, In the Website: http://www.ecmi.de/fileadmin/downloads/publications/JEMIE/2009/2-2009-Goggin.pdf, pp 3-4.

123. HEINBECKER, Paul, *La Sécurité Humaine: Enjeux Inéluctables*, Dans Le Site : http://www.journal.dnd.ca, Consulté Le: 12-03-2011.

124. HONGARETH, Evans, *Human Security and Society*, In the Website: www.unu.edu/unupress/planet.htm, at: 15-01-2013.

125. MAXTED, Julia and ZEGEYE, Abebe, « Human Stability and Conflict in the Horn of Africa » (2001), In: http:// www.iss.za/pubs/book/maxted.htm, At: 11-03-2011.

126. O'CONNOR, Securitization: What Makes Something A Security Threat, In: http://www.apsu.edu/oconnort/, at 17/07/2010.

127. OWEN, Taylor « Des Difficultés et de L'intérêt de Définir et Evaluer la Sécurité humaine» dans le site : http://mercury.ethz.ch/serviceengine/Files/ISN/47997/ichaptersection_singledocument/d6babb08-6c7... Consulté le 22-03-2013.

128. SOSINSKA-KALATA, Barbara , « L'efficacité des systèmes d'organisation des connaissances: un point de vue praxiologique », *Études de communication* [En ligne], 39 | 2012, mis en ligne le 01 décembre 2012, consulté le 25-02-2013.

129. TAKASU, Yukiee, The International Conference on Human Security in a Globalized World (2002), In: http://www.nafa.go/jp/policy/human_secur.htm, At: 13-03-2011.

130. WILLETT, Susan, « L'Economie De La Sécurité Dans Le Monde En Développement», In: UNIDIR, *Forum Du Désarmement: Le Nouveau Débat Sur La Sécurité*, 1999, dans le site: http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CCkCCkQF&url=http%3A%2F%2Fmercury.ethz.ch%2Fserviceengine%2FFiles%2FISN%2F114811%2Fichaptersection_singledocument%2F67be65d2-43ad-4eb5-b422-7b4587e8841c%2Ffr%2F05_The%2BEconomics%2Bof%2BSecurity%2Bin%2Bthe%2BDevBDevelo%2BWorld_FR.pdf&ei=31V1UqSDOoqWtQagvYH4Cg&usg=AFQjCNHyoo6PuzBLPuz2v5LexCSB0bSJxw&bvm=bv.55819444,d.Yms, At: 15-01-2013.

الفهرس:

المحتوى	الصفحة
مدخل عام.	**01**
أ– تمهيد	**01**
ب– نظريات الأمن ونظريات العلاقات الدولية	**03**
ت– التطور التاريخي للدراسات الأمنية	**04**
ث– تقسيم محاور المحاضرات.	**08**
المحور الأول: الصياغة الفكرية لمفهوم الأمن.	**09**
الفرع الأول: مفهوم الأمن.	**09**
الفرع الثاني: مفهوم الأمن القومي.	**15**
الفرع الثالث: السياسات العامة الأمنية.	**23**
المحور الثاني: الإرث التقليدي للدراسات الأمنية.	**28**
الفرع الأول: الأمن في التيارات المثالية.	**28**
الفرع الثاني: الأمن من منظور المذهب الاستراتيجي.	**32**
الفرع الثالث: الاقترابات الكلاسيكية.	**35**
أولا: الأمن من منظور المدرسة الواقعية.	**36**
ثانيا: الأمن من منظور المدرسة الليبرالية.	**42**

المحور الثالث: المقاربة النظرية الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن.	**47**
الفرع الأول: الأمن من منظور المدرسة الواقعية الجديدة.	**47**
الفرع الثاني: الأمن منظور المدرسة الليبرالية الجديدة.	**51**
الفرع الثالث: المقاربة الراديكالية للأمن.	**54**
الفرع الرابع: المقاربة البنائية للأمن.	**65**
المحور الرابع: الصياغة الحركية لمفهوم الأمن.	**67**
الفرع الأول: الأمن الجماعي.	**67**
الفرع الثاني: الأمن الاجتماعي والمجتمعي.	**71**
الفرع الثالث: الأمن الإنساني.	**79**
الفرع الرابع: مفهوم الأمننة.	**89**
الخاتمة.	**98**
قائمة المراجع.	**99**
الفهرس.	**110**